

الفصل الثالث والثلاثون

إيطاليا وروما

١٨٦٠ - ١٨٦١

واقفنع الطليان بأن على فنيسييه أن تصبر ، إلا أنهم كانوا يتلهفون على المسير نحو روما ، وكانت ممتلكات البابا عبارة عن شقة من الساحل بين الضفاف الطوسكانية والناپولية ، يتفاوت عرضها من ثلاثين إلى خمسين كيلو متراً ، تحتوى (فيتره و تيفولى وفيالترى وفروسينونه) ، وقد أعلنت فيتره فى الحريف انضمامها إلى ملكية فيكتور عمانوئيل فاحتلها بنبولى حاكم أومبريه إلى أن ألح الإمبراطور على إرجاعها إلى البابا رغم وعده لـ أن يجتره ، وكان البابا يحكم تلك الأرض ، والعالم كله يعلم بأن حكمه لا يستقيم أـ برماً راسداً إنما انسيب الحامية الإفريسية . حتماً لقد أظهر القوميون بعض النشاط فى روما نفسها وكان خمسة آلاف من خيرة رجالهم فى المنفى ، ومع أن الحامية الإفريسية وقوات البابا كانت تقبض على المدينة بيد من حديد ، وعلى الرغم من أن الجند والشرطة فقد وقع عشرة آلاف رجل على نداء يرحبون فيه بسياسة كافور ، وأخذ الطليان يتجهون بأبصارهم نحو روما كلما امتد الزمن . وقال

ريكاسولى : (إيطاليه من دون روما لاشيء ، أما فنيسيه قستطيع أن تصبر وسيأتى يوم الاستيلاء عليها ، أما روما فلا يسعها الانتظار) . ولما اجتمع البرلمان اقترح بالإجماع على اتخاذ روما عاصمة الملكة وكان عار الاحتلال الاجنبى يدمى فى قلب الأمة ويغضبها ، وبينما كان أنصار البابا يحتجون بأن السلطة الزمنية لازمة لاستقلال البابوية كان الطليان يجيبونهم بأن امتلاك روما لازم لاستقلال إيطاليه .

وقد انقلب هذا الشعور إلى سخط حين أباح البابا للبوربونين المغامرين أن يجملوا مقرهم فى روما وأن يجهزوا عصابات الشقاوة متمتعين بحماية البابا وهكذا انفتحت هوة سحيقة بين البابوية وإيطاليه يتعذر سدها مادامت السلطة الزمنية ذلك المرض المزمن الذى يفسد أتقى دم فى الأمة . وانتشرت الكراهية للكنيسة بسرعة ولا سيما بين الطبقات الوسطى والصناع فأخذوا يقولون « إذا أرغمت إيطاليه على الاختيار بين القومية والكاثوليكية فستختار الأولى » . وراح رجال الماسون يثمون دعاية مستمرة صامته فى سبيل الفكر الحر ، وأخذت البروتستانتية تزداد فى فلورنسه ، بيد أن كافور كان يدرك بأن القضية تتمدى الكفاح بين إيطاليه وبلاط روما وأن الأمر يتعلق بالسياسة الأوروبية التى لا تستطيع أن تتجاهلها إيطاليه وأن تكون بمعزل عنها ، فالأمر عيس جميع الأمم الكاثوليكية ، وقال للامبراطور بأنه ان يعقد مع

البابا أية معاهدة تتخلى بها إيطالية عن حقوقها في روما ، وشاهد
الخطر الدائم الذى يهدد البلاد من وجود حكومة في قلبها تستند
إلى حراب الأجانب ، وأدرك الفائدة العملية التى تنجم عن اكتساب
الديانة التى إذا ما أصبحت العاصمة اضمحلت الحصومات الناشئة
بين تورينو وفلورنسه و نابولى غير أنه لا يمكن اكتساب روما
بالقوة ما دامت الحامية الفرنسية فيها . وأدرك كافور بأن رأى
العام الأوربى الكاثوليكي كان قوياً محصناً ولا سيما لأن الأحداث
الأخيرة قد اسخضت أنصار البابا على ييمونته وعلى الإمبراطور
أكثر من قبل ، وكان استيلاء أومبريه وهزيمة لا مورسير
والقلق الذى استحوذ على روما ونفاق نابليون وجهود الحكومات
الكاثوليكية قد بث الذعر والغيظ في العالم الكاثوليكي ، فكلما
الحقت آياله بالملكة سارعت إلى وضع قوانين ضد الإكليريكية
وكثيراً ما كانت هذه القوانين أشد من القوانين المرعية في ييمونته .
وقد ألغى بيولى في أومبريه وفاليريو في المارك وكانا يعملان
بلاشك بموجب وصايا تورينو الأديرة وشرع النكاح المدنى
واستغلا أملاك اليسوعيين في تأسيس مدارس النواحي وجردا
الأساقفة من محاكمهم الكنيسية وحق الإشراف على التعليم
والأمور الخيرية .

وجعل غاربيالدى قبل ذلك أملاك اليسوعيين من ممتلكات
الامة في صقلية ، وفي شهر شباط ألغى مانجيني وزير المذهب في نيابة

كاريجنانو الاتفاقية الدينية المعقودة في سنة ١٨١٨ كما ألغى الأديرة ،
وجرد الأساقفة من حق إشرافهم على الأمور الخيرية ، وكان
ريكاسولى منذ مدة طويلة يطالب الحكومة بأن تستعد لعمل
أملاك الكنيسة من الأملاك الأميرية في طوسكانة وبيع الأراضي
الكهنوتية وتخصيص حاصلاتها لموازنة واردات الإكليروس ،
وأدى ذلك كله إلى إثارة حنق رجال الدين وغضبهم ، وأخذوا يرددون
ويزبدون ولما أخفق متطوعوا البابا أصبح أملهم الوحيد في تهيج
الرأى الكاثوليكي في أوروبا حتى تضطر الحكومات إلى التدخل .
وكان خطر ضياع ما بقي من السلطة الزمنية يثير مخاوف
الكاثوليك أكثر مما تثيره القوانين المعاكسة للدين والمراعية
في المملكة الجديدة ، ومن الحق أن يقال إن هناك كانت جماعة
من الكرادلة المتساهلة ، تقول بضرورة التفاهم حتى أنه تألف
مجمع ديني لدرس القضية من الوجهة اللاهوتية ، وقرر بأن البابا
يستطيع أن يتخلى عن السلطة الزمنية إذا قضت مصلحة الكنيسة
ذلك ، إلا أن المجمع كان عبارة عن فئة قليلة من جبهة كثيرة .
وبينما كان هناك أمة فتية معتزة بقوتها نخوة بعملها وبطالها ؛
كثيراً ما تتوق إلى سحق العدو الذى يحول بينها وبين هدفها
في جانب كانت حكومة البابا بقوتها النافذة في الخير والشر تقف
في جانب آخر .

وكانت قد ارتفعت أصوات منذ مدة طويلة من الوسط

الإكليروسى الكاثوليكي تدعو إلى إيجاد التفاهم بين الكنيسة وبين النزعة الحرة ، وكان لامينس ومونتا لامبرون فى فرنسا وروسميني وفتتورا وجيوبرتى فى إيطاليا يمشرون بالإصلاح وبضرورة الأخذ بالاصطلاحات الحديثة ، وكان أتباعهم بين الإكليروس وبين العلمانيين كثيرين ، حتى أن الثورة فى نابولى وصقلية كانت فى طابعها دينية قادها الرهبان . وقد أدى الاستياء الذى ولده تصلب بلاط روما الطائش والشعور بالخطر المحدق بالكنيسة والرغبة فى سد الثغرة بين الكنيسة وبين العلمانيين إلى انسياق قسم كبير من الإكليروس وراء التحزب لفكرة التفاهم ، وقد وقع فى روما ذاتها خمسون من رجال الدين على نداء موجه لكافور ، وكانت هذه الحركة فى مجملها تمرد الإكليروس الرفيع وثورة الخورى الذى يتضور جوعاً على المطران الغنى الخليع ، وراح رجال الإصلاح يقولون بأن الأساقفة لا يسمعون إلا صلب اللعنات ، فقد أضاعوا قدرة التقديس وكان على رأس هؤلاء المصلحين اليسوعى (بشاجليه) ، وقد وجه وأتباعه نداء للرهبان ودكارة اللاهوت قالوا فيه إن الكنيسة اعتادت أن تعترف بالحكومات تجاه الأمر الواقع وأن التحريم بلا استناد إلى أسباب خطيرة ، قاهرة أو إزال بالعقوبات الدينية بالجواهر أمور أنكراها رؤساء المذاهب الكاثوليكية وأخبارها .

على أن معظم كتابات هؤلاء لم تصدر إلا بعد بضعة أشهر

حين شجعتهم أعمال الحكومة الإيطالية على الجهر بها ، وكانوا قبل ذلك قد أظهروا نفوذهم فكان كافور اعتماداً على معاضدة هؤلاء يتوقع أن يدخل روما برضاء العالم الكاثوليكي ، وقد قال في المجلس النيابي في شهر تشرين الثاني : « لا يمكن أن تحسم القضية الرومانية بالسيف ، بالقوى الأدبية وحدها نستطيع أن نتغلب على الموانع الأدبية » . وإذا تسنى البرهنة على أن إلغاء السلطة الزمنية لا يتعارض مع استقلال روعي أوسع حدوداً مما كانت البابوية تتمتع له في الأزمنة المتأخرة ، حينئذ يجرّد الكاثوليك من سلاحهم الوحيد ، ولكن ظهر بأن الأمل في عدول روما عن خصومتها إنما هو خائب ، ومع ذلك فقد اندفع كافور بكل قوته نحو بلوغ هذا الأمل ، وكان شعار المصلحين : « قيام كنيسة حرة في حكومة حرة » ، وقد انتهت المعركة المديدة التي نشبت قبل قرن بين الكنيسة والدولة بهزيمة الأولى إذ أرغم جوزيف الثاني في النمسه وإثيوبولدفى طوسكانة وتنوكى فى نابولى البابا على عقد اتفاقات دينية جعلت الكنيسة خاضعة للدولة . وكان كافور قرر إلغاء هذه الاتفاقيات إذا تخلت البابوية عن السلطة الزمنية ، ومن البديهي ألا يكون للكنيسة امتيازات تتعارض وحرية الحكومة فتعترف الكنيسة بالنكاح المدني ويصبح العلمانيون ورجال الدين متساوين أمام القانون ولا تفتح أبواب الأديرة للمغاة ولا يتمتع الإكليروس بحق للإشراف على مدارس الحكومة والجامعات ،

فإنها تصبح حرة في التصرف بأملأ كلها وإدارتها كل الحرية ثم إن الحكومة تضمن لها بعض الواردات ، ويستطيع البابا أن يمارس القانون الكهنوتي من دون قيد على أن لا يطلب معاضدة السلطات المدنية ويستطيع أعضاء الإكليروس أن يعطوا وأن يدرسوا ما يشاؤون في مدارسهم الدينية الخصوصية ؛ ثم إن الدولة تتخلى عن حق تعيين الأساقفة الذين سوف ينتخبون فيما بعد من قبل إكليروس الأسقفية ويحتفظ البابا بعنوان الملك الاسمي ويتقاضى راتباً ضخماً له ولبلاطه ويصبح مجمع الكرادلة طليقاً من كل نفوذ حكومي .

تلك كانت خلاصة آراء كافور في حل قضية روما ، وكان يعلم بأن الرأي العام لا يقابل مقترحاته هذه بأدى الأمر بالاستحسان ولعل الرأي العام ولا سيما في ييمونته و نابولي وصقلية يعارض التخلي عن الحقوق التي اكتسبها من الكنيسة ، إلا أن كافور كان موقناً بقدرته على إقناع المعارضين العلمانيين وقد قال : « إن انفصال الكنيسة من الدولة سوف يكون أمراً واقعاً ، يوافق عليه جميع الأحزاب في الجيل القادم » ، وقد استطاع أن يبدد شكوك الجماعات البارزة من العلمانيين وأن يضعهم إلى جانبه في الأخذ بمشروعه ، كما أن الإكليروس الحر صرح بأن هذا المشروع يفتح عهداً جديداً للكنيسة وأن في الحرية الموعودة ما هو أتمن من ضياع السلطة الزمنية ، وأوشك كافور بسمعته وبجزايا مشروعه

(٣١ م)

أن يوفق إلى استمالة البرلمان والشعب نحو المشروع ، وسبق أن حاول كافور استمالة البلاط البابوي إليه وبعد أن اطلع بنجيتي على مشروعه أرسل تاجليه وياتا لتوني أحد الدكاترة من أهل روما بمهمة غير رسمية إلى الكرادلة الأحرار وكان اثنان من الكرادلة قد رحبا بالمشروع ترحيباً حاراً ، أما الآخرون فأظهروا عطفهم عليه وأخيراً بسط أحد المظاهرين للمشروع تفاصيله أمام أنتونللي والبابا ، ويلوح أن البابا وافق عليه ؛ أما أنتونللي فيبعد أن بذل آخر جهد لإقناع النمسة بمهاجمة ييمونته تظاهراً بتأييده للمشروع ، وسرعان ما شرع كافور بمفاوضته رأساً وقدم إليه مقترحات مغرية ويكاد يكون مؤكداً أنه قدم مبلغاً كبيراً من المال إلى أنتونللي فلم يرفضه . ومن جملة المقترحات التي عرضها أن يتمتع الكرادلة بالامتيازات التي يتمتع بها الأمراء أصلاً ويدخلون في مجلس الأعيان وحين قبل أنتونللي الأسس التي اقترحها كافور مال إلى قبولها تسعة كرادلة آخرون ربما خافوا من خطر الانشقاق ، أما البابا فكان لا يثبت على رأى لكنه قبل بها أخيراً مكرهاً لأن قلعة جايتيه استسلمت وأدرك أن مساعدة النمسة أصبحت بعيدة المنال وتقدمت المفاوضات كثيراً ثم اعترضها بغتة عائق وبعد أن اضطر كافور إلى أن يتساهل مرة أخرى في مفاوضاته عاد فقطعها في آخر شهر شباط . ومن المؤكد أن أنتونللي كان في أوائل أذار يعمل مع أسبانيا والحصول على تدخل الدول الكاثوليكية ، وكان اليسوعيون

في الحين ذاته يبذلون جهدهم لإثارة البابا ضد أى مشروع للتفاهم ،
فضاع كل رجاء في النجاح ، وترأس أنتونللى المعارضة وطرده
بانثالثونى من روما .

ولو نجحت تلك المفاوضات لكنت الكنيسة قد أثبتت
صداقتها للدولة ولكانت الكنيسة والدولة قد كسبتا شيئاً
كثيراً في بعض النواحي ولترأيت سطوة الكنيسة ، لأن العقد
كان يضمن الكنيسة حياد الأشخاص ذوى النفوس البالغ في
البلاط أو أنه يكسب الكنيسة صداقتهم . وكان البابا قد جعل
منهم أخصاماً له ، ومع أن نفوذ الإكليروس بين القرويين وأهالى
الجنوب الجاهلين قد يصبح خطراً إلا أن من شأن التعاقد أن
يصون إيطالية من معظم التوتر الذى حدث بعد ذلك بين الفاتيكان
وقصر الكيرنال (بلاط ملك إيطاليا في روما) ، وأن يزيد
في استقرار الدولة باشتراك الكاثوليك الاقحاح من الأهلين في
شؤون السياسة اشتراكاً عملياً .

بيد أن كافور أدرك أخيراً بأنه لا يمكن إنجاز تلك السياسة
في ذلك الوقت فانصرف إلى حل آخر إذا كان أقل كمالاً فهو
عملي ممكن التنفيذ ، إذ تبين له أن الإمبراطور نابليون الثالث قد
اعتزم أخيراً على سحب جنوده من روما لأنه كان يتدمر من
كون روما أصبحت ملجأً لأعدائه كما أخذ يعتمد على مساعدة
الأحرار في فرنسه وهدد الأساقفة الإفرنسيين وألقى الجمعيات

المؤسسة لجمع المال للبابا ، ثم أخبر كافور في منتصف نيسان بأنه سوف يسحب الجنود من روما على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بصيانة أراضي البابا الحالية من كل تعدى ولسوف يتسنى للبابا بأن يجهز جيشاً خاصاً به ، إلا أنه إذا استطاع الرومانيون في ظرف بضعة أشهر أن يقلبوا حكومتهم وأن ينضموا إلى إيطاليه بالاقتراع العام فإن فيكتور عمانوئيل يستطيع إذ ذاك أن يذهب إلى روما ، ولكن ينبغي له أن يذهب إليها بدعوة الأهلين لا غازياً ، لقد كان من حق الرومانيين أن تكون لهم حكومة صالحة طبيعياً . أما حجة الكاثوليك في التدخل في شؤون روما فكانت واهية ، فحين كانت إيطالية والعالم الكاثوليكي يهتمان كل الاهتمام بمصائر روما كانت سبعمائة ألف نسمة وهم مجموع رعايا البابا لا يستطيعون أن يقرروا مصيرهم بالاقتراع . وكان معلوماً أن الرومانيين إذا ثاروا ثارت فسيقترعون بفكرة الانضمام ، وكان هذا التدبير الوسيلة التي تنجى الإمبراطور من تبعاته .

أما كافور فكان لا يتوقع بأن ينجح الرومانيون في ثورتهم وأدرك صعوبة إمالة الرأي العام إلى مثل هذا المشروع وكان موقناً بأن البرلمان والرأي العام سرعان ما يستنكران اتفاقاً يرمي إلى أن يجعل إيطاليه حارسة للسلطة الزمنية . أما الفاريبالديون فسيبذلون قصاراهم لحرق ذلك الاتفاق ، بيد أن كافور فضل مواجهة غضب الشعب على التخلي عن الحلف الإفرنسي ورفض تكاليف الإمبراطور

فقرر الملك ومنجيتي وبعد كثير من التردد ريكاسولى معاضدته ،
فاستعد كافور للتوقيع على الاتفاق إذا اعترف الإمبراطور رسمياً
بتأسيس المملكة الإيطالية واستعمل نفوذه فى إقناع البابا باستئناف
المفاوضات المنقطعة وقد تعذر فى باريس قبل العاشر من مايس
تحلية روما من الجند الإفرنسى فى نهاية حزيران .

بيد أنه حدث فى هذه المرة كما حدث فى السنة الماضية أن
خاب الرجاء فى اكتساب جانب روما ، وقد انعقد المجلس النيابى
الإيطالى فى ١٨ شباط وظلت الكتلة التى تؤيد الوزارة أ كثرية
ولم يمثل إلا كيريكىون فيه إلا قليلا . وكان من بين أربعمئة
وثلاثة وأربعين عضواً ثمانون عضواً فى أقصى اليسار ويدعون
وقتئذ بالغاريبالدين ، أما المعتدلون الجديدون فكانوا من أعضاء
الوسط البيمونتى ومن الجمهوريين والغاريبالدين الذين أصبحوا
من المعتدلين ، والدستوريين الملكيين من الأيالات الجديدة ، وكانوا
يمثلون الفئة التى أيدت سياسة كافور فى السنتين الأخيرين تلك
السياسة التى أنقذت إيطاليا الوسطى واكسبت المملكة جنوب
الوطن . ولم يكونوا أقل من الغاريبالدين حماسة للذهاب إلى روما
وفنيسيه ، إلا أنهم كانوا من ذوى البصيرة ويحرصون على أن
يضمنوا الانتصار قبل أن تنازل قواتهم قوات النمسة ، وكانوا
يأملون أن يكسبوا روما من دون أن يفضبوا الدول الكاثوليكية
ومع كل التردد الذى كان يبدو فى سياستهم والحيلة التى ترافق

تصرفاتهم ، فإن سياستهم كانت خيراً من سياسة الغاريبالدين نظرياً وعملياً . وكان اليسار قد فتح صدره للسياسيين من شتى المذاهب ، ديمقراطيين واتحاديين وبوربوينين . وكانت معارضة الحكومة وحدها تؤلف ما بينهم ، أما الحزب الغاريبالدى القح فأعضاؤه أتوا من نابولى وألفوا جماعة متمسكة قوية بالسمة التى حازتها سنة ١٨٦١ ثم إنها كانت تمثل الشعب القلق الطامح إلى الحصول على روما وفنيسيه ، وكانوا يرفضون التانى والتفاهم من دون أن يكثرثوا للصعوبات العسكرية والسياسية ، وكانوا يمتقدون بسهولة تجديد الوقائع الموفقة التى نالها غاريبالدى من سفرته فى صقلية ويريدون حشد المتطوعين لتهديد الطريق نحو فنيسيه وأغروا رومانو . أما إذا رفض منهاجهم للحركة فإنهم كانوا يطالبون من الحكومة بأن تسمح لهم بأن يعملوا مستقلين عن الحكومة وبذلك تتجنب البلاد شقاقاً أوشك أن يصبح شؤماً فى الحريف الماضى إلا أنه مهما كانت هذه الجماعة ذات شأن خطير فى البلاد فإنها كانت فى البرلمان حزباً مهماً ؛ ولكن المحذور الوحيد الذى كانت الحكومة تحسب حسابه هو احتمال تأليف معارضة من المركز تجتمع حول رنانزى إذ كانت العلاقات بينه وبين كافور لا تزال متوترة ، وكان يستطيع أن يستخدم لباقة البرلمان بدون ضوضاء يمد اليد الواحدة إلى الحزب البيمونتي الضيق التفكير واليد الأخرى إلى الغاريبالدين . أما حزب اليسار القديم فلا يختلف فى سياسته

عن سياسة أنصار الوزارة إلا أنه كان يحتفظ بتقاليد المعارضة باسم حزبه الأكثر والأقل وهكذا انبعث من هذه العناصر المتنافرة بالتدرج حزب ثالث قليل العدد لا مبدأ يوحد أهدافه إلا أنه كان قويا بمفرده ومؤيداً من قبل أكثرية الرأي العام . ومع ذلك فإن نصف مركز كافور كان أمراً صعباً مستحيلاً ، إذ جاهر بإخلاصه لمبادئ القوميين بأوسع معانيها وآفاقها ، وظاهر المطالبين بروما وصرح بأن الأقطار الجديدة يجب أن تكون متساوية مع ييمونته فعاضده معظم الأحرار . ومع ذلك فإن تسيير الأمور في المجلس النيابي لم يكن بالأمر السهل ، فالملك حين كان في نابولي وعد المتطوعين وعوداً جريئة اعتبرها فانتى وزملاؤه القواد ماسة بكرامة الجيش ، لأنها كانت تمنح رتباً لعدد كبير من الضباط المرتجلين غير المجربين . وقد اعترض كافور على قسم من مشروع الملك الذي يضع جيش الجنوب في موضع شبه المستقل ، فاضطر الملك بضغط الوزراء والجيش إلى الإذعان وحضر نحو من ثلاثة آلاف وخمسمائة ضابطاً ، أى نصف مجموع الضباط أمام لجنة لتدقيق حقهم في حمل رتبة في الجيش النظامي . ويلوح أنهم عوملوا بعدل إلى أن صدر أمر الحكومة في ١١ - نيسان بإحالتهم إلى التقاعد .

وقضى غاريبالدى الشتاء في كاربيره حافقاً بسبب تسريح المتطوعين على تلك الصورة ، ولكنه ظل يخلص للملك وقد تحلى

وقتشذ عن خططه المستعجلة بشأن روما وفينسية ، وكان يحمل حقداً مستمراً على كافور إلا في فترات نادرة ولا يتحول عن رأيه في إيجاد أمة مسلحة تستطيع أن تقذف إلى الميدان عاجلاً أو آجلاً مليون رجل لفتح فينسية وروما . وإذا كانت الحكومة لا ترغب هي في القيام بهذا الواجب فإنه يطالب بأن يسمح له هو وأصدقائه بأن يمهّدوا السبيل وأن يجهزوا عدداً من الحرس القوي وأن يقوموا بتنظيم التدريب على السلاح وتأسيس لجان تمويل لجمع المال والسلاح . وقد وافق كافور وتساهل مع جميع هذه المشاريع إلى حد ما . وترك غاريبالدي كارييرة في شهر نيسان . وبعد أن ألقى في جنوه خطاباً طائشاً تظاهر فيه بقلة الاحترام للملك وللبرلمان حضر بصفة إلى المجلس النيابي فاستوضحه ريكاسولي حقيقة الخطاب الغريب ودعى الحكومة في الوقت نفسه لتسويغ القرار الجديد الذي أصدرته بشأن المتطوعين ، ولما قام فاني (وزير الحربية) وازدري به بدلاً من أن يجيب ، انفجر غضب غاريبالدي الدفين وأطلق لنفسه العنان فهاجم الحكومة ووجه لها قارص الكلام متهما كافور بكل نقيصة ومحتجا عليه قائلاً بأنه لن يصافح يد الرجل الذي خلقه وليس كافور سوى أجنبي يعيش في بلده (غاريبالدي) الخاص ، وأغضبت حرّكته الطائشة الجانب الآخر ، فما كان من الجنرال جيبالديني إلا أن نشر بعد بضعة أيام كتاباً مملوءاً بالوشايات أبدى فيه غضب الجيش والرأي العام على تصرفات غاريبالدي . ولما طلب هذا من جيبالديني المبارزة أدرك

المتزمتون من كلا الجانبين ضرورة إنهاء الحادثة ، فهذا مديحي
وبيكسيو جاش غاريبالدى الذى شعر بخطئه ، وتدخل الملك
فى التوفيق بين المتخاصمين ، ثم تقابل كافور وغاريبالدى فى
٢٤ نيسان ، ومع أن المقابلة كانت باردة فكان الإخلاص يسودها
وتلاها تراض أشد حرارة مع الجنرال جبالدىنى ثم عاد غاريبالدى
هادئاً إلى كارييره حيث كتب منها إلى كافور كتاباً ودياً أبدى
فيه موافقته على الحلف الإفرنسى ، ورجا فيه بأن يسلمح الأمة
لكى تتضافر جميع الجهود فى سبيل تحرير إيطاليا .

ولكن كان كافور كثيراً فى أثناء تلك الحادثة حتى قال بأنها
سمته ، وقد هدمت الأشغال الشاقة التى تحملها فى خلال السنتين
الأخيرتين بنيته ، وكان منذ مدة يشكو الأرق والصداع ، وظهرت
عليه فى نهاية شهر أيار أعراض مرض التيفود ، وقد مضى ساعاته
الأخيرة بالانكباب على أمور نابولى وقضاياها ، وكان آخر رسالة
بلغها لأصدقائه ضرورة تأمين حاجات منكبى الجنوب ، وكان آخر
قوله : « بعثت إيطاليا ونجى كل شئ » ، ومات فى ٦ حزيران ،
فبهتت البلاد أمام هذه الضربة المفزعة المفاجئة ، وشوهد الناس
يسكبون دموعهم فى الطرقات وفى البرلمان وأعلنت تورينو الحداد
عليه بالصمت وكان وباء انتابها . لقد مات كافور فى آتم نضوجه ،
وكان فى الواحدة والخمسين من عمره ، وقضى حين كانت البلاد
فى أشد الحاجة إليه ، وهكذا أبى القدر فى ساعة انتصار إيطاليا
إلا أن ينزل بها ضربة اهتزت لها فزعاً وأسى .

الفصل الرابع والثلاثون

أسبرومونته

تشرين الأول — ١٨٦١ : كانون الأول — ١٨٦٢

ومن النقاط الأساسية في سياسة ريكاسولي أن سيكون المسير نحو فينيسيه من روما وكان يود لو أمكن أن تقنع الدول النمسه بالاستيلاء على البوسنه والمهرسك بدلا من فينيسيه ، وكان يعلم أن إيطاليا لم تكن مستعدة لقتال النمسه بلا مساعدة ، فلذلك يقتضى تأخير القتال إلى وقت آخر وعلى إيطاليا ألا تفكر في الحرب قبل أن تتحسن الشؤون المالية وتنظيم الجيش وتقمع الشقاوة وتصبح قضية روما في طريق الحل ، كما أن تأجيل قضية فينيسيه قد يفيد من كسب معونة إنجلترا الأدبية الذي يمكن إيطاليا من استغلال هذه المعونة تجاه النفوذ الإفرنسي وربما يستطيع الحصول على موافقة روسيه على قيام الكيان الجديد ، وكان بالمرستون قد أوصى بسياسة التريث بيد أنه كانت هناك دواع قوية تدعو إلى حرب عاجلة إذ أنه قد تمتكت فيكتور عمانوئيل منذ مدة طويلة لأسباب وطنية بلا شك ، ففكرة ترمي إلى أن يلعب هو الدور الأول في السياسة الإيطالية مستقلا عن وزارته . وكان كافور إلى حد ما قد قبض

على عنانه غير أنه أصبح في زمن ريكاسولى قلقاً ، وأخذ يعمل في الخفاء على إثارة الحرب ضد النمسة ؛ فشجع الهنغارين اللاجئين وفاوض الإمبراطور سراً للحصول على معونة فرنسه ولم يحاول إخفاء مقاصده عن وزيره الأول . ولما رأى أن ريكاسولى معزماً مقاومة هذه الفكرة نشط في حياكة الدسائس ضد وزيره مستغلاً حق رتازى لصعود ريكاسولى منصبه الحكم . وكان رتازى يميل إلى سياسة حذرة ويتحاشى من منهج متطرف وكان يرى أن سكوتاً جديداً وسياسة اقتصادية أمران حيويان لتنظيم المالية وتأمين النظام في الإدارة .

أصبح الإمبراطور العضو الثالث في عصبة المؤامرة إذ كان هذا أيضاً كريكاسولى يجتهد حسم القضية الإيطالية في الشرق باعطاء النمسة الاياليين البلقائيين مقابل تخليها عن فينيسيه ، وكانت الشؤون المالية في فرنسه قد جعلته يتجنب الحرب في تلك الساعة كما أن علاقاته مع بروسية كانت توحى إليه بأن يراعى جانب النمسة . وكان يرى من جهة أخرى أن حرباً في فينيسيه قد تصرف أنظار إيطاليا عن روما ومهما يكن الأمر فإن الإمبراطور كان يجتهد ويشجع أى مؤامرة ضد ريكاسولى ، ولعله كان يعتقد بأن النفوذ الانجليزى في تورينو يفوق نفوذه مادام ريكاسولى رئيساً للوزارة ، فشجع (بنديتى) ، سفيره الجديد على الدسائس لإسقاط ريكاسولى كما أن رتازى ذهب إلى باريس بتحريض من

الإمبراطور في شهر تشرين الأول وأمله ألقى في روع رتازي أنه سوف تتقدم إيطالياه حالا نحو روما وفنيسيه كما وعده نفوذه للحصول على موافقة روسيه وبروسيه والوصول إلى نوع من التفاهم مع روما . وبعد عودة رتازي ضاعفت عصبية المؤامرة نشاطها وبذل رتازي جهده لإسقاط ريكاسولي في البرلمان ليهيئ للملك فرصة يشكر له إياها ، وكان يعلم أن مركز ريكاسولي من المتانة بحيث يتعذر عليه وحده إسقاطه ، وقد استغل فيما مضى نفوذه غاريبالدي ثم تنحى هذا عنه ولكنه أراد الآن أن يعيد الكرة . وكان غاريبالدي يقضى حياة العزلة في كارييره ، وكان يميل هو أيضاً إلى مهاجمة روما قبل فنيسيه . أما مازيني فكان يدرك استحالة الهجوم على روما مادام الإفرنسيون فيها ، وحيث إن هتافيه وبوهيميه على أهبة الثورة فإن الفرصة سانحة للاستيلاء على فنيسيه ، وكان الديموقراطيون قد جن جنونهم لسياسة معاكسة وأقلقهم الانشقاق الذي وقع بين شبه الجمهوريين الذين أخذوا يطالبون بالسير بموجب منهج متطرف على أن يعملوا مستقلين عن الحركة ، وبين الملكيين المخلصين الذين يوشكون أن يقطعوا صلاتهم بالبرلمان وقد بذلت مساعي الاندماج هاتين الفئتين في مؤتمر انعقد في جنوة في ١٥ كانون الأول انبثقت منه (جمعية التحرير) . وقد قبل غاريبالدي رئاسة الجمعية وتخلّى في الظاهر عن نيّاته بشأن روما ووافق على أن تتجه الحركة نحو الهجوم

على فينيسيه ، وأثار انعقاد المؤتمر واحتمال انعقاده مرة ثانية في أذار المعتدلين فطالبوا بالغاء ولا سيما لأنه كان خصماً للبرلمان إلى حد ما ، ولكن ريكاسولى يعلم بأن إلغاء المؤتمر يحمل الناس على العمل في الخفاء والتآمر في السر وفي هذا ما فيه من حذر بالغ ، كما أنه كان يدرك قيمة المؤتمر ووطنيته ، فرفض ان يتدخل في اجتماعات الديمقراطيين ما دامت تتعارض مع القانون ، واعتقد أن الخطوة التي وضعها منجيبتي والمعتدلون لسحق المتطرفين غير عملية ولا هي شريفة ، فنفي مازينى وإهمال غاريبالدى في صومعته لم يمنع علم التحريكات من أن يرفرف دائماً ، ولم يكن لريكاسولى رجاء في كسب جانب مازينى إذ كان يعلم بأنه لا تلين له قناة ، فليس أمامه من طريق عملي سوى أن يتفاهم مع غاريبالدى ، وكان ميل غاريبالدى الطبيعي يتوجه نحو الملك وكان خطر غاريبالدى في حاشيته التي تحيط به في كارييره وتؤثر فيه . ولما علم ريكاسولى من وكلائه أن أن رتازى يحبك الدسائس في كارييره أصبحت ضرورة التفاهم مع غاريبالدى أمراً لا بد منه .

أما رتازى فاقنع غاريبالدى بأنه إذا تسلم الحكم فسيهاجم فينيسيه فوراً ويساعده على سوق حمله إلى أى مكان في روما الشرقية يستطيع منه أن يهاجم النمسة من الخلف ، وكان ريكاسولى يعلم بأنه إذا أثبتت آمال غاريبالدى فإنه لا يطبق صبراً على الحركة ، فإذا امتنعت الحكومة من الحركة فسيلقى بنفسه غزوة

طائشة نحو فنيسييه أود الماسية ، قد تسمر النار في أوروبا وتجر إيطاليا إلى حرب شعواء لم تكن قد استعدت إليها مطلقاً فأصبح العلاج الوحيد اكتساب ثقته للاستفادة منه في مقاصد الحكومة القادمة واقناعه بالتريث ريثما تعطى له الإشارة واشغاله الآن بشؤون جمعية الرمي التي تألفت لتدريب الشباب على إطلاق النار ؛ ولكن هذه المحاولة لم تستطع أن تتغلب على نفوذ رتازى الذى أوقع غاربيالدى في شرك عصبة الدس ولم يبق أمامها سوى زعزعة مركز ريكاسولى في المجلس النيابي .

وما أن اجتمع البرلمان في تشرين الثاني حتى تجلت العراقيل التي أخذت تعترض سبل الوزارة وكانت الوزارة غير قوية سواء أكان ذلك في الوزارة نفسها أم في الحزب . وأخذ اختلاف الرأى يفرق بين أنصارها فأعضاء اليمين آلمهم وأثار حنقهم تساهل ريكاسولى أمام تحريكات تجرى في طوسكانه واميليه جهاراً وأسخطهم تزايد عطفه على اللجان الديمقراطية . ولما مال القسم البيمونتي المعارض للوزارة إلى جانب رتازى راح هذا يحرص العناصر المعارضة جهاراً ، ويضاف إلى هذا أسباب أخرى كانت تدعو إلى مهاجمة الوزارة نذكر منها السياسة المركزية الجديدة والفوضى والتذبذب الإداري والخلل في الجنوب واستدعاء جبالديني والمفاوضات التي كانت تدور حول روما . وقد هبت العاصفة المناسبة قضية التساهل التي أبدته الحكومة تجاه لجان التجهيز

وكان المجلس قد اجتنب الاقتراع ضد الوزارة غير أن المذاكرات دلت بوضوح على أنه ليس لدى ريكاسولى الأكتية فانهز الملك الفرصة للتخلص منه ، وكان ريكاسولى فى كانون الأول قد باغت الملك فى قوله أنه لا يستطيع البقاء تجاه دسائس البلاط والأزقة ، كما أنه رفض حينئذ أن يقدم استقالته ما دام البرلمان معه إلا إذا أتاه أمر قطعى من العرش ، وقد أدرك اليوم أى فى نهاية شباط أنه أضاع تأييد المجلس النيابى فاستقال فى أذار وسارع الملك إلى قبول استقالته واستدعى رتازى ليحل محله وبذلك دخلت المملكة فى مأزق خطر ، ووجه الخطورة أن رتازى والملك يعثا الروح الثورية التى سعى كافور وريكاسولى كثيراً تهدئتها وكانت هذه الروح تضع إيطاليا تحت رحمة غاربيالدى الشهورة ، وكان رتازى يظن أنه يستطيع دائماً بلباقته الموهودة أن يوقف التيار بهدوء حين الحاجة .

وقد خرج غاربيالدى إلى جنوه حين استقال ريكاسولى وحالما بلغه تعيين رتازى أسرع إلى تورينو ورجع منها بحماسة شديدة بفضل الوعود التى قطعها له فيكتور عمانوئيل ورئيس الوزارة الجديدة ، ويظن أن رتازى السياسى الحذر قد قصر حديثه على مشروع غامض لا يتعدى تجهيز الحرس القومى إلا أن مخيلة غاربيالدى جعلته يفهم من تلميحات رتازى معنى الحرب العاجلة للاستيلاء على فينيسيه وعلى روما أيضاً ، ومع ذلك لا يجوز الشك

مطلقاً من أن رتازى لم يشجع غاريبالدى ولم يعده بالرجال والمال
فلذلك راح غاريبالدى يفكر فى تجهيز حملة دون أن يبت فى تعيين
جهتها فكانت الوجهة تارة دالماسيه لمساعدة الهنغارين وتارة بلاد
اليونان لنصب فيكتور وصياً عليها إلا أن أهم أهدافه كان نهك
قوات النمسه بتحريض الايلات الشرقية على العصيان ولا سيما
لأن الوقت كان مساعداً إذ كانت رومانيه والجبل الأسود ودالماسيه
تتململ فى هياج عظيم . وكان الكفاح الدستورى فى هنغارية على
وشك أن ينقلب إلى ثورة . وسيطر غاريبالدى على الحكومة
فى ذلك الحين ، فعين رئيساً لجمعية الرمي وسلمت لابنه كتيبة من
جنود الكارابنيرى جهزت بحجة ضرب الأشقياء والحق
المتطوعون بالجيش النظامى وأوفد غاريبالدى إلى لمبارديه على نفقة
الحكومة بمهمة رسمية لتنظيم جمعيات الرمي فاستقبل فيها كما يستقبل
الملوك وكانت الجماهير فى كل مكان قصد إليه تطالب بروما وفنيسيه
فلم يبخل بكيل الوعود . وبذلك نال رتازى بغيته فى استغلال
شهرة غاريبالدى لمصلحته واستطاع بذلك أن يكسب رضا البرلمان
عنه وانضمام الديموقراطيين إلى جانبه ، ولعل رتازى نوى أن يضع
غاريبالدى أمام الإمبراطور وأن يؤكده بأن ضغط الشعب وخطر
نشوب الثورة يحتمل — لمصلحة الحكومتين — تحقيق الآمال
القومية فى الحصول على روما ، وكانت الحفاوة الباهرة التى قوبل
بها غاريبالدى فى لمبارديه قد كسفت نجم الملك فاضطرت الحكومة

لكي تحول الأنظار إلى الملك أن تقرر سفره إلى نابولي حيث حياة الأسطول الإفرنسي الراسى فيها وأقبل الأمير نابليون للسلام عليه فاستقبل الملك بحفاوة بالغة .

أما غاريبالدى فذهب إلى ناحية التيرول لتنظيم حملته ، ومع أن الحكومة حاولت جهدها أن تتجاهل عزمه هذا ، ولكنه لم يحاول وأصدقائه إخفاء الأمر ، وقد شجعتهم الحفاوة التي قوبل بها في لبارديه على الحركة بجرأة واندفاع ، واعتقد أنه إذا استولى على فينيسيه أو التيرول فلن ترى البلاد والحكومة بداً من السير وراءه ، ومع أن رتازى أراد حسبما يظهر أن يصد عنه هذه المغامرة الجديدة فإن هناك احتمالاً بأنه كان يلقي تأييداً من دبريتيس عضو الوزارة ، حتى إنه حصل على وعد جديد بإمداده بالسلاح والمال ، ولكن سرعان ما كشرت الحكومة له عن أنيابها بفتة ، وكانت حجتها الرسمية في ذلك أن الشرطة اكتشفت لأول مرة دلائل على وجود حركة تستهدف الاستيلاء على التيرول . ولعل رتازى أدرك أخيراً أن غاريبالدى أصبح خارجاً عن قبضة يده ، ولا بد من اتخاذ تدابير صارمة لإيقافه عند حده ، ومهما كان السبب فإن الحكومة قد لجأت في ١٥ أيار إلى سياسة الحزم ، فأوقفت مائة متطوع وأرسلتهم إلى بريسيه ، وهناك حاول الغاريبالديون اقتحام السجن فوقع اصطدام بينهم وبين الجند ، وأثار هذا الحادث غضب الديموقراطيين وقامت مظاهرات في ميلانو وجنوه ونابولي (م ٣٢)

وباليرمو تهدد الحكومة ، ونعت غاريبالدى الجنود بالقتلة وطلب إلى الحكومة إخلاء سبيل رجاله ، ثم لم يلبث أن هدا وكف عن إعداد الحملة ، واجتمع برتازى وبدريتس وانسحب إلى الريف وأصدر أوامره بتوقيف حركة تجنيد المتطوعين ، وبعد مقابلة خفية مع الملك ورئيس الوزراء رجع إلى كارييره ، وحدث بعد ذلك أن فوجئت إيطاليا بغتة بخبر نزول غاريبالدى إلى باليرمو ، ولاشك أنه نوى أن يجعل صقلية قاعدة لقوته كما جعلها سنة ١٨٦٠ ، ولربما كان لا يزال يتردد فى تعيين وجهة تلك القوة ، ويغلب على الظن أنه كان ينوى الذهاب إلى بلاد اليونان ، وأنه يترقب مساعدة الملك الموعودة ليستخدمها فى الهجوم على روما .

وقد قوبل فى باليرمو بحماسة فائقة ، وكان الغاريبالديون فيها أقوياء ، وحدثت فى إحدى نواحيها ثورة جمهورية لم تقمع إلا بسفك كثير من الدماء مما دل على أن العناصر القوضوية التى تؤيد فكرة الحكم الذاتى المنفصل فى الجزيرة كانت لا تزال قوية ، وبعد مرور بضعة أيام هاجم غاريبالدى الامبراطور حين خاطب أهل باليرمو قائلا : « على نابليون أن يترك روما وإلا نعيد مأساة أفعى صقلية » ، أما باللاجينيو والى باليرمو فلم يحتج على خطابه ، وفى مارسله صرخ أحد المستمعين قائلا : « روما أو الموت » ، ثم أقدم على دعوة الشعب للقسم على المذبح فى الكتدرائية ، وبذلك أعلنها حربا مقدسة شبيهة بالحروب الصليبية ، وأثار مشروع غاريبالدى

الجديد في البلاد هياجاً شديداً وخيل للبلاد أن زحف سنة ١٨٦٠ سيمعاد للاستيلاء على روما كما استولى غاريبالدى على نابولى قبلاً . وقررت فيتربه العصيان ، وبينما كان بعض القوميين في روما يبرقون لرتازى طالبين تعليماته اتصل البعض الآخر بغاريبالدى وتأهب للحركة ، وكان جميع الناس قانعين بأن الحكومة تؤازره ، وبهذا دخلت الحكومة في مأزق لا مخرج لها منه ، ولعل رتازى كان يتوقع أن يستخدم غاريبالدى وحركته لحمل الامبراطور على الإذعان ، وعليه فإنه بدلا من أن يمترض على مشروع الثورة في روما اكتفى بأن نصح الرومانيين باجتنب الاصطدام بالفرنسيين فقط ، وترك باللاجئين من دون تعليمات سوى أمر غامض يقضى بإجباط عمل المتطوعين . وقد رؤى ذات مرة يشرب نخب غاريبالدى راجيا أن يتوج فيكتور عمانوئيل في أقرب وقت في الكابيتول وهرب أفراد مختلفو الرتب من الجيش للالتحاق بجيش غاريبالدى من دون أن يلاقوا أى عائق ، إلا أن الوزراء فزعوا هذه المرة أيضاً كما فزعوا في شهر أيار . ويغلب على الظن أن موقف نابليون هو الذى أقلق الحكومة ، فعزات باللافيجينو ، وسعت لمنع وصول المتطوعين إلى الجزيرة ، وصدر بيان ملكي في ٣ — آب يصف الحملة بأنها عصيان ومدعاة للحرب الأهلية ، والواقع أن الحرب الأهلية كانت على ما يظهر قريبة الوقوع ، وعلى أثر ذلك تراجع أصدقاء غاريبالدى الخلف وأفرغتهم خطورة

الحال حتى إن أحداً من قواده القدماء لم يرغب في السير معه ، وبذل
تأريزي ومديجي والنواب الديموقراطيون جهدهم لردعه عن السير
في هذه الحركة الطائشة ، بيد أن غاريبالدى رفض التريث معتمداً
على مؤازرة الملك ومطمئناً إلى أن الإفرنسيين لن يقاوموه
وشجعه إقبال التطوعين والهروب من الجيش النظامي على المضى
في منهجه . وترددت السلطات ذاتها حينئذ في مقاومته ؛ ولعل
رتازى كان لا يزال يتوقع أن يعيده إلى رشده . ولما أصر على
موقفه قطعت الحكومة صلاتها به في ١٧ - آب ، وأعلنت بأنه
أصبح عاصياً وأرسلت القائد جبالديتي إلى صقلية لإعلان الادارة
العرفية فيها .

ووصل غاريبالدى في اليوم التالى إلى كتانيه وكاد الاصطدام
يقع بينه وبين الجند لو لم يرغب الفريقان في اجتناب حرب أهلية ،
ولم يكن لدى غاريبالدى سوى (٤٠٠٠) رجل أكثرهم من الفتيان
المتشردين ولو قامت السفن التى كانت تحاصر الميناء بواجبها
لكان من الصعب أن يجتاز غاريبالدى المضيق إلا أنها أغمضت
عينها وساعدته على أن يستولى على باخرتين نقل ، فحرق خط الحصار
مع (٢٠٠٠) ، من رجاله ليلا في ٢٤ - ، آب ونزل في ساحل
كبرىه ولكنه لم يلاق من الأهلىن إلا قليلا من العطف وكانت
قطعات قوية تحمى ريجيو فاضطر إلى الانسحاب برجاله الذين
أخذوا يتضورون جوعاً وانطلق بهم إلى روابى (اسبروموته)

الجرداء ، وتلقت قطعة تزيد على الثلاثة آلاف جندي أمراً بمهاجمته فوراً وإجباره على الاستسلام وكان اضطراره إلى مسيره الشاق لجمع المتخلفين والحصول على الغذاء فرصة سانحة للقطعة المطاردة التي أهدقت به ، فلم يبد غاريبالدى أية مقاومة ، وحاول منع جنوده من إطلاق النار على الجند الطلياني إلا أنه نشب قتال استمر عشر دقائق وجرح فيه ما يقارب العشرين من كل فريق ، وسلم غاريبالدى نفسه بعد أن جرح برصاصة إيطالية في عقبه ، وعلى كل حال فإن حادثة اسبرومونته قد أفادت البابا ودفعت قضيته إلى الأمام بصورة أزعجت الأحرار . وكانت الحكومة قد أظهرت ما يكفي من القوة لإحباط عمل الحزب الثورى فأدرك إذ ذاك رجال — أمثال فانتى — كانوا إلى ذلك الحين يفضلون تأجيل الزحف على روما إلى حين ، بأن سياسة التريث أصبحت وقتئذ مخوفة بالصعوبات . بيد أن فانتى وجميع الموظفين كانوا يعلمون بأن محاولة الذهاب إلى روما من دون رضا الإمبراطور هي مجرد طيش ؛ ولو اقتنع نابليون بأن لديه القوة الكافية لكان ترك فيكتور عمانوئيل يتوج في الكايتول عملاً بمشروع نيابة الملكية القديم . وفي هذه الظروف ذاتها كتب كتاباً مفتوحاً يقترح فيه استدعاء الحماية الإفرنسية بشرط أن تعترف إيطالياه بسلطة البابا في الأراضي التي كانت لا تزال في حوزة البابا ، على أن تؤلف تلك الأراضي نوعاً من الاتحاد مع الملكية . بيد أن البابا ظل متصلاً بشأنه سابقاً

آيا التفاهم ، وأيده مجمع كبير من الأساقفة يكاد يكون أغلبهم غير طليان . وكان اجتمع لتقديس أحد الشهداء اليابان ورفض أى تساهل وأعلن تمسكه بالسلطة الزمنية ، وكان الامبراطور على ما يظهر متمسكا بقراره بسحب قطعاته ، لولا أن الكاثوليك الإفرنسيين استطاعوا بنفوذهم أن يحملوا على التراجع الوقتى فرفض وزير خارجيته ضمناً إخلاء روما .

وأدى هذا الفشل الذى منى به رتازى فى الحصول على تساهل الإمبرطور أو تأييده إلى زلزلة موقف الوزارة من جديد ؛ ولم يستطع رئيس الوزراء رغم لباقته أن يضمن له أ كثرية مستقرة ، وكانت الشكوك دائماً تجالج حزب اليمين ولم يمنحه هذا الحزب الثقة إلا بسبب نفوته الشديدة من الغاريبالدين . وأخذ (بيروزى) الذى كان يترأس الفرع اللايمونتى يهاجمه لأنه سعى لتوسيع ييمونته بدلا من تكوين إيطالية . أما الغاريبالديون فراحوا يقيمون الدنيا ويقعدونها احتجاجاً على ما جرى فى اسبرومونته . ولما اجتمع البرلمان فى شهر تشرين الثانى هبت الزوبعة من جميع الأطراف وصدق كثيرون من الناس الشائعة التى زعمت بأن الحكومة شجعت غاريبالدى ثم تخلت عنه ، وكان من السهل أن يدرك المرء سخط نصف إيطالية وحقدها لما علمت بأن غاريبالدى سقط جريحاً برصاصة إيطالية وأخذ الخطر يهدد المملكة وينذر بحرب أهلية فى صقلية إذ طارد جبالدينى المتطوعين فى صقلية وقتل

سبعة من الجنود الهاربين الذين التحقوا بهم ، وبدلاً من أن تغفو
الحكومة عن غاريبالدى حالاً عاملته معاملة فيها قسوة غير لائقة
ولم تجرأ على سوق غاريبالدى أمام المحاكم خشية أن يفشى أسرارها
ويسود وجهها ولم يصدر العفو عنه إلا فى شهر تشرين الأول ؛
فلما اجتمع البرلمان اتحد جناح اليسار واليمين وهاجما الوزارة معاً
حتى اضطر رتازى إلى تقديم استقالته فى ١ — كانون الأول
١٨٦٢ .

الفصل الخامس والثلاثون

ميثاق إيلول

كانون الأول - ١٨٦٢ : إيلول - ١٨٦٤

وكانت هناك مشاكل جمة تثقل كاهل المملكة الفتية وصعوبات تعترض سبيلها ، وقد كشفت وقائع اسبروموته عن الجروح المميتة التي ولدتها البابوية وفرنسه في قلب روما ؛ وأي حل قاس فرض على المملكة ؟ فإما المخاطرة باصطدام مخيف مع فرنسه وإما ترك النار تحت الرماد لتؤججها الرياح وتقلبها إلى ثورة . ولو كان كافور حياً لا استطاع أن يتغلب على تلك الصعوبات ، وكانت لا تزال أمام إيطاليه صعوبات أخرى : صعوبة تخفيض قوة الجيش ما دامت فنيسية خاضعة لحكم الأجانب ، لأن الأزمة المالية التي نشأت من زيادة قوة الجيش وأخذت تشتد باستمرار كانت تهدد بالإفلاس ، يضاف إلى ذلك خلل الإدارة في الجنوب والمنافسة بين ييموته والأقطار الجديدة والفساد الذي دب في الحكومات القديمة ، وساءت السياسة الداخلية كثيراً حتى أصبح بوسع المرء أن يتساءل أليس من الأجدر أن تترك إيطاليا روما وفنيسية مدة من الزمن وأن تتفرغ للأصلاحت

الداخلية الاجتماعية ؟ بيد أن هذا السؤال هو منطق نظري لأن العاطفة هي التي تتغلب دائماً على المنطق حين يشتد الهياج . فسياسة ترمي إلى جعل فكرة التوسع القومي في المرتبة الثانية من الاهتمام مستحيلة التطبيق . وقد سمي (باسولينى) بعد سقوط رتازى وتلاه سان مارتينو لتأليف وزارة إدارية بدون تمييز بين الأحزاب ، ففشل مسعاها وكان كلها مر حين أو انقضى شهر يتجلى عظم الخسارة التي منيت بها إيطاليا بفقدائها كافور . وكان ريكاسولى ورتازى يدركان على الأقل بعض ما تحتاج إليه البلاد ويفهمان ما تتطلبه الكرامة القومية ولكن الحكومة بعدها غدت بأيدي أناس لا جرأة لهم ولا كفاية فيهم .

وكان الرئيس الأسمى في الوزارة الجديدة فارينى ، إلا أن المرض الجأه في شهر اذار إلى اعتزال الخدمة فأصبح الرئيسان الفعليان في الوزارة منجيني وزميله ومنافسه بيروزي ، وكان بيروزي قد اشتهر بالعبارة التي ابتدعها وهي : لا يمكن أن تحكم إيطاليا من تورينو . وأصبحت إدارة وزارة الداخلية في إدارته وإدارة (سبافينته) مركزاً لشرطة سرية سارت على أساليب ترجع إلى دور الاستبداد القديم . ولا يجوز أن تصدر عن حكومة حرة كقمع الصحافة أو فسادها بالخفاء واستخدام الرجال السريين من فاسدى الأخلاق . وكانت سياستهم قتل الوقت وكانت سياسة قتل الوقت في إيطاليا تعنى المصيبة . وسارت مالية الدولة

من سيء إلى أسوأ ، وأدبرت صقلية و نابولي من قبل السلطات العسكرية ؛ ولعل أشد ما أهتم به وزارة منجيني تشجيعها فكرة مهاجمة زعامة ييمونته . وكان بعض البيمونتيين الذين اشتركوا في الوزارة قد شغلوا المراكز الثانوية ، فأنجرفت الوزارة إلى جانب عصابة الدسائس حتى شاع أنها أفسدت الصحافة بإقناعها بالدفاع عن موضوع نقل العاصمة إلى فلورنسه ، وأصبح من السهل أن تتشرب السياسة بالتحزب . وكان عدد كبير من النواب قد تعلم في المنفى أو في حياة قضاها في المعارضة عادة جعلتهم يصلحون للحياة النيابية وراحوا يفضلون التنفيذ على القيام بواجبات التشريع . أما الأكترية الكافورية القديمة فقد تجزأت واتقسم المجلس النيابي إلى جماعات صغيرة تستند إلى مصالح شخصية أو محلية أكثر من استنادها إلى المبادئ ، مما جعل الحكومة لا تستطيع أن تعتمد على أكترية مستقرة .

أما فضيحة السكك الحديدية في الجنوب فقد أظهرت للعيان الروح الحزبية التي كانت تسيطر على المجلس النيابي ، وتفصيل الأمر أنه كانت من أهم واجبات المملكة الجديدة تشجيع إنشاء السكك الحديدية ولا سيما في الجنوب ، ومما قاله ريكاسولي في هذا الشأن « إن السكك الحديدية تعمل للقضاء على الشقاوة أكثر مما تعمله عشرة ألوية من الجند » ، وكان المجلس النيابي قد منح امتيازاً بتمديد السكك الحديدية من الجنود إلى (باستوجي) أحد أصحاب

المصارف من ليفورنة ووزير المالية في وزارة كافور . وانتشرت ،
في ربيع سنة ١٨٦٤ شائعات عن سوء استعمال في المشروع
وبتحرير اليسار تألفت لجنة للتحقيق عن الفضيحة ، ومع أن
تقرير اللجنة اتهم باستوجي ونائباً آخر أنه لم يتعرض للآخرين .
وفي الحقيقة ظل رؤساء الوزارات ترهبين إذ لم يتطرق الفساد إليهم
وكان جميع رجال الدولة في الثورة من الذين لا ثروة لهم ، وقد ماتوا
فقراء . ومع ذلك ظلت الشائعات تهم اللجنة بأنها لم تقم بواجبها
بل تأثرت بالروح الحزبية ، وكان بدهياً أن يشجع عجز الحكومة
والبرلمان الحزب الثوري ، وظلت سياسة مازيني تستهدف فنيسية
قبل روما ، وكان مازيني لا يعتبر المعركة لإنقاذ فنيسية مجرد خطوة
نحو إكمال الوحدة الإيطالية فحسب ؛ بل إنها جزء من سياسة أوربية
ترى إلى تجزئة الإمبراطورية النمساوية إلى أجزاء حسب القوميات
التي تتألف منها ، وكان يدعو إلى نجدة الثوار البولونيين بتحرير
السلافيين من غاليسية . ويأمل في حمل الحكومة على خوض
غمار الحرب للاستيلاء على فنيسية ، ولكنه كان يدرك تعذر طرد
النمساويين من القلاع الأربع من دون الجيش ، كما أنه كان مقتنعاً
بأن الحكومة إن تكون هي البادئة بالحركة . فكانت خطته
ترى إلى تدبير عصيان من ترانتو إلى فيريول وإدخال المتطوعين
في إيطالية الحرة لمساعدة الثوار والتآمر على إثارة الرأي العام
بحيث يتعذر مقاومته ، ويكون من القوة بحيث يجبر الحكومة إلى

الحرب . ومن الغريب أن الملك مد يده إلى مازينى ليعمل وإياه ، وكان الملك دائم التذمر من القيود الدستورية ويسلك سياسة خفية غير رسمية . وقد أزعجه تريث الوزراء وأراد الاستعجال فى الاستيلاء على فينيسيه وإنزال الضربة القاضية على النمسة ، وقد شرع فى أيار من سنة ١٨٦٣ يتقرب من مازينى بواسطة وكيل خفى ، أما مازينى فبعد أن يؤس من نجاح التدابير فى فينيسيه رحب باتجاه الملك ووعدته بالمساعدة مشروطاً بأن لا تتطلب معاضدة فرنسه ، وبعد مساومات سياسية مملة يظهر أن الحليفين أى الملك ومازينى اتفقا على أن يدبر مازينى عصياناً ليصبح وسيلة لتدخل الحكومة ، فيجهز الملك السلاح للمصاة وكان يعلم بأنه لا يستطع التغلب على النمسه بمفرده ولا سيما بعد أن أخذت قضية شلفيچ وهو لشتاين بين بروسية تسبر نحو التفاهم ، كما أن أغلبية الوزارة أبدت عزمها على قمع كل حركة غير نظامية ، فألح مازينى على الملك بأن يقصى وزراءه وأن يعيد ريكاسولى إلى منصة الحكم والرجوع إلى رأى البلاد ، وكان يعتقد بأن أكثريتها تحبذ الحرب ، بيد أن الملك تردد فى قبول هذا الطلب فحنق مازينى عليه وكان ينمى عليه ترده منذ حين بعيد وقطع المفاوضات معه .

ولعل فيكتور عمانوئيل كان منذ بضعة أشهر يعلق آماله على غاريبالدى طامعاً فى إيفاده إلى غاليسية إذا نشبت الثورة فيها بمساعدة الطليان كي يدير شؤونها لكنه لم يوافق على هذا المشروع

سوى ييروزى وحده ، أما غاريبالدى فنذ عام وهو يتشوق لمثل هذا المشروع ، يقصد من ورائه إزعاج النمسه وقهرها أكثر من مساعدته للبولونيين . وقد تنامى الملك الخصومة الموجودة بين الهنغارين والسلافيين واتصل باللاجئين الهنغارين واتفق غاريبالدى ومازىنى على أن يدبرا معاً ثورة فى فينيسية وكان غاريبالدى حينئذ فى إنجلترا . ولما تلقى اقتراح فيكتور عمانوئيل قبله وذهب إلى ايشية عقيب رجوعه ليجر نحو رومانية على سفينة حربية هياها الملك له وقد احتفظ بهذا السر جيداً إلى ذلك الحين ، بيد أن الشائعات أخذت تدور حول الحملة وسعى أصدقاء غاريبالدى الخلل لإثباته عنها اعتقاداً منهم بأن الغاية منها هى إبعاده عن إيطاليا . وقد يراد بها أن يلقي حتفه أو لمنعه من إدارة العصيان فى فينيسيه ، فأصدر ريتيانى وبعض نواب اليسار احتجاجاً أذاعوا فيه على الملأ خبر هذا المشروع واعتبروه دسيسة ملكية حيكت لغاية ملكية ، ففزع الملك من هذا البيان الذى أفشى سر توطئه أمام الحكومات الأجنبية ووزرائه أنفسهم ووردت فى الحين ذلك أخبار سيئة من رومانية حيث تحزب الأمير (كوزا) الرومانى ضد الملك بعد أن اشترك فى المؤتمر وعاد غاريبالدى إلى كارييرة مفتاخلاً .

وبينما كان الملك والمتآمرون معه يدبرون المؤامرات لتجزئة الإمبراطوية النمسوية وإعادة تأسيس أوروبا الشرقية بحرب ثورية ، كان وزراءه يسمعون للحصول على فينيسيه عن طريق السياسة

وكانوا يدركون بأن إيطاليا ليست في موقف تستطيع به أن تحارب النمسة منفردة ، وخيل إليهم أن الموقف السياسي في أوروبا يساعدهم على انتهاز الفرصة للحصول على فينيسيه بالطريقة التي ارتأوها ؛ ذلك أن الحكومة الروسية عرضت البولونيين على الثورة ؛ فثاروا في كانون الثاني سنة ١٨٦٣ . ومع أن يسمارك أظهر عطفه على الأساليب المستعملة من قبل الحكومة الروسية فإن روسيا بعملها هذا أثارت شكوك الرأي الأوربي العام النزيه ضدها لأن إنجلترا وفرنسه كانتا تشعران بمطف شديد نحو البولونيين ، فلاح للناس أن الحرب محتملة الوقوع وأن الدول الغربية توشك أن تخوض غمارها ضد روسيا وبروسية وسيؤدي هذا إلى انضمام النمسة إلى أحد الفريقين ، ويصعب على إيطاليا في هذه الحالة أن تحتفظ بالحياة . ومن هناك انبعث الأمل في الحصول على فينيسيه مهما كان الفريق الذي ستتحاز إليه النمسة ، فإذا انحازت إلى جانب روسيا فالحصول على فينيسيه سيكون ميسوراً بتحالف إيطاليا مع فرنسه ، أما إذا انحازت إلى جانب الدول الغربية فيمكن إقناعها من قبل هذه الدول ببيع الأيالة أو بتبديلها بملكيات في الشرق لمصلحة الحلف ، وكان في إيطاليا توجد معارضة قوية متزايدة لفكرة التحالف مع فرنسه إلا أن الشرف والمنفعة بالاقبل توصيان بمعاوضة الجانب الذي يستهدف الحرية ويدافع عنها ، فأوفد آريسة إلى باريس ليقترح مشروع حلف بين الدول الثلاث ووجد هذا أن الإمبراطور يرغب

في إيجاد طريقة حل بين إنجلترا والنمسة ، وكان يفضل في حالة أمالة النمسة وحدها إلى جانبه أن يبدأ بالحرب حالا ، فلذلك كان لا يريد أن يقطع الجبل مع النمسة ، الأمر الذي جعله يعود إلى مشروعه القديم الذي يرمى إلى إعطاء البوسنة والمهرسك إلى النمسة لقاء تخليها عن فينيسيه .

وكان اللورد رسل أشد رغبة بهذه المبادلة من نابليون ، فوافق على أن تأخذ النمسة رومانية أو بولونية لقاء تخليها عن فينيسيه واستعد بالمرستون لعقد الحلف مع النمسة والإقدام على خوض غمار الحرب ، ثم اضطر للكف عن ذلك أمام ميول وزرائه السلمية ، وحاول الإمبراطور أن يدعو إلى مؤتمر يعقد في باريس في ١ — تشرين الثاني ، بيد أن جميع الحكومات ما عدا إيطالية أجابت بالرفض البات ، وكان موت ملك الدانمارك في ذلك الوقت قد جعل قضية شلزيغ هولشتاين من القضايا اليومية .

وبما أن إنجلترا اغتازت من المعاملة التي سلكتها بروسية والنمسة ، فلقد رغبت في محالفة فرنسة لتساعددها في مساعيها للمحافظة على الدانمارك ، ولاح أن الحلف لم يكن حينئذ صعب المنال لأن تحريكات الأحرار في فرنسة دفعت الإمبراطور إلى البحث على مشاريع يتمكن بها من تحويل الأنظار عن الشؤون الداخلية وذلك بالأخذ بسياسة خارجية متطرفة ، وبما أن الاتفاق بين الدولتين الجرمانيتين كان يجعل التقدم نحو نهر

الرين صعباً ارتأى الإمبراطور أن يستعمل السيف لإجبار النمسه ،
ويظهر أنه توقع مساعدة إنجلترا في هذا الشأن ، أما منجيني فبعد
أن فقد كل أمل في الحصول على فينسيه بواسطة الإمبراطور التفت
إلى روما ، وكانت السياسة الأولى في الوزارة إهمال قضية روما .
لقد اشتدت خصومة أوربا الكاثوليكية بعد حادثة اسبرومونته
وجرت محاولة ضعيفة من جديد للتفاهم على أساس مقترحات الكنيسة
الحرية . ولما فشلت هذه المحاولة حدث بعض التطور في الحزب
المعتدل رغم حادثة اسبرومونته وكاد يرحب بالتخلي عن الإيطالية
بروما ويقول بتأجيل المطالبة إلى أجل غير مسمى أو بفكرة
التمويض ، وتلك بإعطاء ضمانات وقتية للممتلكات التي كانت
لا تزال بيد البابا لقاء وحدة تجارية بينها وبين إيطاليا ووعده أهل
روما بمنح حكومة صالحة إلى حين حدوث تطور في شعور
الكاثوليك ينتهي بانتهاء السلطة الزمنية من نفسها ، وكان الرأي
العام يرى أن نجاح مثل هذه السياسة مستحيل لأن السلطة
الزمنية ستظل إلى حين الاستيلاء على روما تشجع الاضطرابات
وحركات الارتجاج في الداخل وتسبب في الخارج اختلافات جديدة
مع فرنسا دائماً .

وكان الإمبراطور يرغب كالسابق في التخلص من روما
وبسبب احتمال وقوع الحرب على ضفاف الرين كان لا يجرؤ على
إغضاب إيطاليا . وقد أظهر نجاح الأحرار في الانتخابات في فرنسا

ضرورة القيام بعمل للتفاهم معهم ، فلما تولى (روهر) الوزارة
الإفرنسية فى نهاية سنة ١٨٦٣ اشترط أن يخلى الإفرنسيون روما
بلا تأخير ولكن نابليون كان يخشى كالتسابق أن يقطع الحبل
مع الإكليريكيين الذين كانوا رغم عدم رضائهم لا يزالون يسندون
الحكومة كما أن أ كثرية الوزارة كانت الإكليريكية . أضف إلى
هذا أن الإمبراطورة كانت خصمه مغرضة لإيطالية ، ولو أن
الإمبراطور كان قوى الإرادة واستند إلى الأحرار وحذر من
الإكليريكيين لقوى مركزه فى الداخل ولحسن سمعته المكسوفة
فى أوروبا بمحالفة إيطالية ، ولكنه كان يزداد تردداً كلما اختلت
صحته وتقدم فى السن ، ولم يجرؤ على أن يقف بجانب الحرية موقفاً
صريحاً ، ثم خضع لنفوذ الإكليريكيين فدفعوه إلى الهاوية التى
انتهت فى معركة سدان .

إنه لم يخضع لهم بالسكية بادية بدء كل الخضوع ، فالتجأ
حسب عادته إلى طريقة التفاهم ، واقترح سحب قطعاته بشرط أن
تضمن إيطالية ممتلكات البابا الحالية ، وأن تكف إلى حين عن
حقوقها بشأن روما . ولم يكن هذا الحل من حيث المبدأ يختلف
عن آخر مشروع من مشاريع كافور . وفى صيف سنة ١٨٦٤ بدأ
الميثاق يأخذ شكله النهائى ، واحتوت نصوصه التى نشرت فى ايلول
أن تضمن إيطالية الممتلكات البابوية ضد أى اعتداء من الخارج ،
وأن يتعهد الإفرنسيون مقابل ذلك بسحب قطعاتهم خلال سنتين .
(٢٣ م)

فالميثاق لا يختلف عن أسس كافور ، بيد أن نجاح المفاوضات يتوقف قبل كل شيء على تعريف ماهية الضمانة أهى حقيقة أم ظاهرية وهل لا تحث إيطاليا بالمعاهدة ؟ . وباقتراح نحس من بيبولى تقرر وضع ملحق ربما كانت النية أن يبقى سرّاً يجبر الحكومة الإيطالية على نقل العاصمة من تورينو إلى مدينة أخرى كنبولى أو فلورنسه ؛ فإن نقل العاصمة من تورينو يقدم دليلاً لدى أوربه الكاثوليكية على أن إيطاليا قد اختارت عاصمتها وتخلت عن حقوقها فى روما ، وقد تفاهت الحكومتان على أن القصد من الميثاق هو ذر الرماد فى عيون الكاثوليك . وكانت النقطة الحيوية فى الميثاق هى الإحجام عن الكلام ؛ وأهمل فيه عمداً احتمال نشوب ثورة فى روما . وأخيراً تم الاتفاق على أنه إذا جعل الرومانيون استمرار حكومة البابا مستحيلاً وإذا ظهرت حالات استثنائية كل من فرنسه وإيطاليا فى حل من المعاهدة وحررة فى تصرفها ورضى الفريقان بإضافة العبارة الآتية : « إن الميثاق يضع السيادة البابوية فى مصاف جميع السیادات الأخرى » . ومعنى ذلك أن بقاء السيادة يصبح منوطاً برضاء الرعية عنها أو بمعزهم عن الثورة عليها . وهنا تجلت حقيقة قول كافور المأثور بأن الطليان سوف يذهبون إلى روما بالوسائل الأدبية . وإذا كانت مزاعم الطليان بأن أهل روما يرغبون فى الاندماج فى المملكة صحيحة إلى حد بعيد ، فإن انشقاق الأحرار فى روما وحق احتفاظ البابا بالجيش

بموجب نصوص الميثاق كانا يحولان دون نشوب ثورة فجائية من قبل الرومانيين ، أو ثورة غير مهيأة ومؤيدة من الخارج ، وإذا نشبت ثورة بغير هذا الشكل فصيرها الفشل . وقد فسر أحد المتقدمين الطليان (الوسائط الأدبية) بالاستيلاء على روما بالدعاية مع أن روح الميثاق يحرم الدعاية كما يحرم استعمال القوة ، فالقوة والقوة وحدها هي التي تعطى روما لإيطاليا . وبينما كان الوزراء الإفرنسيون يزعمون بأن الميثاق قد جعل إيطاليا هي المدافعة عن السلطة الزمنية كان رجال الدولة الإيطالية يحتجون بأن روما ظلت مطمح أنظار الطليان وأن نقل العاصمة من تورينو إلى محل آخر ليس سوى مرحلة في المسير نحو السكابتون . وقد أثار حنق مازيني القول : « بأنه إذا ترك الإفرنسيون روما فسنتهز الفرصة للإخلاف بوعدنا » . وإذا كان الميثاق مشروعا ينبغى للمجلس النيابي أن يلغى قراره السابق الذي حيا فيه روما باعتبارها عاصمة المملكة .

لقد كان تبديل العاصمة خطأ تجلت فداحته في الأشهر التي تلت ، ويدل على خضوع شائن لأوامر فرنسه أو على حسد معيب لبيمونته ؛ فإذا كانت روما ستصبح العاصمة فيما بعد فإن تبديل قاعدة الحكومة من تورينو إلى محل آخر غير روما لا يؤدي إلا إلى انفعالات وارتباك لا جدوى فيها ، وقد قال منجيتي منذ سنتين : « لا نستطيع أمة أن تنقل عاصمتها مرتين » . بيد أن زعماء عصبة الدسائس انتهزوا الفرصة التي سنحت لهم للقضاء على تفوق

تورينو ، على أنه من الحق أن نقول إن المعاهدة باستثناء الملحق كانت تتفق إلى حد ما مع الكرامة القومية . وقد خففت من شدة الجفاء بين فرنسه وإيطاليه ، ولعلها استطاعت أن تخيف البابا حتى اضطرته إلى كبت خصومته قليلا ، ولكنها وضعت إيطاليا في موقف كله زور سيحملها على حماية عدوها . ولم تكن أغلبية الأمة تريد أن تتساهل بالتخلي عن حقوقها في روما اسمية كانت أو فعلية . فزجر ريكاسولى قائلا : « لقد جلب الامبراطور الارتباك لهذا الوطن » وكانت الحجة الوحيدة التي تسوغ عقد الميثاق أنه خير سياسة ممكنة في الظروف الراهنة لأن سياسة الاستيلاء على روما بالقوة تؤدي إلى الاشتباك بحرب مع فرنسه .

ولقد وقع على الميثاق في ١٥ - ايلول ، وكان الوزراء يجهلون العاصفة القادمة ، ولكنهم كانوا يدركون بأن وراء الأكمة ما وراءها ، وكانوا يحاولون اتقاءها بقبول بعض البيومونتيين في الوزارة . بيد أن لامارمورا ولائزه وسللا رفضوا الدخول في وزارة زال اعتبارها وأصبحت على وشك السقوط . وفي ١٨ - ايلول اطلع الملأ على نص المعاهدة والملحق . فأصبح الديموقراطيون عليها حائقين وتجلي في تورينو شعور من السخط ، ومع أن أهلها تركوا منذ مدة طويلة فكرة التمسك بأن تكون مدينتهم عاصمة الدولة ، وكان لديهم من الوطنية ما تكفى بأن يضحوا بمدينتهم في سبيل روما ، ولكنهم كانوا يدركون أن نقل العاصمة إلى فلورنسه أو نابولي

فى وقت جاهدت فيه ييمونته وسفكت دماءها وبذلت مالها لإنقاذ
إيطالياه يعنى — وفى ذلك بعض الحق — نكرانا للجميل وإهانة
للبلد المجاهد ، وقد أجمعت الطبقات كلها على استنكار هذا التخلّى
والاحتجاج عليه بشدة ، وأخذ المتظاهرون يهتفون (روما
أو تورينو) ، وفى ٢١ — ايلول هوجم الجمهور المتظاهر من قبل
الجنود الكاربانيرى فوق وقع منهم خمسون قتيلا وجريحا من الرجال
والنساء ، وراجت شائعة بأن ييمونته تركت لفرنسه بموجب مادة
خفية فى الميثاق ولكن الوزارة المذعورة لم تبذل أى جهد لتهدئة
الخواطر ، مع أنه لو أنيطت فى مثل ذلك الوقت الحرج دورية
الطرقات بالحرس القومى لحيل دون سفك دماء أخرى . وقد
أسخط الشعب حشد الجنود دون مسوغ واستفزهم الأمر ، حتى
وقع مساء ٢٢ — ايلول اصطدام أكثر خطورة بين الجنود
والشعب ؛ وخرفيه خمسة وعشرون قتيلا وجرح مائة ونيف فى
طرقات مدينة تورينو التى عرفت بإخلاصها ورزانتها .

الفصل السادس والثلاثون

قائمة التخطئة

إيلول - ١٨٦٤ : حزيران - ١٨٦٥

لقد أصبح بقاء وزارة منجيتي في الحكم متعسراً بعد مذبحه تورينو ، فانسحبت وتركت لخلفها ميراثاً من الخلل الذي ولدته . ولما رفض رتازي تأليف الحكومة توجه الملك نحو لا مارمورا بصفته أصلح وزير في مثل هذه الأزمات ، وكانت ولادته في بيمونته وميوله البيموننتية تساعده على تسكين بعض الحدة والتخفيف من شكوك تورينو ، وكان يصعب على القوميين من أهل الأقطار الأخرى أن ينتقدوا وطنيته بسبب اتصاله المديد الخاص بكافور ، وكان رجلاً نزيهاً شجاعاً ذا بصيرة نافذة ورزانة محتفظاً بمعظم تقاليد المدرسة الصالحة التي هيأت رجال الدولة البيموننتية وكانت صلاحية هذه المدرسة وشفقها بالعدل والعقل قد جعلتا أعضائها ينشأون سياسيين ، وكان لا مارمورا يكره الميثاق لا من حيث المبدأ ولا لأنه يقول بنقل العاصمة ، بل لأن طبيعته الصادقة كانت تنفر من الالتباس الذي ينطوي عليه الميثاق ، ولأنه كان يعلم بأن منع الغارة على الحدود متمذر ، وقد قبل المهمة مؤملاً أن

يستطيع سد الثغرة بين بيمونته وإيطالياه وقانماً بأن قبول الميثاق بجميع مساويه خير من قطع العلاقات مع فرنسه برفض معاهدة قد وقع عليها . وقد عزم على أن يعرض الميثاق والملاحق على المجلس النيابى وألا يبقى فى منصبه إلا إذا قبلهما المجلس ، أما المجلس فقد أقدم على المذكرة وأخر الميثاق خشية أن تؤدى استقالته إلى إثارة العاصفة ، ولم تستطع جماعات اليسار والبيموتيين حين الاقتراع عليه أن يظفروا بأكثر من سبعين صوتاً معارضاً .

وأما خارج المجلس فكاد رأى المعارض للميثاق أن يكون قوياً مربعاً ولا سيما فى أوساط الجماعات الديموقراطية ، أما غاريبالدى فصرح قائلاً : « لا يربطنا بيونابارت سوى ميثاق واحد يمكن تنفيذه وهو خلصوا البلاد من وجوده » ، وقد أدى نقل قاعدة الحكومة قلب بيمونته ولم يسلم الملك نفسه من نقمة المدينة ، وقد أصاب ذات مرة ضيوفه حين ذهابهم للحضور فى حفلة رقص رسمية سخرية من الجمهور وأرسل إليه بعض النواب كتاباً يسخرون منه ويطلبون إليه أن يحيط قصره بالجنود ليستطيع من فى البلاط أن يرقصوا بأمان ، ولقد اشتد الهياج ، وانقلب إلى غضب شديد حين صرح مازينى فى أذار سنة ١٨٦٥ بأن الميثاق يتضمن ملحماً خفياً آخر نص فيه على أنه إذا استولت إيطاليا على روما أو فينيسيه بدون مساعدة فرنسه فإنها سوف تتخلى عن جميع بيمونته حتى (سيسيه) ، ولا شك فى أن الإفرنسيين كانوا يحمكون الدسائس

بنشاط بيمونته الثرية . الأمر الذى ساعد على أن يلقي تصريح مازينى آذاناً صاغية فى تورينو . وعلى الرغم من سمعه لا مرمور الحسنة وزاهته فلم يستطع أن يعيد إلى الناس طمأنينتهم ، وبلغ هياج جميع الطبقات درجة أصبح يفضل معها أن يرى قيام الجمهورية فى تورينو بدلاً من انضمامه إلى فرنسه .

لقد قضى قيام الحرب (الدائم) على الذعر فى المجلس النيابى ولكن المستقبل كان ينذر بالخطر ، إذ أصبح من المتعذر الحصول على أ كثرية مستقرة فى المجلس ، وأخذ النزاع بين الأحزاب لأتفه الأسباب يزيل من أهمية ومنزلة البرلمان ، وأوشك أن يصبح الدستور فى موضع خطر . وحاول ريكاسولى وأصدقائه أن يمنعوا اليسار من المعارضة التافهة ، وأن يدمجوه بالمعتدلين المتطرفين ولكنهم فشلوا . أما الوزارة فعلى الرغم من أن أعضاءها المهمين كانوا من اليمونتيين فقد احتفظت بحيادهم بين الحزب الدائم وحزب الكونسورتيزيا (عصابة الدس) ولم تبذل أى جهد لتهدئة الأحقاد على أنها هى أيضا أصيبت بالشلل بسبب النزاع القائم بين لانزا وسيللا . وكان لانزا مثال اليمونتي الحقيقى الدائب على تأييد سياسة الحرب . وقد انتقل بعد سنة ١٨٥٠ بلا ضوضاء إلى يمين الوسط وأصبح من المعجبين بكافور وتلاميذ كافور ، ومع أنه كان كاثوليكيًا مخلصاً فى كاثوليكيته فهو لم يتردد فى القول بمبدأ الكنيسة الحرة . أما سيللا فكان مثل لانزا من الأمر البورجوازية الفقيرة

في ييمونته ، وكان بصفته وزيرا للمالية ذا بصيرة وخبرة وصلابة ، وكان حين يضع القوانين يفكر في حاجات الخزينة أكثر من تأثير تلك القوانين الاجتماعية ، وكان من حيث المذهب الاقتصادي ينتسب إلى جماعات الأحرار ؛ وإذا كانت آراؤه المالية تضعه في مصاف رجال اليمين فإنه كان في القضايا الدينية ينحاز إلى اليسار ، وكان يؤمن بالكنيسة الحرة .

وكان من الطبيعي أن يحدث الاصطدام بين رجلين مختلفي الطباع وقوى الإرادة . فسيللا يريد مثلاً أن يسد عجز الميزانية بفرض ضريبة على الحبوب . أما لانزا فكان يخشى أن ترمز هذه الضريبة إلى الاستبداد القديم ، كما أنه كان حريصاً على ألا يتزايد الاستياء ، وقد أوصى بسياسة تفاهم مع الكنيسة ، وحاول أن يقلل من تدخل الحكومة في شؤونها إلى الحد الأدنى ، وكان لامارمورا لا يعتقد كثيراً بالكنيسة الحرة . ولما شاهد لانزا أن أكثرية الوزارة ضده استقال في آب — ١٨٦٥ وترك الوزارة في ساعة حرجة . والواقع أن موقف الحكومة غداً صعباً بعد استقالته . اعتزمت الوزارة حل المجلس النيابي ظناً منها بأن البلاد قد تنتخب أكثرية مستقرة ، وكانت نتائج الانتخابات في جميع الأنحاء ماعدا ييمونته فشلاً للنواب السابقين أو كادت ، إذ خرج منها حزب الكونسرتوريا ضعيفاً جداً . أما حزب اليسار الذي كان يتمسك بمنهج ديمقراطي غير اكليركي فقال ما ناله المعارضون

الأحرار الذين التفو حول الحزب الدائم واستعدوا لتأليف حزب في مركز اليسار ، ويخضع لرتا زى إلى حد ما ، وهكذا أصبحت الأحزاب الثلاثة متوازنة بحيث أصبحت الوزارة عاجزة عن أن تضمن لها أ كثرية ، وفشل ريكاسولى أيضاً بمجهوده لإدماج اليسار بأصلح رجال اليمين وساد الارتباك أ كثر من قبل ، وزاد نقل العاصمة في الارتباك بدلا من أن يساعد على إعادة النظام على أى صورة كانت ، وكانت ميزانية سيلا الجديدة مبدأ الخصومة ، إذ كانت تفرض ضريبة على الجبوب والأبواب والنوافذ فأثارت عاصفة من النقد حين لم يمر على البرلمان أ كثر من شهر ، وأخفقت الحكومة في مسألة ثانوية وسبب هذا الإخفاق اقتراح معارض من قبل اليسار ومركز اليسار اللذين اتفقا ضدها فاستقالت ووافق لا مارمورا على إعادة تأليفها آملا أن يستطيع تنفيذ المشاريع التى تؤدى إلى الاستيلاء على فنيسيه أولا ولأن الموقف كان فى أشد الخطورة ثانياً ، ومع ذلك فكان لا بد للقضية الرومانية من أن تظهر فى كل حادثة من حوادث السياسة الداخلية ورغم أن الميثاق عاجل قضية السلطة الزمنية إلى حين ولكن لم يمس العلاقات بين الكنيسة والدولة إلا عرضاً وكان وقعه على الإكليريكين كالصاعقة واعتبروه نذيراً بتخلى فرنسه عنهم ، إذا كان الميثاق جعل روما أحيانا أ كثر تساهلا فى أمور فرعية فإنها كانت لا تزال تشدد صلابه حينما يجرى البحث حول النقاط الخطيرة ، ومع أن

انتونللى كان لا يزال يتمتع بقوة مكتبته من إعادة (دى ميرودة) إلا أن إخلاصه كان موضع الريبة وكان نفوذه قد تضعف ، فأصبح البابا فى قبضة رجال كان تعصبهم أكثر خطراً من أساليب انتونللى المعوجة ، وكانت سياستهم داخل الكنيسة سياسة مركزية ، فبينما كان الأساقفة خاضعين كل الخضوع لروما كان الإكليروس الوضع تابعاً للأساقفة ، وكان الراهب الذى يتظاهر بالاستقلال فى رأى عرضة لأن يحرم من كثير من المزايا إن أمكن ذلك ، فكاد يقضى على الرهبان الأحرار فى إيطاليا ، ومع ذلك ظل الذين وقعوا على مذكرة بساجلية يناضلون ولو ساعدتهم الحكومة أو الشعب لنجحوا ، ولما أهملت وزارة منجيتى سلاحها الماضى وتحملت غن حمايتها التى شملتهم بها إلى ذلك التاريخ اضطرب كثير من الرهبان الأحرار ، بعد أن يئسوا إلى الازعان ، وراحت الكنيسة تزدري بالعودة إلى الرق ، بالرسالة العامة والسيلابوس أى قائمة الأخطاء : (خلاصته الأحكام الخاصة) الملحق بها التى أصدرتها البابوية فى ٨ - كانون الأول ١٨٦٤ تدل على الهوة السحيقة والبون الشاسع بين البابوية وبين الحكومة المتعدنة . وقد ذكرت قائمة الأخطاء : (بأنه من الخطأ الاعتقاد بأن البابا يستطيع أو يجب عليه أن يتفاهم أو ينسجم مع ما يسمونه بالرق والحرية أو التمدن الحديث) .

والقائمة تهاجم الفكر والنقد الحديث من جهة وتكيل التهم

للمصلحين الكاثوليك من جهة أخرى وقد نددت بمن ينكر على الكنيسة سلطتها الزمنية أو بمن يطالب بحرية الفكر فيما يخص النظام الكنسى ، وقد حمت على دعاة التسامح الدينى وعلى المدارس المدنية والنكاح المدنى والطلاق فى البلاد الكاثوليكية ، وهى تطالب بأن يكون للاكليروس بعض الإشراف على المدارس وعلى انتخاب المعلمين وأن يعاد تأسيس المحاكم الكنسية وأن تتخلى الحكومة عن حقها بتعيين الأساقفة ، وكان من الطبيعى أن يعتبر النورون وحمله الآراء الحرة فى أوربا قاعة الأخطاء هذه حكماً قاسياً فكان بديهياً أن تحتج الحكومات المتمدنة على هذه الأحكام التى تؤدى إلى تقويض أساس الحكومة ، ولم تكظم الحكومة الإفرنسية غيظها واشتد هياج الرأى العام فى البلاد حتى اضطر (دوبانلوب) أسقف أورلئان لتنفيذ النقاط الرجعية فى القاعة ، أما فى إيطاليا فأنارت القاعة الشعور الكامن وألهبته وبلغ من شدته أن أحبطت كل محاولة تقوم بها الحكومة للتفاهم مع روما على أساس التسامح معها ، فانقلب شعور الوطنيين الطليان فجأة إلى خصومة شديدة مما ألهم غاريبالدى أن يصرح فى جريدة دموقراطية : « بأن الهدف النهائى للثورة الإيطالية هو القضاء على الكنيسة » ، وأخذ أهل مودينة يحمون ريتان واقترح نائب فى المجلس النيابى بأن يجبر كل راهب على أن يؤدى عيىن الولا ، والإخلاص للحكومة ، وكان القانون المدنى قد حسم قضية

النكاح المدني العويصة فجعل المراسم المدنية إجبارية والطقوس الدينية اختيارية ، واعتبط قسم عظيم من الناس بقرار المجلس النيابي القاضي بفرض الخدمة العسكرية على طلاب المدارس الدينية ، ولو أن وزارة منجيتي شجعت الإكليروس الحر لا قامت في الكنيسة قوة تضطر روما إلى الإذعان .

واستمرت وزارة لامارمورا على السياسة الثيرة ذاتها بمهاجمة المدارس الدينية ومساعدتها رؤساء البلديات على التدخل في الشؤون الطقسية وبممارستها السلطات القديمة التي تحول الحكومة فرض العقوبة على أعضاء رجال الإكليروس الذين يسيئون استعمال سلطتهم . وقد انقسمت الوزارة في الرأي إلى فريقين متباينين فريق لم يوافق أبداً على سياسة كافور الإكليريكية ، وكان يرى بأن منح الكنيسة حريات جديدة هو سياسة خطيرة جداً ، وكان يرغب في الوصول إلى حل لا يمس الأسس الجوهرية التي سبق أن نظمت الصلات بين الكنيسة والدولة ، وأن يتجنب أسباب الاختلاف المهمة لا سيما المتعلقة بالأسقفيات الشاغرة على أن تمنح امتيازات جديدة للأساقفة . أما الفريق الثاني الذي يتمسك بتقاليد كافور فكان لا يرى هذه السياسة حلاً للقضية ، وكان يعلم بأنه أصبح متعذراً الآن مطالبة روما بالتخلي عن السلطة الزمنية باختيارها ، وانحصرت سياسته في ذلك الوقت في تمهيد الطريق بإزالة بعض الموانع القائمة بين الكنيسة والهيئة الاجتماعية

الحديثة ، وكان الفريقان متفقين على إلغاء الأديرة وبيع أملاك الكنيسة ، وكان القانون البيمونتي لسنة ١٨٥٥ قد أعفى نحو نصف المساكن الدينية في الأيالات القديمة ، وكان تشريع سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٦١ قد شمل أومبريه والمارك و نابولي ، بيد أنه أعفيت في هذه الايالات أيضا بعض المساكن ، أما في صقلية وفي أميليه ولبارديه فلم ينفذ إلغاء الأديرة ، فلذلك كان ما يزال في جميع البلاد نحو من (٢٤٠٠) مسكن يسكنها (٢٧٠٠٠) من المنتسبين للكنيسة بينهم (١٣٠٠٠) شخصا ينتمون للجمعيات التسولين ويقدر دخلهم بسبعة عشر مليوناً من الليرات يجبي نصفها من صقلية ، ولم يك معقولا أو ممكنا الاحتفاظ بأديرة دائمة في قسم المملكة بينما كانت الأديرة ملغاة في الأخير ، وقد اقتضت بعض الأسباب الاقتصادية استغلال أراضي واسعة لاحق للتصرف بها ، وإذا كانت واردات الأديرة والأسقفيات والجمعيات الكهنوتية نحو خمسين مليوناً من الليرات فإن استمرار الدولة والبلديات على دفع ملايين كثيرة لحاجات الكنيسة أمر لا يطاق .

يضاف إلى ذلك الشعور السائد بأن الأديرة تؤلف مصرا كز لمقاومة كل ما هو حديث نافع ، وأنها معسكرات قائمة يستند إليها البابا في كفاحه ضد إيطاليه .

وبينما كان العلمانيون المتطرفون يريدون إلغاء جميع الأديرة من دون استثناء كان هنالك شعور قوى بضرورة استبقاء الجمعيات

التعليمية التي تهذب (١٠٠٠٠٠) صبي في بعض البيئات الكاثوليكية ، وبينما كان جميع الأحرار متفقين على بيع الممتلكات الكنيسية فإن اختلافا عظيما احتدم بينهم حول مصير ثمن ما يباع وإذا كان الاتفاق قد تم على أن يقوم قسم من تلك الواردات مقام الإعانات التي كانت تدفعها الدولة والناحيات ، إلا أن الكلمة لم تتفق على مدى الحصص التي يجب تخفيضها وأية حاجة تقدم على الأخرى أم هي حاجة الخزينة أم هي حاجة الكنيسة ؟ وبينما كان الفريق الكافورى ولا سيما ريكاسولى العضو النافذ فيه يريد إما إيداع الإكليروس المبلغ للتصرف به كما يشاؤون أو وضعه تحت تصرف المجالس التمثيلية في الإيالات والناحيات التي تمثل الإكليروس والمدنيين معاً ، من دون أن يكون للحكومة دخل فيها ؛ كان الفريق الآخر يريد إيداعها إلى مؤسسة حكومية ، وكانت وزارة منجيني قد أعدت لأئحة قانونية في أوائل سنة ١٨٦٤ تعالج فيها القضية إلى حد ما بموجب المبادئ التي أثرت عن كافور بيد أن وزارة لا مارمورا بذلت سياستها بغتة ووضعت لأئحة قانون تستند إلى مبادئ الفريق المتطرف وتصرح بجرأة بأن حاجة البلاد المالية أو بالأحرى منفعة الخزينة تتقدم على جميع الاعتبارات وهي تقترح الاستيلاء على معظم الواردات باسم الخزينة وذلك بوضع جميع أملاك الكنيسة والأديرة تحت إشراف وزارة المذاهب وبذلك يصبح الإكليروس هيئة تتولى الدولة إعالتها ، فتزداد الجميع بالأئحة

ما عدا الحزب اللا إكليريكي المتطرف وكان طبيعياً أن يهاجمها الأحرار المعتدلون الذين كانوا يعتبرون أملاك الكنيسة خاصة بالكنيسة ، أما الإصلاحيون الكنيسيون فلم يسعهم الموافقة على أن تدير مؤسسة حكومية و ارادت الابريشيات القروية . أما أنصار الكنيسة الحرة من إصلاحيين أو غير إصلاحيين فلم يسعهم قبول الاقتراحات التي من شأنها أن تحدث معارضة شديدة في الأوساط الكنيسية جميعها ، فأعد الإصلاحيون الكنيسيون لأنحة أخرى تضمن صيانة المساكن الخاصة بالتعليم والشئون الخيرية وتضع واردات الأملاك الكنيسية تحت تصرف مجلس الأساقفة المنتخب من قبل جميع الكاثوليك البالغ أعمارهم أكثر من ثلاثين سنة . وأصبح التوفيق بين اللأختين المتباينتين عسيراً وظهر أن المجلس نفسه كان أشد من الوزارة شعوراً ضد الإكليروس ، ولما بُنيت الحكومة من الوصول إلى تسوية اعتزمت التفاهم مع روما مبتدئة بتسوية المقاعد الأسقفية الشاغرة ، وكان قد بلغ عدد تلك المقاعد الستة (١٠٨) مقاعد من (١١٦) مقعداً وقد سعى بعضها بفصل أربابها والبعض الآخر بالموت أو الالتجاء إلى روما أو إلى الخارج . وكانت جميع الأحزاب السياسية ترغب في تقليل عدد الاسقفيات وتخفيض وارداتها التي تبلغ ثلث واردات الأسقفيات في فرنسه وأسبانيه معاً . وما عدا ذلك فكانت هناك مشكلة البراءة (Exquatein) وعين الإخلاص وكاتون قانون

يمونته القديم كقوانين البلاد الأخرى يحتم على الأسقف ألا يباشر أعمال منصبه في المملكة إلا بعد حصوله على براءة ملكية . وكانت البابوية قد اعترفت بذلك رسمياً في إيطالية الشمالية ولكن لم يتجاوز الاعتراف إلى إيلات البابا القديمة وإلى نابولي إذ أن ذلك معناه الاعتراف بسيادة الملك عليها . الأمر الذي لا تريد روما أن تقره . ثم إن روما كانت تعمل بشدة على فكرة إجبار كل أسقف جديد على أداء يمين الإخلاص والولاء لقوانين الدولة .

وكانت وزارة منجيني قد أهملت قضية الأسقفيات الشاغرة بيد أن لا مارمورا رأى الا منتدح عن البحث فيها وتسويتها . ولما قدم البابا في أذار سنة ١٨٦٥ بعض مقترحات لتسويتها انهر لا مارمورا هذه الفرصة للمفاوضة وأوفد إليه مندوباً زوده بالتعليمات التي تقضى بأن يعترف بأكثرية التعيينات التي أجراها البابا وأن يوافق على عودة الأساقفة المنفيين ما عدا الذين كرههم الشعب لأن عودتهم قد تحدث اضطرابات على أن يؤدي جميع الذين يعينون حديثاً يمين الإخلاص وأنت يملأ على البراءة . وهذان الأمران تكاد تجمع البلاد الكاثوليكية على الأحرار بضرورتها ، وقد أظهرت روما بادی الأمر ميلاً نحو التساهل وكان البابا يتوق إلى إشغال الأسقفيات الشاغرة . وقد جال في خاطره استدعاء حامية إيطالية حين ذهاب الإفرنسيين ، بيد أن المنفيين في روما عارضوا كل حدث يؤدي إلى الاعتراف

بالملكة الجديدة ، وكان لانزا يستطيع أن يجرد المعارضين هؤلاء
من السلاح لو قبل اقتراحه بالكف عن المطالبة بيمين الإخلاص
والبراءة معاً ، بيد أن أكثرية الوزارة رفضت ذلك وانتهى الأمر
بأن قطع أنتونللى المفاوضات . ولما علم الناس بفشل المفاوضات
تنفسوا الصعداء . وكانت الجماعات المتنفذة ، والمعتدلون
والدموقراطيون ينفرون من كل ما يتعلق بمشروع أو مبدأ
الكنيسة الحرة ؛ حتى أن الرهبان الأحرار أنفسهم أقدموا على
الانضمام إلى المحتجين فاشتد سخط البلاد على روما .

الفصل السابع والثلاثون

فتح فينيسيه

١٨٦٥ - تشرين الأول - ١٨٦٦

أصبحت قضية فينيسيه بعد أن قطعت روما المفاوضات من القضايا اليومية . ولو منح النمسيون الحكم الذاتي عملاً بأحكام فيلا فرنكة لكان في ذلك احتمال إدعان فينيسيه لهم ولو على مضض . أما الذي وقع فعلاً ، فهو أن النمسيين بذلوا جهدهم للقضاء على الحيوية الإيطالية بإملاء الإدارة بالموظفين الألمان وبشر القوانين باللغة الألمانية . وقد قوبلت تصرفات النمسه من قبل أهل فينيسيه باشمئزاز وسخط تجلياً بالمقاومة السلبية إذ أنهم رفضوا الاشتراك في انتخابات النواب للمجلس النيابي الإمبراطوري وأعلنوا إخلاصهم وولاءهم لفيلكتور عمانوئيل غير هيايين . وقد تألفت في جميع المدن لجان ثورية وظلت عصاة صغيرة مواظبة على الثورة في الجبال في صيف سنة ١٨٦٤ وفي خريفها انتهت الثورة بالفشل المحتوم ، ولكن مازينى انتهز فرصة الشغب الذي حدث في ييموته ودعا إلى مساعدة أهل فينيسيه وأصبحت الاتصالات بين مازينى وبين بعض أعضاء الحرب الدائم في أوائل سنة ١٨٦٥ نشطة جداً . وقد أخذ رسله

يشيرون الرأي العام وانكبوا على جمع المقطوعين لنجدة الثائرين من أهل فنيسييه وكان منتظراً أن تشب الثورة في نيسان ؛ بيد أن مازينى اعتبر بالوقائع الماضية واجتنب زج نفسه في ثورة مبتسرة . ولما أدرك أن المواد غير كافية لإيقاد الثورة واستمرارها أجلها إلى ربيع سنة ١٨٦٦ .

ولم تقتصر الرغبة في حسم قضية فنيسييه بالقوة على مازينى ورفقائه التآمريين من الحزب الدائم فحسب بل إنه كان حتى بين الذين اهتموا كثيراً بروما رجال كلاًزاً يرتأون بأن طريق روما إنما يمر بفيرونة وكان كثير من الوطنيين القلقين على مصير بلادهم يشعرون بأن الحرب تقوى الأمة وتحول دون التفسح الذى أخذ يصيب البلاد . وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر الساعة التى يطرد فيها النمسيون من إيطاليا فتتصرف البلاد إلى الاقتصاد الممكن فى النفقات وتستطيع تنظيم أمورها . ويظهر أن لازراً كف عن سياسة وضع العثرات أمام استعدادات مازينى وأولى اللجان الفنيسييه بعض رعايته على أن خروجه من الوزارة أنهى علاقة الحكومة بالثورة . وكان رجال الدولة الإيطالية مجمعين على أن الثورة أمر ثانوى وأن المهم هو الحصول على حليف فى الخارج يكون عدواً للنمسه . وكان الكثيرون من رجال الدولة يدركون مالى النمسه من قوة وبأس ويعلمون أن تنظيماتها العسكرية تفوق تنظيمات الجيش الإيطالى الفتى ، وكانوا يخشون أن تتحطم

إيطالية مرة أخرى أمام القلاع الأربع .

وكان الرجاء في إمكان زج الامبراطور في حرب جديدة ضعيفاً وأضعف منه رغبة الناس فيه . وقد لحظ رجال الدولة الإيطالية أن الحوادث تسوقهم إلى حليف آخر ربما كان أقل قوة من حليفهم الأول ولكنه أقل منه مطالبة . وكانت بروسية مضطرة عاجلاً أو آجلاً إلى أن تشهر الحرب على النمسة في سبيل الهيمنة على ألمانيا ، وكان تعيين الأمير ويلهلم وصياً زمن أخيه الملك فردريك ويلهلم الرابع في سنة ١٨٥٨ فاتحة سياسة جديدة جريئة . وقد أخذ رجال الدولة الألمانية يرون منذ سنة ١٨٥٦ أن بيمونته حليفة طبيعية ، وقد أكد (شلايخ) في السنة ذاتها لمارمورا بأن بروسية لن تقدم بأى عمل يحول دون حسم قضية فينيسيه ، وبعد انقضاء عشرين شهراً على هذا التصريح تقلد بيسمارك رئاسة الوزارة في بروسية ولم تكذب تقرب سنة ١٨٦٢ من نهايتها حتى جس نبض وزارة منجيني بالنسبة لموقف إيطالية في حالة مهاجمة بروسية للنمسة ، وكان كافور قد قال للسفير البروسى سنة ١٨٥٩ « ستشكر بروسية ذات يوم لبيمونته ذلك المثل الذى أعطته إياها » وقد أيقن بيسمارك هذا الدرس . وكانت سياسته تقوم على اقتناعه بأن بروسية والنمسة لا تستطيعان البقاء معاً فى الاتحاد الألماني ولكنه كان وحيداً فى رأيه ، فالملك والبلاد كانت تعارض فى نشوب أية حرب ضد شعب جرمانى آخر . ويضاف إلى هذا

أن بلاط برلين كان غير موالي لإيطالياه وأن النظرية القائلة بأن القلاع الأربع لازمة لأمن ألمانيا وأنه يجب أن تحتفظ ألمانيا بها مادام الإفرنسيون يحتفظون بروما لا تزال قوية ، وقد صرح بيسمارك في أثناء أزمة شلزويج وهو لشتاين للسفير الإيطالى بأنه لم يستخدم النمسه إلا للوصول إلى أهدافه وأن إيطالياه هى الصديقة الطبيعية لبروسيه .

وكانت وزارة الخارجية الإيطالية تضع فكرة مخالفة بروسيه نصب أعينها وكان باسولين قد قال لبيسمارك سنة ١٨٦٢ أن إيطالياه تنظم دائماً لجانب أعداء النمسه . وقد وجه لا مارمورا نظرة منذ قبض على زمام الحكم نحو برلين مع علمه بأن اتفاقاً رسمياً بين إيطاليا وبرلين لا يزال بعيداً . ثم إنه كان يتوقع بأن تدعى النمسه فرضى بيع فينيسيه أو باستبدال أبللة البوسنة تمويضاً لذلك خشية اتفاق إيطالياه مع أعدائها . وربما كان يقدم على الاتفاق معها ومع فرنسه إذا قضى الاتفاق على التخلي عن فينيسيه . أما بيسمارك فانهز فرصة المفاوضات لعقد معاهدة تجارية مع إيطالياه وسعى لأن يأخذ من لا مارمورا وعداً بأن يساعده فى حالة خلاف مع فينا ، حتى أنه ارتاب فى وقت من الأوقات من وجود ائتلاف بين فرنسه والنمسه . وكان لا مارمورا يدرك بأن إيطالياه لن تكون بالنسبة لبيسمارك سوى بيدق فى لعبة الشطرنج .

وبحلول سنة ١٨٦٦ انهارت جميع الشكوك لأن النمسه رفضت

بيع فينيسيه ، ولما علم لامارمورا أن بيسمارك زار الإمبراطور في
بياريج زالت مخاوفه من إغضاب فرنسه بمخالفته بروسياه واطمأن
بذلك من ناحية فرنسه ، وقد نجح في عقد الاتفاقية التجارية
في أذار وأوفد في بداية شهر أذار الجنرال (جوفونه) إلى برلين
يطلب من بيسمارك مخرولا سلطات مطلقة في المفاوضات لقيام حلف
هجومى ودفاعى فيما إذا كانت بروسياه جادة في رغبتهها ، وكان
لامارمورا قلقا من نيات الامبراطورا ولم يطمئن إلى جانبه إلا في
نهاية هذا الشهر حين علم أن نابليون يعطف على إيطالياه إذا هي
قامت بالهجوم . وكان بيسمارك بلا شك راغباً كل الرغبة في مخالفة
إيطالياه غير أن الميول السلمية في برلين كانت لا تزال قوية جداً ،
ومع ذلك فقد ظفر في نهاية أذار بموافقة الملك على عقد معاهدة
سرية تقضى على الحليفين بشن الحرب على النمسه . وكانت الحجة
التي تسوغ شن الحرب على النمسه رفضها إصلاح دستور الاتحاد
الجرمنى . وقد تعهد الفريقان باستخدام جميع قواتهما وبأن
لا يوقعا على أى سلم أو هدنة إلا بموافقتهم المشتركة وعلى أن تأخذ
إيطالياه فينيسيه وتأخذ بروسياه أرضاً تساوى فينيسيه سعة ونفوساً
وإذا لم تعلن بروسياه الحرب قبل انقضاء ثلاثة أشهر ينتهى حكم
المعاهدة . وقد حاول لامارمورا عبثاً إدخال ترانيتها أيضاً ضمن
المكافأة المرجوة لإيطالياه ، ثم وقع على المعاهدة في ٨ — نيسان .
وأصبح هدف رجال الدولة واحداً وهو جعل الحرب أمراً

لا بد منه . وكانت الأمور لا تزال تجري على عكس ما يرغبان ، واستخدمت إنجلترا نفوذها كله في سبيل إحلال التفاهم محل الحرب . ولما تعذر على بيسمارك مقاومة هذه التيارات المستمرة وافق في منتصف نيسان على تسريح الجيش إذا وافقت النمسة على أن تقتدى به حالاً فتسرح هي جيشها . وحدث أن وقعت حادثة انقذت الموقف ؛ وتفصيل الخبر أن ملحقاً إنجليزياً قدم تقريراً غير صحيح جعل حكومة فيينا تعتقد بأن الطليان يحشدون قطعاًاتهم على نهر بو فسارعت إلى جعل جيشها في فينيسية في حالة النفير بدلاً من بقاءه على ملاكه السلمى . وبذلك أعطت الحجة التي كانت تنتظرها إيطاليا لإعلان النفير ولمساعدة بيسمارك على قطع المفاوضات بيد أن لا مارمورا فوجئ بصعوبة جديدة ؛ ذلك أن بيسمارك أخبر حكومة فلورنسه ، بأن روسيه لا تساعدنا إذا هاجمت إيطاليا فينيسيه قبل أن يعلن الحليفان الحرب على النمسة . ولعل بيسمارك فعل ذلك نزولاً عند رغبة البلاط واستناداً إلى تأويل المهادنة غير طيبى . وخشى لا مارمورا وهو محق في ذلك من أن تقنع النمسة بروسيه بأن تبقى ساكنة لقاء تعويض وترج هي جميع قواتها في إيطاليا وأخيراً أدركت حكومة النمسة حرجة الموقف وانتابها الذعر فعرضت على إيطاليا التزل عن فينيسيه مقابل وعد بسيط تقطعه إيطاليا على نفسها يقضى بوقوفها على الحياد . الأمر الذى يساعد النمسة على زج جميع قواتها في بروسيه وحصولها على تعويض في سيليزية ؛ وبهذا

لاح لإيطالية أنها ستصيب بسهم واحد أكثر مما تـرجو . ولعل زملاء لا مارمورا كانوا فرحين بهذا العرض المغري ، ولكن لا مارمورا يعتبر الشرف القومي أثمن من أى أرض ، وأبى أن يعير هذا العرض أذناً صاغية ؛ ولكنه سرعان ما نال ثمرة موقعة لأن بروسية فزعت للشائعات التى دارت حول العروض التمسوية وسارعت إلى قطع الوعود لإيطالية بالمساعدة .

وما كاد لا مارمورا يأمن جانب بروسية حتى تهدده خطر آخر ، ذلك أن نابليون قد تلقى بارتياح بؤادر الخصومة بين الدولتين الجرمانيتين الكبيرتين آملاً أن ينتهز فرصة هذه الخصومة فيبلغ المهدفين الذين توخاها منذ بضع سنوات فى سياسته الخارجية وهما : توسيع الحدود الإفرنسية حتى ضفاف نهر الرين والوفاء بالوعود التى كان قطعها للطلليان بفسح المجال لإيطالية بأن تصل إلى ضفاف الأدرياتيك بأخذها أيلة فينيسيه . ومما لا شك فيه أن خير سياسة كان ينبغى له أن يسلكها هى محالفة النمسة وتأمين حياد إيطالية على الأقل بإصراره على تحلى النمسة عن فينيسيه والقضاء على نمو بروسية الهائل . وكان رأى العام الإفرنسى قد وقف موقف المعارض للحرب وأصبح يعتقد كما يعتقد أكثر النقاد الحريين بأن النمسة سوف تنهزم أمام إيطالية إلا أنها تتغلب حتماً على بروسية فتكون النتيجة الطبيعية لذلك أن تكسب إيطالية فينيسيه وأن تكسب النمسة سيلزية ، وأن تنال فرنسة لقاء حيادها

حق توسيع حدودها إلى الرين بموافقة بروسية .
وكان الإفرنسيون يكرهون بروسية كثيراً حتى أن إعلان
الحرب عليها قد يقابل بارتياح شعبي عام . ثم إن مجرد وجود
جيش مرابط على الرين من شأنه أن يشل حركة البروسيين ، بيد
أن الحكومة النمسية اعتبرت التخلي عن فينيسيه حينئذ موضوع
شرف ولجأ الإمبراطور إلى الطريقة التي كان يلجأ إليها في جميع
الحالات ، وذلك بالرجوع إلى فكرة عقد مؤتمر . وتتلخص المقترحات
التي ينوى عرضها على المؤتمر ما يلي : أعضاء فينيسيه لإيطاليا
وإعطاء جزء من سيليزية للنمسة ؛ أما بروسية فتحصل على شلزيوچ
وهو لشتاين وبعض الدويلات الألمانية الصغرى وتؤلف بالانتينة
وايالات الرين محمية إفرنسية ، وقد ماتت فكرة عقد المؤتمر فوراً
لأن بروسية وإيطالية رفضتا تسريح الجيش مقدماً ؛ أما النمسة
فرفضت أى مشروع يتضمن التخلي عن فينيسيه رفضاً باتاً .
وبفشل عقد المؤتمر أصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى ،
ومع أن الملك ويلهلم أخذ يتجه نحو سياسة الحرب رويداً رويداً ،
فإن النفوذ السلمى كان لا يزال في بروسية قوياً ، ولذلك لقي بيسمارك
صعوبة في خلق ذريعة يتذرع بها ، فطلب إلى إيطاليا أن تسبق
النمسة بالعمل فتهاجما ولكن لا مرمورا ظل حذراً كما في السابق ،
وخاف من أن تتراجع بروسية في الساعة الأخيرة فتتحمل إيطاليا
وحدها أعباء الحرب ، إلا أن تحريض الدول الألمانية الصغرى

كان على وشك أن يقنع النمسه بأن تكون هي المعتدية . وفي ١٤ حزيران قرر مجلس الاتحاد الجرمني مساعدة النمسه ضد بروسية . وبعد مرور يومين على هذا الحادث توغل البروسيون في سكسونية وهانوفر ، فأعلنت إيطاليا الحرب على النمسه في ٢٠ حزيران . . . وقد قوبل إعلان الحرب في كل البلاد الإيطالية بمزيد الارتياح والامتنان . وكانت الحماسة لإنقاذ فينيسية واستئناف السير في طريق الوحدة كبيرة جداً . وقد أيقظ الشعور بأن الحرب قريبة الوقوع في البلاد روح سنة ١٨٦٠ ، فتلاشت جميع الأحزاب وتحلى لا مارمورا عن منصبه مؤثراً الذهاب إلى ميدان القتال خلفه ريكاسولي في الرئاسة ، وتوفى في تأليف وزارة صامته للاتفاق بين الجماعات . وقد حولت الحكومة جميع السلطات لفرض الضرائب بإرادة ملكية . وبناء على اقتراح كريسي صدر قانون شديد بحق المشبوهين لقمع المؤامرات في الداخل . وناشد مازيني الجمهوريين أن يعاضدوا الحكومة بقوة ، واستدعى غاريبالدي من كارييره ليتولى قيادة المتطوعين . وكان لا مارمورا قد هياً العدد اللازمة لأربعة عشر ألف متطوع ، وقد تقدم في أسبوع واحد أكثر من ثلاثين ألف رجل للتطوع ؛ ولو تمكنت الحكومة من تسليحهم لتضاعف العدد . لم يرحب الشعب الإيطالي كثيراً بمحالفة بروسية وكان البعض يميلون إلى الاعتقاد بأن صداقة بروسية للنمسه أكثر من صداقتها لإيطاليا . ثم إن الإيطاليين

يكرهون بيسارك لاحتقاره للحكومات البرلمانية ، ويحقدون على الأمة التي استسلمت ، وكان لا مارمورا وحده يعتمد بعض الاعتماد على الجيش البروسي .

لقد خاضت إيطاليا غمار الحرب وهي واثقة من النصر ، وكان جيشها يفوق جميع القوات التي تستطيع أن تحشدتها النمسة لقتاله . فإيطاليه تتمكن أن تحشد (٢٢٠٠٠٠) ، ألفاً ماعدا المتطوعين وجنود الاحتياط للقاء مائة ألف جندي يؤلفون الجيش النمسي في فينيسيه والتيروول باستثناء الحاميات . وكان الناس في إيطاليا لا يعملون شيئاً عن سوء الإدارة في الجيش الإيطالي ، وربما كانوا يجهلون الفساد الذي أدخل بتنظيم الجيش وحسد القادة وعدم كفايتهم التي شلت قيادته وقدمات فانتى . وكان لا مارمورا وجيالديني يمثلان إلى حد ما مدرستين مختلفتين خصمتين . وقد تولى الملك قيادة الجيش على ضفاف مينجيو ، وجعل الجنرال لا مارمورا رئيس أركان حربه وتولى الجنرال جبالديني قيادة جيش بو وبينما سلك لا مارمورا الخطة السوقية الأكثر حذراً بتقدمه وجميع القوات من الغرب نحو القلاع الأربع وإجبار النمسيين على خوض المعركة في ميدان القتال السابق بين نهري مينجيو واديجه ، اختار جبالديني الخطة السوقية الجريئة بالتقدم من ضفاف نهريو السفلى وإجبار النمسيين على خوض المعركة في (باهوية) . وقد ترك قوة كافية لمهاجمة القلاع الأربع من الشرق .

في حالة انتصاره في هذه المعركة ثم التقدم بالجيش الأصلي نحو
الدانوب لتجريض الهنغارين على الثورة . وكان سفير بروسيا
في فلورنسه يؤيد هذه الخطة كل التأييد . وربما حرصه بيسمارك
عليها لأنه كان معداً لحركة عصيان في هنغارية منذ مدة طويلة .
وكان ريكاسولى الذى أخذ يتصل بالمتآمرين الهنغارين
والسلاف موافقا على تلك الخطة ، كما أن الملك رحب بها كل
الترحيب . بيد أن القادة عارضوا الخطة السوقية الجريئة ولا سيما
لأن مارمورا كان لا يعتمد على الحركات غير المنظمة . وقد رفض
طلب الزعيم الهنغارى كوشوت إثارة العصيان في هنغارية وإرسال
المتطوعين إلى التيرول لستر جناح الجيش الإيطالى الأيسر . وقد
أصاب بلا شك فى ارتياحه فى الوعود الهنغارية لأن كوشوت قد
فقد مركزه كما أن الزعيم الهنغارى ديك لم يشأ أن يقطع الجبل
مع النمسه . وكانت خطة لا مارمورا إسقاط القلاع الأربع أ. لا
ثم التقدم نحو التيرول . وتلك هى الخطة المثلى ، ولكن القيادة
المزدوجة وبالأأسف أفسدت الخطة واختطت خطة ثالثة جمعت بين
الخطتين السابقتين وهى ترمى إلى مهاجمة القلاع الأربع من الجانبين .
وبدأ القتال فى صباح ٢٣ حزيران وكانت خطة الحركات
تستهدف اجتياز لا مارمورا بجميع قواته نهر منيجيو وجذب
النمسيين إلى الغرب ليسهل على جيالدينى مرور نهر بو من (فرارة)
إلا أن لا مارمورا تقدم قبل أن يتأهب جيالدينى للحركة . وبدأت

الحركة في الصباح الباكر ليوم ٢٤ حزيران ، وهي لو نجحت
لكننت الطليان من الظفر بالوقع النيع القوى . بيد أن النمسيين
كانوا عصر اليوم المنصرم قد تركوا فيرونه وتقدموا ليلا واحتلوا
الروابي قبل الطليان ، وكان عددهم تسعين ألفاً مما استطاع بذلك
القائد النمسي الماهر الأرشيدوق البرت أن يسبق الطليان .
وبينما كان الجيش الإيطالي يتقدم مهملأ أمر الاستطلاع كان
الجيش النمسي يتحرك في سبعة ارتال تسير على سبع طرق .
ثم بياغت القوات الإيطالية ويتغلب على فرقها المتفوقة الواحدة
تلو الأخرى ويكسب معركة (كوستوزه) ويضطر الطليان إلى
التقهقر إلى ما وراء نهر منيجيو وقد نهكهم التعب وأثرت فيهم
قلة الأرزاق :

ولم تكن معركة كوستوزه كارثة قاصمة من الوجهة السوق
الجيشية ، إلا أن وقعها كان سيئاً وتأثيرها في معنويات الجيش كان
عظيماً . فاستولى الذعر على القادة وأبرق لا مارمورا إلى جبالديني
ولغاريبالدي بالنبا على صورة تثبط العزائم . وانسحب في ٢٦ حزيران
إلى ما وراء نهر (أوجليو) ، بعد أن أزعجته خيالة العدو . أما
غاريبالدي فأمر بالانسحاب لحماية بروسية ، وقد أحسن لا مارمورا
صنعاً بعد كوستوزه بتولية مهمة القيادة العامة إلى جبالديني
ليتلاف ما نجم عن خطأ القيادة المزدوجة ووعد الملك ريكاسولي
بالا يتدخل في سير الحركات . وتمذر القيام بهجوم مصطنع

في ٢٩ حزيران على (بورجوفورته) بينما يجتاز جبال ديني بو الاسفل
وحيثما تتمصل قوات لا مارمورا بقوات جبال ديني يتولى هذا القيادة
العامة ، وبذلك تعود إلى الجيش ثقته بنفسه ولا سيما لأن تفوقه
بالعدد كان ينشر بالنصر .

وبينما كان الطليان يهيمون باستثناء الهجوم وإذ نابليون
يبرق لهم بفتته بأن النمسه عرضت عليهم تسليم فينيسيه إليه ليتولى
هو إعادتها إلى إيطاليه ويقترح عقد هدنة على هذا الأساس . ولقد
ارتبك نابليون لبناء معركة (صادوفة) التي وقعت في ٣ تموز
بين البروسيين والنمسيين . وقد أعقب برقيته بعد ثلاثة أيام بتهديد
ينذر فيه إيطاليه بإعادة فينيسيه إلى النمسه والاتفاق معها إذا هي
رفضت الهدنة ، وأصبحت إيطاليه تجاه أزمة خطيرة ووقعت بين
نارين . فالإصرار على الحرب ورفض الهدنة مخاطرة تؤدي بقطع
الصلات بفرنسه وهذه قد تجر إلى أخطار عظيمة ، أما قبول
الهدنة والجيش لا يزال سالماً وملوئاً بهزيمة كوستوزة فعناه القضاء
على السمعة العسكرية للأمة الفتية ، وقبول فينيسيه صدقة من
أجنبي لم يكن سوى إهانة تصيب غيرة نفسى الملك والوزراء
والشعب في الصميم ، وكان الشرف والمصلحة يقضيان بأن لا تعقد
إيطالية أية هدنة من دون رضا بروسية ، وعليه فقد أجابوا
الإمبراطور بأنهم لن يعقدوا أية هدنة إلا بموافقة بروسية وأنهم
حتى إذا تمت هذه الموافقة فلم يوافقوا على المقترحات قبل أن تسرع

النمسة بالتخلي عن قلاع فينيسيه وتعلن فرنسه تأييدها لمطالبهم في ترانتينه . وكان ينبغي لإيطالية أن تسرع إلى الاستفادة من هذه الفترة فترجع سمعتها في ميدان القتال بفتح فينيسيه بحد السيف والحصول على ترنتينه وايسترية فتصبح بذلك ذات حق اكتسبته بمجهادها في أثناء المفاوضات القابلة وأثار الفتور أو الكسل الذي تلى معركة كوستوزة بعض المخاوف في برلين إذ خشيت من أن يؤدي تخلي الامبراطور إلى بطء الحركات كما خشيت أن تغري إيطالية بخيانة حليفها . فأصر ريكاسولى بكل قوته على السير إلى الأمام . مضى الوقت وحل منتصف شهر تموز ولم يتسن للقادة الموافقة على الخطة التي لا تختلف كثيراً عن خطة جبالديني الأصلية واعتزموا ترك قسم من الجيش لمراقبة القلاع الأربع ومعاونة المتطوعين في ترنتينه ، بينما يتقدم جبالديني بالقسم الأكبر من القوات نحو فينيسيه وإرسال مفرزة لضبط ايسترية . وكان قسم كبير من القوات قد استدعيت بين ١٣ و ٩ تموز من القلاع الأربع للدفاع عن فينا ، وفي ١٤ و ١٥ تموز احتل جبالديني بادوية فينيسية بينما كان مديجي يتقدم في وادي سوجانه ليتحصل بغاريالدي وفي تموز تركت قوات لامارمورا مواضعها على أوجيلو وسارعت للاتصال بجيش جبالديني وهكذا سار جبالديني نحو الشرق في جيش يبلغ (١٥٠,٠٠٠) ، كان في ٢٥ تموز على أهبة اجتياز الحدود والمروء من (كارينولية) .

وكانت متطوعة غاريبالدى البالغة (٣٨٠٠٠) ، متطوع
تتقدم رويداً رويداً فى التيرول وتحارب النمساوين والتيرولين
ومع أنها حاربت ببسالة إلا أنها لم تكن صالحة للحرب فى الأراضى
الجبلية وقدر وعى فى اختيار ضباطها اعتبارات سياسية أكثر منها
عسكرية حتى قيل عنهم : « إن رجالاً تدربوا فى السجون أو فى
البرلمان أصبحوا الآن قادة الألوية » ، وأزال الفوز اليسير الذى
نالته المتطوعون بعض العار الذى لصق بإيطاليه فى كوستوزة ،
ولكن إيطاليا منيت بهزيمة بحرية سببت ذلة جديدة إذ ظل
الأسطول الإيطالى عاطلاً فى أنكونه ، ممتنعاً عن قتال الأسطول
النمساوى الضعيف إلى أن تلقى أوامر قطعية أجبرت الأميرال برسانو
على أن يخرج إلى البحر وأن يهاجم جزيرة ليسة الدلاسية ومرفأها
البحرى المهم ، وكان الأسطول قد نال قسماً من هدفه إذ ظهر
الأسطول النمساوى فى ٢٠ تموز ، وكان عدد قطعه قليلاً ونشبت
معركة خسر فيها الطليان دارعتين من عشر دارعات وأسفرت
المعركة عن انكسارهم . وهكذا خسروا المعركة البحرية كما خسروا
المعركة البرية فى كوستوزة .

ورأت إيطاليا أن النصر يكاد يفلت من يدها حينما اتصل
بها نبأ توقيع بيسمارك على مقدمات الصلح فى نيكولسبرج
فى ٢٦ تموز إذ خان بيسمارك حليفه مرة أخرى وتفاوض فى شروط
السلم من دون أن يكثرث لحليفه ، ولم يبق لدى بروسيه ما يدعو
(٣٥ م)

إلى الاستمرار على الحرب وكان بيسمارك لا يزال يخشى نيات نابليون ولكي يضمن رضاه عرض عليه أن يتحالفاً حلفاً هجومياً يعطيه لقاءه بلجيكة ، ولكن الإمبراطور لم يكن قط يرغب في بلجيكة وكان يرجو الحصول على لوكسبرج أو بالاتينه وعزم على أن يحول ، دون ضم بروسيه ألمانية الجنوبية إلى الدول الجرمانية الخاضعة لبروسيه ، إلا أنه كان يرتأى الوصول إلى غايته بالطرق السلمية ؛ فمقد النية على إجبار إيطالية على الإذعان وكان يعلم بأنها لا تستطيع أن تحالفه وألح عليها بقبول الهدنة حالا وتخلي عن الوعد الذي وعده بانتقال فيرونة ومانتوية حالا إلى إيطالية ورفض أن يتعهد بأى شئ بشأن التيرول ، وقد وافق ريكاسولى على قبول الهدنة على أساس أخذ ما يمكن امتلاكه وينص على انتقال فينيسيه إلى حوزة إيطالية من دون شروط مهيمنة فيجرب الاقتراع العام وبحسب الاقتراع تكون إيطالية قد أخذت الأيالة الجديدة برغبة الشعب لاهبة من فرنسه . وافق الإمبراطور على الشروط اسمياً إلا أنه اجتنب حالا وعده بالدفاع عن أساس أخذ ما يمكن امتلاكه ، أما بيسمارك فرفض أن يجعل المدعيات بالتيرول ذريعة لاستئناف الحرب ، وكانت النمسة تعلم بأنها تستطيع أن ترفض إعطاء التيرول من دون أن ترى في ذلك بأساً فأنذرت إيطالية باستمرارها على الحرب فيما إذا لم يتخل الطليان عن التيرول . وكان ريكاسولى بين أمرين فإما أن يجازف كثيراً بدلا من أن يتخلى عن ترتينه وإما

أن يطأطأ الرأس أمام رغبة الإمبراطور . وكان يقول « إن شرف إيطاليا أتمن من فنيسيه » بيد أنه لما اطلع على أخبار الموقف الحرج في الجيش أخذ يتراجع شيئاً فشيئاً وانتهى به الأمر إلى استسلام يرثى له . وقد انتهزت النمسة فرصة الهدنة التي عقدتها مع بروسيا وحشدت قواها ، وقد بلغت (٢٥٠.٠٠٠) بين ايزونزو وتريسته و (٦٠.٠٠٠) في التيرول الشمالى وأصبحت بهذا إيطاليا بين أمرين إما السلم الهين وإما حرب تكاد تنتهى بالفشل . وكانت الهدنة قد تمددت خمسة عشرة يوماً ظل الطليان متعنتين في اثنائها ولكن حدث في اللحظة الأخيرة أن أبدى ريكاسولى موافقته . وقد سبق أن عزم لا مارمورا أن يأخذ على مسؤوليته الخاصة التوقيع على الهدنة فكل ماتم الحصول عليه بعد ذلك كله هو الحصول على فنيسيه بشروط مشرفة . ويظهر أن الإمبراطور لمجرد الصلف رغب جهده في تذليل إيطاليا فحاول تحريض فنيسيه على طلب حماية فرنسه وبسبب الاختلاف أجل التوقيع على شروط الصلح إلى تشرين الأول وبذلك أضيفت أسباب جديدة إلى عوامل الجفاء بين إيطاليا وفرنسه .

الفصل الثامن والثلاثون

البلاد والمجلس النيابي

وبانضمام فينيسيه إلى المملكة الإيطالية أصبحت إيطاليا في مصاف الدول العظمى وإذا كانت من حيث المساحة السطحية الدولة الثامنة بين دول أوروبا فقد كانت من حيث النفوس الدولة الخامسة بينهم . فقد بلغ سكانها باستثناء السبعمئة ألف نسمة الخاضعين للبابا نحو خمسة وعشرين مليوناً ، وكانت كثافة النفوس فيها رغم جبال الالبين والماريمة تقدر ب (٢٢١) نسمة لكل ميل مربع وبذلك كادت تعادل النفوس في الجزر البريطانية وتفوق كثافة النفوس في فرنسه وألمانية .

وكان أبرز ظاهرة إحصائية فيها فقرها ؛ فصحيح أن وارداتها زادت منذ سنة ١٨٤٠ ، وبينما كانت تجارتها الخارجية تقدر ب (٩٠٠) مليون ليرة^(١) أصبحت الآن أكثر من مليار ونصف مليار ليرة ؛ ومع ذلك فإن السوية العامة كانت فقيرة . ورغم أن مجموع الضرائب بلغ (٦٣٥) مليوناً من الليرات وكان نصيب المكلف من الضرائب الأميرية والمحلية أقل من (٣٨) ليرا على

(١) اللير الإيطالي يعادل الفرنك الإفرنسي .

الشخص الواحد فإنها كانت باهظة ، ودلت الضرائب على الدخل على الذين يتجاوز دخلهم (٢٥٠) ليرة (١٣١٣) شخصاً فقط . مع أن سلا قد أحصى سنة ١٨٦٨ الذين يزيد دخلهم على عشرة آلاف ليرة فبلغوا (٣٣٠٠) شخصاً وشركة . ويمكن الاطلاع على ما بلغه مستوى المعيشة من الانخفاض في رواتب الموظفين فكان سكرتير الدولة يتقاضى (٢٠٠٠٠) ليرة سنوياً ، أما أقصى ما كان يتقاضاه الحاكم فخمسة عشر ألفاً سنوياً ويتقاضى السكرتير الدائم في الدائرة ثمانية آلاف ليرة في السنة أما متوسط دخل الراهب السنوى فأقل من (٨٠٠) ليرة وراتب معلم المدرسة لم يكن يبلغ (٤٠٠) ليرة في السنة .

على أنه كان علاج فقر البلاد لا يزال ممكناً وميسوراً فتجارة البلاد إنما أرهاقتها الحماية الحكومية والجمارك الداخلية ، وفقدان السكك الحديدية والقوانين التجارية الصالحة ، ثم إن مليوني هكتار من الأراضي الخصبة كان يمكن استغلالها بتجفيف المستنقعات فيها ، ثم إن الزراعة في صقلية كانت لا تزال تستعمل وسائل القرون الوسطى ومع ذلك فإنه مما لا يجوز إنكاره أن الحكومة القومية بذلت جهوداً كبيرة في هذا المضمار منذ سنة ١٨٥٩ ؛ فألغيت الجمارك المحلية وشملت الرسوم الجركية البيموتية وهي أكثر حرية من جميع الرسوم في شبه الجزيرة ، ومع أنها قضت على بعض الصنائع الصغيرة المحمية فإنها نشطت التجارة

بصورة عامة عظيمة ، وامتدت السكك الحديدية في البلاد بسرعة وتضاعف طول السكك الحديدية التي كانت في حالة الإنشاء بين سنتي ١٨٦٠ و ١٨٦١ كما وضعت الخطوط البرقية من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٧ ، وصرفت على الموانئ والرى وتجفيف الأرض غير المزروعة مبالغ طائلة فأنفقت المدن الثمان الكبيرة منذ سنة ١٨٦٠ نحو ١٥٠ مليوناً من الليرات على الأشغال العامة وتقدم التعليم الفنى ، وكانت تتأج هذه الأعمال - عظيمة واشد النشاط التجارى حتى صعد رأس مال الشركات المساهمة من (١/٣٥١/٠٠٠/٠٠٠) ليرة سنة ١٨٦٠ إلى (٢/٥٧٦/٠٠٠/٠٠٠) سنة ١٨٦٤ وكان أكثر هذه الزيادة يخص السكك الحديدية .

وأما الحياة الصناعية فكانت لا تزال ضعيفة ، وكان ريكاسولى يشكو خضوع البلاد لفرنسه تجارياً إذ كانت تضطر لشراء السفن الحربية والمكائن والعمل النقدية والكسوات الرسمية من الإفرنسيين وليس في البلاد معامل ذات شأن سوى بعض مغازل الحرير وكانت معظم صادرات البلاد من المواد الابتدائية (الخام) أو المواد التي لا تحتاج إلى صناعة تامة كغزل الحرير وزيت الزيتون والفاكهة والحنطة والكبريت غير المصقى ، على أن إيطاليا كانت بلدأ زراعياً قبل كل شيء ، وكان خمسة ملايين ونصف مليون من الأهليين يسكنون المدن التي لا يتجاوز عدد نفوس الواحدة منها (٦٠٠٠) نسمة ، وكانت نابولى المدينة الوحيدة التي يتجاوز عدد نفوسها

(٢٥٠٠٠٠) نسمة ؛ وكان عدد المدن التي يتجاوز سكانها (١٠٠ / ٠٠٠) نسمة تسعاً فقط . وكان عدد الذين يزاولون الزراعة وقتئذ ضئفي عدد الذين يزاولون الصناعة والتجارة ، وكان جهل البلاد متناسباً مع فقرها ، فقد قال المؤرخ فللاري بعد الحرب إن القلاع الأربع الحقيقية التي وقفت في سبيلنا هي السبعة عشر مليوناً من أبنائنا الأميين ، والخمسة ملايين من الهاويين ، وكان الأميون سنة ١٨٦١ أكثر من ثلاثة أرباع السكان . وبلغت نسبة الأميين في نابولي وصقلية أكثر من تسعين في المائة من سكانها وفي ييمونته ولبارديه قدر عدد الذين لم يكونوا يحسنون القراءة والكتابة بثلاث الرجال ونصف النساء . وقد شنت المملكة الجديدة حرباً شعواء على الجهل والفساد ؛ وكان القانون الذي أصدره رتازي سنة ١٨٥٩ ، قد نظم شئون التعليم في البلاد وفرض على الأقضية أن تعد موازنة التعليم الابتدائي بالمال ، وجعل الدولة والمجالس المحلية معاً مسؤولة عن التعليم الثانوي والعالي كما أنه جعل التعليم في المدارس الابتدائية إجبارياً . وكانت الحكومات السابقة تنفق على التعليم (٨ / ٠٠٠ / ٠٠٠) ليرة سنوياً ، ولكن الدولة والمجالس المحلية أنفقت معاً سنة ١٨٦٨ خمسة أضعاف ذلك المبلغ ، وبينما كانت مدينة تورينو تنفق (٥٠٠٠٠) ليرا على مدارسها أنفقت سنة ١٨٥٩ (٢٨٠,٠٠٠) ثم تصاعدت هذه النفقات إلى (٧٠٠,٠٠٠) بعد عشر سنوات . أما نابولي فكانت تنفق

(٥٠٠٠٠) ليرا سنة ١٨٦١ ، ولكنها أنفقت بعد عشر سنوات
أى سنة — ١٨٧١ (٨٢٠,٠٠٠) .

ولما كان الفقر والجهل يحملان معهما ثمرتهما الطبيعية وهى
الإجرام ، فقد ظلت جمعية الكامورا فى نابولى وجمعية المافيا
فى صقلية وعصابات السفاكين فى الرومانى ممعنة فى الإجرام مما دل
على تعذر القضاء على هذه التقاليد الإجرامية المتأصلة فى بعض
المناطق دفعة واحدة ، وكانت نسبة قضايا القتل التى تعرض على
المحاكم للقضايا الأخرى أربع عشرة من المائة . وكان حق الانتخاب
البيموننتى كما جاء فى قانون الانتخابات البيمونية الصادر سنة ١٨٤٨
يشمل جميع السكان الذين يدفعون (٤٠) ليرا من الضريبة المباشرة
ما عدا الأميين كما أنه كان يشمل التجار والصناع الذين يمتلكون
أَمْلاكاً ذات قيمة معينة . وكان واحد من كل أربعة وأربعين من
السكان يتمتع بحق الانتخاب . أما فى المناطق الذى كان التعليم
فيها منوطاً كالمارك وأومبريه ، فنسبة الذين يحق لهم الانتخاب
الذين يشتركون فعلاً فى الانتخابات أقل من ذلك كثيراً . وقد
جعلت تقاليد الإدارة والفقر والجهل ونفوذ الإكليروس أمراً تربية
الشعب تربية سياسية بطيئاً شاقاً . وكانت عقلية الشعب غالباً
ما يلائم الحكم المستبد أكثر مما يلائمها الحكم الدستورى . وأما
واجبات المواطن كالانخراط بالمجلس القومى والخدمة فى هيئة المحلفين

والاقتراع نفسه فكانت تعتبر تكليفاً أكثر منها أن تكون امتيازاً حتى كان أكثر ثلثي الناخبين يتخلفون عن الاشتراك في الانتخابات بصورة عامة . وكان المجلس النيابي ينتخب بأقل من (١٥٠,٠٠٠) مقترع ، وكان معظم الناخبين المقترعين من الموظفين أو الذين يستوحيون الحكومة ، وكان الوزراء لا يترددون في استخدام نفوذهم والتأثير في المقترعين حتى أن ريكاسولى ذاته اعتبر سنة ١٨٦٧ أن أول واجب من واجبات رئيس البلدية السمي في توجيه الانتخابات . وكان لازماً وهو من المعتصمين المتشددين يعتبر أن تخلى الحكومة عن استخدام نفوذها في الانتخاب ضرب من الحماقة بشرط أن لا تسيء استعمال هذا النفوذ . أما الناخبون فأظهروا أنهم لا يدركون الحاجات القومية إلا قليلاً . وكان خلو الأحزاب من مناهج معينة يجعل من السهل النجاح أو الفشل في الانتخابات لاعتبارات محلية تافهة أو لمجرد رغبة الناخبين بالتغيير .

فكان طبعاً أن لا تعلم سمية الانتخاب على سمية الناخبين وقد جعل النقص في تنظيم الأحزاب انتخاب المرشحين في قبضة زمر صغيرة محلية . ولما كان النواب مع الأسف لا يتقاضون أية مخصصات فقد كان إقناع البعض بترشيح نفسه أمراً صعباً ؛ فأصبحت أغلبية النواب إما من الأغنياء الذين لا يعطفون على الجمهور ، وإما من الفقراء الذين يتصيدون فرص الانتفاع من

المناصب لقلة وارادتهم ، وقد قال أحد الصحفيين الأحرار : « إن رجال السياسة من أسوأ عناصر المجتمع الإيطالى . وكان المجلس يقتبط بإسقاط جميع الوزارات المتعاقبة من دون أن يعبأ بالضرر الذى تسببه تبدلات الوزارة المستمرة . وكانت الأزمات الوزارية تهم المجلس أكثر مما يهمه التشريع الإنشائى ، وكاد أن يكون الضبط الحزبى مفقوداً . وكانت المصالح الشخصية والأطباع الذاتية والتفاخر النافه تقلل من نفوذ البرلمان وتحول دون سد جروح البلاد . ولقد أصاب منجيني أكثر من سلا حين أجهر برغبته فى أن يرى حزبين يتأسسان فى المجلس كما هو جار فى مجلس العموم الإنجليزى ، إلا أن تنفيذ هذه الرغبة ربما كان متعذراً وكان الخط الفاصل الحقيقى بين الجماعات هو الذى يفصل بين القوميين والإكليريكيين ولم يمثل الإكليريكيون فى المجلس . وكانت الحواجز الفكرية بين الجماعات فى حزب الأحرار ضعيفة مترججة . وكان نواب كل من الدويلات القديمة يعملون معاً إلى حد بعيد ليس فى القضايا العامة أيضاً ، وكانوا يؤلفون جماعات حسب أقاليمهم فمنهم طوسكانيون ومنهم نابوليون ومنهم لبارديون . وكان الحزب الدائم برئاسة سان مارتينو يجمع بين رجال ذوى آراء سياسية مختلفة ، هدفهم المشترك الوحيد الدفاع عن ييموتية ضد هجمات حزب الكونسورتارية (عصبة الدس) والانتقام الشديد من كل حكومة تساعد خصومهم . وبعد سنة ١٨٦٤ أصبح حزب اليمين القح ينتمى

للكونسورتارية وكان يتألف من الدستوريين الذين كانوا غير
إكليريكين إلى حد ما وفي الوقت نفسه محافظين في سياستهم
الاجتماعية . وكانت أهداف ريكاسولى الاجتماعية البعيدة المرمى
ونظلمه بلهفة نحو روما كثيراً ما تجعله في ناحية اليسار ، وكانت
نفسه تتوق دائماً إلى إدماج الرجال التزمين في مركز اليمين واليسار
والعمل بمقتضى سياسة حرة ، تقدمية مستقرة . ومع أن مركز اليسار
كان ينحدر أصلاً من سميّه في البرلمان البيمونتين فقد أضعاف مقامه
الأسنى وكان يتألف من أنصار رتازى وقد بدأ سنة ١٨٦٧ يدرك
ضعفه وأخذ يميل نحو اليسار المعتدل كثيراً . ولم تبق لدى اليسار
سياسة مشتركة أكثر من الحزب الدائم . وكان ثورة المعارضة
التي يلتجئ إليها خصوم الوزراء على اختلاف ألوانهم وكانت
سياسة هذا الحزب إجمالاً سياسة راديكالية وكان يقشوق للذهاب
إلى روما ولديه منهج غير محكم بالإصلاحات الاجتماعية ، وقد انقسم
تدريجياً إلى فرعين بينهما بعض الاختلاف . أما كريسي فقطع
صلته بمازيني متخذاً الشعار الآتى : « الملكية تجمعنا والجمهورية
تفرقنا » . فالتف حوله بعض زعماء حزب العمال وكانوا يرغبون
في تأليف اتحاد مع جماعة رتازى والحزب الدائم لإقصاء رجال اليمين
عن الحكم . ثم تأتى بعد هؤلاء جماعة صغيرة من المناضلين انطوت
تحت راية برتانى وألفت أقصى اليسار وسلكت سياسة أكثر نزاهة
ووضوحاً من سياسة غيرها . وناوأت سياسة كريسي ورتازى .

ومع كل ما ذكرنا فقد كانت للمجلس حسنة ، فكان أغلب النواب ذوي نيات حسنة شابهها فتورهم الصياني وقلة اختبارهم .
وحينما كان الموقف يتحرج ويتأزم كان المجلس يظهر كثيراً من إنكار الذات وكانت استقامته لا غبار عليها . ولم يلعب الدساسون ورجال المال فيه الدور الذي لعبوه في فرنسا في الإمبراطورية الثانية قط . ولم يترك أحد من رجال الدولة الحكم وهو أغنى مما كان قبل تسلمه الحكم ، بل مات بعضهم معدماً . وكان ينبغي للبرلمان أن يقوم بانقلاب سياسي اجتماعي . وكان يتحتم عليه أن يوحد القوانين وأن يعيد تنسيق الإدارة وأن يصلح الحكومة المحلية وينشأ جيشاً وأسطولاً قوياً ويجهز البلاد بالسكك الحديدية والمدارس وأن يحسم معضلات الكنيسة والدولة وأن يقوم بالإصلاحات الاجتماعية وأن يحل مشاكل الجنوب الخاصة .
وكانت المعضلة المالية تتقدم جميع المعضلات الاجتماعية وكانت المملكة الفتية تجادل عن نفسها للتخلص من الورطة التي وقعت فيها التي كادت أن توصلها إلى هاوية الإفلاس . وقد حالت القروض الثقيلة دون التقدم المنشود وقد ناء الشعب تحت وطأتها وكان سهلاً على الأعداء في الداخل والخارج أن يطعنوا بها . وكانت الضرورة القاهرة تقضي بأن تظل نفقات الجيش والأسطول باهظة إلى حين الاستيلاء على فينسية . وقد أصر الاقتصاديون حتى سنة ١٨٦٥ على تخفيض هذه النفقات ولكنهم لم يستطيعوا

أن يخفضوها إلى أقل من (٣٠٠) مليون ليرة . وكانت البلاد تتطلب مشاريع عامة لإنشاء منابها الاقتصادية كالموانئ وتجهيف المستنقعات وإنشاء الطرق ، وكانت الحاجة الى السكك الحديدية أكثر منها إلى شيء آخر وقد استنفذت الأشغال العامة والسكك الحديدية معاً أكثر من مائة مليون ليرة سنوياً بين سنتي ١٨٦١ و ١٨٦٧ ، وتأثرت مصالح البريد والبرق بمجزأ مالي كبير ولم تبدأ بتسديد نفقاتها إلا في سنة ١٨٦٥ وقد بلغت فوائد القرض سنة ١٨٦١ (١٤٣) مليوناً وانضح أن نفقات الدولة ستبلغ (٩٠٠) مليون ليرة سنوياً .

وقد سعى عقيب سنة ١٨٦٢ وزراء المالية جميعهم سعيًا حثيثاً لتخفيض النفقات وكانت مهمتهم شاقة لأن إدارة مالية الدولة كانت محتلة ، وعلى الرغم من كل الصعوبات فقد تم تخفيض النفقات بنجاح باهر . وإذا قورنت موازنة ١٨٦٧ بموازنة ١٨٦١ يشاهد المرء اقتصاداً في نفقات الإدارة بلغ عشرين مليوناً وتخفيضاً كبيراً في موازنة النفقات الحربية والبحرية ، فبينما بلغت (٣٩٠) مليوناً سنة ١٨٦٣ نراها بلغت سنة ١٨٦٧ (١٩١) مليوناً وبلغ مجموع الاقتصاد في النفقات (٢٥١) مليوناً من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٧ أعنى أكثر من الثلث . بيد أن جميع المساعي للاقتصاد أصبحت عقيمة بسبب تضخم الديون العامة تضخماً هائلاً فبلغ مجموع هذه القروض سنة ١٨٦١ مليارين

وربع مليار وقد انتقل نصف هذا المبلغ من دولة بيمونته . وكان يصيب كل شخص (١٠٦) ليرات بينما كان في الوقت نفسه يصيب كل شخص من فرنسه (٢٥٢) ليراً ، وفي النمسه (١٦١) ليراً ، ومع ذلك فإن جميع الموازنات كانت تمنى بعجز خفيف ، وفي خلال ثمانى سنوات من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٧ أصبح العجز المتراكم يتفاوت بين ثلاثة مليارات ونصف مليار وأربع مليارات . وسرعان ما ظهر جلياً بأن إبطاليه بدلا من أن تكفى بصرف مجموع وارداتها البالغ نصف مليار في عهد الحكومات القديمة أصبحت مضطرة إلى أن تنفق أربعائة مليون ايرة أكثر من ذلك .

ورغم أن إصلاح الإدارة كان أقل شأنًا من القضية المالية إلا أنه كان يمس أساس الحكومة نفسها ولاشك في أن البيمونتيين كانوا يحتكرون أ كثرية الوظائف المهمة وكانوا تعلموا في مدرسة التجارب البصيرة والتدبير وكانوا تزيهين فعالين إلا أنهم كانوا لا يأخذون بالقتضيات الحديثة إلا ببطء ، وكانوا متمسكين حسب عاداتهم بالأصول التقليدية وغير محبوبين لخصالهم الحسنة السيئة معاً . وكان لابد من أن يكون عدد كبير من موظفي الحكومات اللغاة موظفين في الحكومة الجديدة ، وقد احتفظ هؤلاء بتقاليدهم التي ورثوها من تلك الحكومات وقد دخل كثيرون من طلاب الوظائف في مصالح الدولة سنة ١٨٦٠ فأفسدوا الإدارة بكسلهم وعدم استقامتهم ، ومما زاد في الإدارة سوء الطريقة التي اتبعت

لأول مرة في التوظيف والتي تعنى الموظف من تأدية الامتحان قبل انتسابه إلى الوظيفة ، ولا تصنف الدرجات تصنيفاً معقولاً فكان الكاتب الوضع يرتقى إلى منصب موظف كبير بالقدم والالتباس ومعنى ذلك اندثار الكفاية أمام المحسوبة ، وعليه فإن الماكنة الحكومية كانت فاسدة ، تجمع ولا تطحن ، أولها صرير ولكن بلا إنتاج . وكان معظم رؤساء البلدية وكلاء الحكومة السياسيين وقد جعلهم عدم مسئوليتهم ونفوذهم البالغ خطراً دائماً يهدد إدارة المؤسسات الحرة .

وكانت اللامركزية أجمع دواء لإصلاح تلك الفوضى وكانت الحكومة المحلية كأنها في حالة وقتية كما كانت ، وخاوية إلى حد بعيد . وكان الانقلاب قد وجد في كل محل حكومة بلدية قوية وكادت توجد في كل محل حكومة آيلة تنصرف مستقلة في طرق المواصلات والتعليم الثانوى وبإدارة المؤسسات الخيرية على أن تنظيمات الآيالة في طوسكانه ولباردية على الأقل كانت أرقى ما عليه في ييموتية ، ولما أصبح إيجاد نموذج مشترك للدول المختلفة أمراً ضرورياً كان التدبير المصيب يقضى بوضع لائحة تحتوى مزايا جميع هذه الأساليب ، ولكن القانون المتعجل الذى أصدره رتازى سنة ١٨٥٩ قد حال دون وضع لائحة من هذا النوع في عناية ودقة ، وقد سوى قانون رتازى بين الناحيات مهما كانت سعتها من أكبر مدينة إلى أصغر قرية وجعلها في حالات متشابهة تقريباً . وكانت سلطات مجالس

البلدية ولجانها الإجرائية خطيرة الشأن تشمل الإشراف على أرض المنطقة وطرق مواصلاتها والتعليم الابتدائي والحرس القومى فيها والسجلات الانتخابية . وكان النقيب (العمدة) ، الذى يرأس المجلس يعين من قبل الحكومة . ثم إن الوالى ومجلس الولاية كانا يتمتعان بسلطة إشراف واسعة جداً ، أما مقترحات منجيين فكانت لاكتفى بتوسيع سلطة المجالس فحسب بل كانت ترمى إلى إنقاذها من إشراف الولاية . أما لأئمة ريكاسولى سنة ١٨٦١ فكانت تمنحها السلطة لا الاستقلال لأنها تقترح وضع طرق الإيالات والكليات والملاجئ تحت إشرافها ولكن دون أن تنقذها من إشراف الوالى أو النقيب وبعد انقضاء سنتين رجعت لأئمة يروزى إلى مبادئ أكثر حرية من مقترحات منجيين ، فوسعت حق الانتخاب ونحت الوالى والنقيب عن رئاسة المجالس وأضافت مراقبة الأنهر والغابات والوثائق إلى السلطات التى منحت لمجالس الإيالات فى لأئمة ريكاسولى .

بيد أن كل هذه التدابير فشلت الواحدة بعد الأخرى وكان من نصيب لازمة أن يستصدر من البرلمان حكماً أثناء التشريعات المستعجلة التى سبقت نقل العاصمة سنة ١٨٦٥ . وكان قانون لازمة كالأئمة ريكاسولى يخول وظائف واسعة ذوى استقلال محدود ؛ فقد منح الإيالات سلطة إشراف على طرق المواصلات فى الإيالات والجسور والسدود والمنارات والتعليم الثانوى والفنى ودور المجانين

مع بعض واجبات قليلة الأهمية نحو المدارس الابتدائية والصحة العامة . وقد فرضت على الناحيات لقاء الصلاحيات التي منحها إياها أن تشرف على شئون الموانئ الصغيرة والمنارات وتسجيل الولادات والوفيات والشرطة المحلية . وكانت مهمة الوالي في إيطالية مراقبة المجالس المحلية أكثر من قيامه بواجبات الحكومة المركزية . ومع أن قانون لازرة كان خيراً من لأمحة رنازي فإنه ترك كثيراً من الأمور مرتبكة . وقد حنقت البلاد التي تأصلت فيها تقاليد بها المدنية على القيود التي قيدت حرية البلديات . ويجدر بنا أن نقول إن أهم المعطلات الداخلية في السنوات العشر تناول المشكلة المالية والإدارة والحكومة المحلية وعلاقات الكنيسة بالدولة . وكان الاستياء شديداً حيث تكون الفاقة فيها على أشدها وكانت ست سنوات لا تكفي للقيام بأعمال جسام لتطهير الجنوب وحل مشاكله وبمته من جديد . وقد ساعدت حكومة لامامورا الحازمة في نابولي في قمع الفتن وسحق جمعية الكامورا ، ولم تنفخ نابولي الصعداء إلا بالقبض على رجال الكامورا في إيلول سنة ١٨٦٢ . وكانت أعراض الفوضى الاجتماعية والسياسية في بعض أنحاء صقلية كثيرة الخطورة وإذا كان الناس هناك قد كفوا عن الكلام في الانفصال ما عدا البوربونيين فإن رغبتهم في الحصول على الحكم الذاتي تحت أى شكل من الأشكال كانت لا تزال شديدة ؛ وقد حال تبديل الولاية المستمر دون تأسيس إدارة قوية مستقرة لا يتم أى شئ من دونها . فكانت صقلية إذن في

حاجة ماسة إلى حكومة حازمة تستطيع أن تسحق الشغب الإكليريكي ، وتقضى على الفوضى التي سببتها الطبقة الوسطى والقرويون وتمهد السبيل وتمد العدة لجيل يكون أكثر مدنية وجباً للنظام من سابقه . وقد جاء في إحصاء أحد المسؤولين أن ألفاً وخمسة مائة قتله قتل قد وقعت في المدينة خلال عشر سنوات ، أما في باليرمو فقد ظلت جمعية مافيا تتحين الفرصة التي أضاعتها سنة ١٨٦٠ لنهب قصور العاصمة . وكان التجنيد عاملاً جديداً في تعميم الاستياء ، وكان الإعفاء من الخدمة العسكرية في صقلية قد زال . وبلغ شدة المعارضة للتجنيد حداً نال فيه الجنود جزاءهم في بعض الحالات النادرة جداً . وكان في باليرمو وحدها نحو أربعة آلاف متخلف أو هارب من الجندية في السنوات الثلاث التي تلت الوحدة ، وقد قتل ستون جندياً من الكارابينري حين تفتيشهم على الفارين من الجندية بطلقات نارية كانت تصوب إليهم من وراء السياجات والجدران ولم تلق الحكومة أية معونة من أى حزب من الأحزاب الصقلية . فالأحرار كانوا يخافون من الاندفاع ، وأما أنصار الحكم الذاتي والغاريبالديون فقد ظلوا خلال ست سنوات يهاجمون الحكومة هجوماً عنيفاً لا هوادة فيه ، وأخذ الشعب الذي لقن كره الحكومة الجديدة يميل إلى أنصار الحكومة السابقة حتى أن خيرة الغاريبالديين بدأوا يندمون بعد فوات الفرصة على سلوكهم السابق وماولده من ضرر للمصلحة القومية . وأصبح الاستياء الذي

أوجدوه أداة بيد الرهبان والبورقيين الذين كانوا يتلقون الوحى من روما ، ولعلمهم كانوا يترقبون الممونة للقيام فى الجنوب بعصيان يؤول إلى ثورة عامة فى صقلية . وقد أعد الإكليريكيون ثورة إجرام وانفقر فيها وظلت الحكومة عمياء عاجزة وساعد فقدانها هيبتها فى الحرب على الاستهانة بها ؛ فهاجمت المصابات الثائرة فى ١٦ أيلول باليرمو واستولت عليها وحاولت فتح أبواب السجون . ولما فشلت فى ذلك نهبت القصر ومثلت بالجنود وبالبنانى الحكومية أربعة أيام حتى جاءت النجدة من الخارج واستطاعت طرد الثوار . وقد أظهر هذا العصيان خطورة الموقف مرة أخرى . وأيقن ريكاسولى أن أخطر مهمة يجب أن يضطلع بها القضاء على هذا الفساد الذى أهلك البلاد وتطهير الإدارة وتقويتها وإنماء الصناعة والتعليم وإعادة التوازن للمالية من دون ضرائب جديدة . ومما يؤثر عنه قوله : « أجدر بمال الدولة أن ينفق على الأشغال العامة بدلا من إنفاقه فى قمع الثورات وإقامة السجون » . ولقد شغلت قضية روما باله فى الماضى والحاضر وحين ألغى البرلمان الأديرة فى الصيف انتقلت أراضى تلك الأديرة وأملاك الكنيسة كلها إلى الدولة فأقدمت على بيعها مما سببت نقمة روما وأضاف جفاء إلى جفائها الأول ولاسيما لأن قانون المشبهين قد نال من الإكليريكية اللاقومية وأصابها منه اضطهاد عظيم ، ولكن لم تحل روما من فئة صغيرة من الأساقفة كانت تريد التفاهم وتوافق على مشروع

الكنيسة الحرة الذى وضعه ريكاسولى كما وافقت على مشروع كافور سنة ١٨٦١ . وكان بعض الأساقفة قد مل من المنفى وناقت نفسه للرجوع إلى أسقفيته وأدرك أنتونلى أن روما لا تستطيع أن تصر على رفض التفاهم وقد حمله جلاء الإفرنسيين المزمع على تغيير موقفه والكف عن عناده ، أما فريق بلاط روما فقد ظل عنيداً كالسابق غليظ القلب تجاه إيطاليه ، وتردد البابا بين هذين الفريقين إلا أنه كان أكثر ميلاً للثانى .

وكان ريكاسولى قد اغتم للهوة التى أخذت تتوسع بين إيطاليه والبابوية ، ومع أنه حزن كثيراً للروح المسيطرة على روما فكان يدرك بأن الفريق الثانى قد سلك مسلكاً غير صحيح ، وأنه من المستطاع تجنب مشكلة الأسقفيات الشاغرة ، وأن قلب مبانى الأديرة والأسقفيات إلى الأملاك العامة كان قد جرى بشدة لا داعى لها ، وكانت لهفته للحصول على روما قد أخذت تهمد منذ أخذت القضية تتأخر كثيراً . وتتلخص الفكرة التى اختمرت فى رأسه بما يلى : يجب أن ينتهى التدخل الأجنبى ، ويجب أن تكف روما عن أن تظل عشاءاً للدسائس ضد المملكة وأن تعرف أوروبا بأن روما جزء من الأرض الإيطالية ، وليست أقطاعاً للعالم الكاثولى . وإذا ماتم الاتفاق على ذلك فسيموافق على تفاهم يقوم على الأسس الآتية : إما أن تنفذ المقترحات التى عرضت فى فرص عديدة منذ سنة ١٨٦٠ وتقضى بأن يحتفظ البابا بمدينة ليونين (قسم روما الذى يحتوى

كنيسة القديس بطرس والفاتيكان) مع ثقة من أرض الساحل ،
واما أن تصبح روما عاصمة الشرف الإيطالية أى المحل الذى يتوج
فيه ملوك إيطاليا من قبل البابا بينما تظل فلورنسه قاعدة الحكومة .
وكان مستعداً لأن يتخلى عن هذا وعن جميع مطامحه السياسية
لو تسنى له الحصول على رضا روما ؛ وكان الوقت حرجاً ،
فالفرنسيون على أهبة ترك روما والميثاق يتطلب منهم الجلاء قبل
١١ — كانون الأول وستبحر بعد انقضاء ثلاثة أيام من ذلك
التاريخ آخر قطعة من قطعاتهم من جيوفيتا فيكيا . وكانت أوروبا
بأجمعها تنتظر بفارغ الصبر ماذا سيعمله الرومانيون . وأخذ بعض
المعتدلين ينظم حركة مشروعة ترى إلى حمل البابا على استدعاء
الحكومة الإيطالية لتكون حكماً بينه وبين رعيته . أما
ريكاسولى فيظهر أنه كان يخشى نشوب اضطراب شديد فى تلك الساعة
فى مصلحة السلم . ففرض مشروع الكنيسة الحرة واقترح فيه
تخليص الكنيسة الكاثوليكية من إشراف الحكومة الذى يوجب
الاتفاق ، أى أن الحكومة تتخلى عن حقها فى تعيين الأساقفة
والكف عن إعطاء البراءة الملكية وتخسر الكنيسة لقاء ذلك
الإعانة التى كانت تدفعها الخزينة العامة لها ، وبذلك تصبح الكنيسة
من الوجهة القانونية عبارة عن منظمة عادية ، حرة فى إدارة
أملاكها وفى نظامها وانضباطها الداخلى ، وتدار بموجب قوانينها
الدينية ، وينص القسم الثانى من المشروع على بيع الأراضي

الخاصة بالأديرة المملوكة ويضيف إليها جميع أراضي الكنيسة مهما كان نوعها .

لقد قوبل هذا المشروع بضجة من الاستنكار شديدة فرفضه الأساقفة ولم تستطع كل المزايا التي وعدهم المشروع أن تمنعهم بالتخلي عن النفوذ الذي سوف يحرمهم إياه . أما الأحرار والديمقراطيون فعارضوه معارضة شديدة وأدت عودة الأساقفة إلى مظاهرات صاخبة ضد المكروهين منهم . وكان الرأي الشائع أن الحكومة لم تقدم على التضحية بامتيازات التاج وهيبة البرلمان فحسب ، بل إنها أقدمت على تقديم امتيازات تجعل مقام الدولة في خطر ، واتفق ذوو الرأي الحر والقوميون الذين ورثوا تقاليد إشراف الدولة على الكنيسة على مهاجمة المشروع معتقدين بأنه سيتخلى عن حقوق ثمينة ، وسيلقى على الأجيال القادمة حملاً ثقيلاً شديد الخطر ، عظيم الضرر . وقد امتنع عدد كبير من هؤلاء عن الموافقة على هذا المشروع لأنه يهمل جانباً من حقوق طبقة الكليروس الدنيا والعلمانيين وينذر بعودة الأساقفة في روما إلى عهد الاستبداد ، أما أعداء الكليروس المتطرفون ومن بينهم غاريبالدي ، فاعتبروا المشروع هبة جديدة تمنح للطائفة المقموعة ونادوا بضرورة استخدام أملاك الكنيسة وهي من أملاك الأمة في حاجة الدولة ورعاية الفقراء .

وسرعان ما تبين أن المشروع لا يمكن أن يقبل وكان ريكاسولي

قد أغفل عرضه على الوزارة وأصبح زملاؤه الذين كانوا يتسامحون في المفاوضات مع روما أكثر فتوراً وصدوقاً عن مشروع الكنيسة الحرة . ولما انتشر الشغب في البلاد أضاع ريكاسولى التوازن واشتد في تفسير القانون خلافاً لمبادئه وتنفيذه بشدة لكي يستطيع أن يمنع الاجتماعات العامة التي أخذت تنعقد في فينيسية وكانت أكثر صخباً من غيرها فسهلت على اليسار مهاجمته واتهامه بالرجمية وتخلّى عنه بعض أفراد الحزب الوزارى . ثم وجه المجلس إليه اللوم على عمله هذا في ١١ — شباط بمائة وستة وثلاثين صوتاً ضد مائة وأربعة ، فلم يبق أمام ريكاسولى سوى الاستقالة أو حل المجلس واستفتاء الأمة فأثر الرأى الأخير . وقد حوى النداء الذى وجهه إلى الناخبين خلاصة معقولة للسياسة الحرة التى سينهجها وتتلخص بما يلى :

مشروع الكنيسة الحرة مع ضمانات الطبقة الإكليروس الدنيا والاقتصاد في النفقات ومد السكك الحديدية وسياسة ليست بسياسة مفامرات ولا هى بسياسة رهيبية . وكانت هيئة الحكومة قد هبطت بسبب الضرائب الباهظة وفضائح حياة الملك الخاصة ، وجرت الانتخابات في ١٠ آذار بكفاح جديد لا مثيل له وزج الديموقراطيون غاريبالدى في معركة الانتخابات في فينيسية فوجهه للاكليريكين وشركائهم مطاعن عديدة قد هزت سامعيه وأثارت حماسهم إلا أنها لم تؤثر في نتيجة الانتخابات ، فانتخبت

فنيسية أفواجاً من المعتدلين ، وبنتيجة الانتخابات ظلت نسبة قوة الأحزاب في المجلس كالسابق وظهر أن المجلس الجديد معارض لسياسة ريكاسولى كالمجلس السابق وكان الملك قد ظاهر ريكاسولى إلى ذلك الحين ، غير أن نفوذ رتازى قد جذب الملك نحو المعارضة بحجة أن سلالاً غير محبوب من الشعب . فاضطر ريكاسولى إلى الاستقالة في ٤ نيسان سنة ١٨٦٧ .

الفصل التاسع والثلاثون

لائحة قانون الكنيسة الحرة

أيلول — ١٨٦٦ : نيسان — ١٨٦٧

حصلت إيطاليا على فنيسية إلا أن ثمنها كان باهضاً إذ كانت الحرب نكبة عليها في البر والبحر ، ولم يغسل عار الهزيمة فوز المتطوعين اليسير ، ولم يجد التفوق العددي شيئاً لأن سوء التنظيم وعدم كفاية القادة ذهباً بقيمة التفوق . وقد أذعنت النمسة لأن بروسيه لا إيطاليا قد تغلبت عليها وفلقت منها ترتينيه وإيستريه بعد ما كانتا في متناول اليد . أما فنيسية فكانت هدية قدمها الأجنبي إليها ، وقد غدر بإيطاليا حليف لا ضمير له ، ولا نسي أن الهزيمة في ميدان القتال قد جرحت كرامتها . أضف إلى ذلك أن مالياتها كانت لا تزال مرتبكة وأن سياستها كثيراً ما منيت بالخذلان ، وها هي تصبح منعزلة من دون صديق ، وها هي الآن تنتقل من حلم الانتصار إلى صهوة زلزلت اعتقادها في الناس وفي المؤسسات القائمة ، وعم فيها السخط على الزعماء والحنق على الموظفين المأجزين

الذين سبوا الهزيمة ، وبينما كانت فنيسية تغتبط بخلاصها ساد القسم
الباقى من إيطالية شعور قوى بأن فى كيان الدولة فساداً يستطيع فى
كل حين أن يكون مصدر الفرقة ، ومنه يسهل زول الكارثة ؛ ولم
يكن أحد يفكر فى إعادة الأسرات المالكة الساقطة إلى عروشها
وخسرت الحكومة سمعتها حتى كادت تفقد الأمل فى استرجاعها ،
وعاد المتطوعون من ميدان القتال فأصبحوا قوة مستقلة . وفى خلال
المفاوضات التى انتهت بالصلح كان ثمة خطر حقيقى يندرها باحتمال
هجوم التطوعين على النمساويين بمحض رغبتهم ، وكان مازينى يصطاد
فى الماء العكر . وقد دل الاستمرار على انتخابه فى مسينه على الرغم
من تأجيل البرلمان إجراء هذا الانتخاب فى كل مرة وتقديم
استدعاء يحمل أربعين ألف إمضاء بالتماس العفو عنه على بواجر
الاستياء السياسى بين الناس ، وكان كثيرون من الناس يمتقدون
اعتقاد مازينى : « الملكية هى التى كانت سبب الفساد » . وكان
هذا التشخيص للداء لاشك سطحياً ، وقد نسى الشعب ما لقيته
إيطالية من مصاعب فى الوصول إلى ما وصلت إليه وأخذت
طبقات العمال تتذمر وتقول ها أن الوحدة لم تأت بالمهد الذهبى
الموعود ، وعم السخط على الضرائب التى أخذت تزداد ، وانتقد
الناس كون التقدم التجارى لم يحقق الآمال المفرطة التى عقدت
عليه مضافاً إلى ذلك كله أن جزوح الجنوب الاجتماعى الدامى لها

تضمد . ووجهت للحكومة حملات لأنها أصبحت خاضعة
للمورقراطية تفتنى فى الأغلب أثر الاستبداد ، ولا تنجو من فساد
الطريقة القديمة ، ولا ندى فى هذا المجال عناصر الشعب القديمة
التي ظلت صامته حينما طفت الحماسة القومية فأخذت الآن ترفع
صوتها ولا بد لإخماد هذا الشهور الصاخب من أن يمر جيل تتولى
الأمر فيه حكومات صالحة حازمة .

الفصل الأربعون

مينتانة

نيسان : كانون الأول — ١٨٦٧

تقلد رتازى رئاسة الوزارة فى ١١ — نيسان مستنداً إلى أحزاب المركز وكان يرجو أن يؤلف الوزارة بالاتفاق مع اليسار ومع الحزب الدائم إذا أمكن إلا أنه لم يوفق إلى ذلك ؛ إما لأن رتازى وكريسي كان لا يعتمد أحدهما على الآخر ، وإما لأن كريسي أدرك أن وقوع نزاع بين الحكومة وبين غاريبالدى لا بد منه أو لأنه اشترط على رتازى شروطاً يتعذر قبولها ولذلك انقطعت المذاكرات بينهما فاستند رتازى إلى أنصاره فقط وألف وزارة من رجال ثانويين . وكان موقفه تجاه البرلمان أشد حرجاً من موقفه سنة ١٨٦٢ ؛ ومع أنه وجد متكافئاً له وعضداً فى الرغبة التى كانت تسود جميع الأحزاب فى اجتناب إحداث أزمة جديدة إلا أنه لا اليمين ولا اليسار كانا على استعداد لمظاهرتة مظاهرة جدية يذهبون فيها إلى أبعد من التساهل الذى اقتضته الظروف ؛ وعليه فإن رتازى رأى أن سلامته فى السير على سياسته اللبقة القديمة التى تستند إلى

التوازن بين الأحزاب فطلب معاضدة ريكاسولى ولوح اليسار بما يغريه على الاشتراك فى الحكم ، وأخذ على عاتقه بعض التعميدات لكريسي . بيد أن كريسي ذاته على الرغم من نفوذه لم يستطع إقناع اليسار بالاشتراك مع رجل اسبرومونته عن طيبة خاطر . أما الجماعة المتطرفة التى كان يرأسها برتانى فجاهرت بمعارضتها إياه وكانت هناك حزازات ترجع إلى عهد قديم تحول دون الاتفاق مع اليمين ، وبمجيء رتازى للحكم انتعشت الآمال التى استيقظت قبل خمسة سنوات . أما القوميون الذين عيل صبرهم فرجوا أن يفسح لهم مجال الذهاب إلى روما أملين أن يتواطأ معهم ؛ أما المتحمسون الذين يريدون روما فكانوا ككل المتحمسين أقلية فى المجلس إلا أنها أقلية قوية تتمتع بعطف الأكرية . وندد باليثاق رجال سياسيون كانوا ينشدون إكمال وحدة الأمة وعلمانيون يعتبرون البابا وريث (تروكويادا أولويولا) وعدو الرق الأزلى مستندين فى شوقهم هذا إلى القرار المكرر الذى أعلن فيه البرلمان أن روما عاصمة إيطاليا .

وطبيعى أن يعتمد المتحمسون على غاريالدى ليقودهم نحو روما ، وكان غاريالدى قد انسحب إلى كارييرة مقتنعاً بأن سياسة التريث هى السياسة المثلى لإنقاذ روما . وقد استدعى فى شهر شباط من عزلته لاستغلال نفوذه فى الانتخابات ضد مشروع الكنيسة الحرة حيث أخذ يبشر بدين غامض « باسم الله وعيسى الحر » .

وكان يؤكد بأن على الطليان أن يقتحموا روما بالقوة إذا كانت
الوسائل المشروعة لا تجدى للاستيلاء عليها ، وكان موقفاً بأن
فرنسه لن تتدخل وأن بروسية ستقدم المساعدة وكان يحسب بأن
القضية ستحسم من دون سفك دماء . ولقد لقنه أصدقاء كريسي
فكرة الوسائل المشروعة وحالوا دون التأليف بينه وبين رتازى
وكانت معرفة حقيقية سياسة رتازى أمراً صعباً ، ومع أن آراءه
بشأن القضية الرومانية يحتمل أن تكون قد تطورت منذ وصوله
إلى فلورنسه إلا أنه ربما كان يود لو تظل راقدة في سياستها
فيستفيد من هذا التأجيل لإيقاظ البلاد من الإفلاس . وكان قد
حمل على الامتيازات التي منحها ريكاسولى للكنيسة إلا أنه لم يشأ
أن يخاطر بقطع الحبل مع فرنسه لذلك وعبد بأن يراعى الانفاق
نصاً وروحاً آملاً أن تمل أوروبا من القضية البابوية فتسمح لإيطاليا
بأن تسلك طريقها بلا عرقلة ، ولم يكن يستطيع أن يبقى في الحكم
إذا لم يعاضده اليسار وما كان اليسار يأمن جانبه إلا إذا قطع
وعوداً علنية سرية بأن يأخذ بالسياسة المتطرفة . وكان رتازى على
اتصال بأحرار روما . حتى ظن كريسي بأن رتازى وغاريبالدى
يضعان خطة للعمل مشتركة . أما التصريحات التي فاه بها رتازى
في البرلمان فاعتبرت تحريضاً للرومانيين على الثورة ، ولعل رتازى
توقع أن تمنى مشاريع غاريبالدى بالفشل فعمل على أن يجعل حزب
العمل في قبضته فيستطيع أن يستخدمه كما يشاء ، فإما أن يقضى

عليه ، وإما أن يرمى به عرض الحائط كما تقتضيه الظروف . وكان يتوقع أن تثير قضية لو كسمبورج الحرب بين بروسية وفرنسه فتساعد الصدف على المسير نحو روما .

وكان هناك حل يرضى عنه جميع الأحزاب ما عدا اليسار المتطرف ومازيني ، وذلك أن يشور الرومانيون ثورة تؤدي إلى قلب البابا وهو الحل الوحيد المشروع الذي يسوغ إهمال الاتفاقية . وعلى الرغم من حركة الارتجاع في فرنسه ومن تهديد الحكومة الإفرنسية ، فإنه لن يتصور أبداً أن الإمبراطور يستطيع أن يعترض على استفتاء عام يقرر انضمام روما إلى إيطاليا ، وكان كثيرون من الوطنيين يعتقدون كل الاعتقاد بأن الرومانيين هم الذين سيتولون إنقاذ أنفسهم .

وكانت اللجنة القومية في روما ترقص على عزف تورينو وفلورنسه وتأخذ المساعدات المالية من الحكومة الإيطالية وكان بعض رؤسائها يتصلون بانتونللى ، وكانت هناك لجنة أخرى هي لجنة العمل المنبثقة عن اللجنة التى ألفها مازيني بعد سقوط الجمهورية والتى حال نفوذ مازيني دون اندماجها في أى تنظيم غير جمهورى . وكانت هذه اللجنة حسبما يظهر على استعداد للتخلي عن آرائها الجمهورية والتعاون مع أى تنظيم لا يكون كثير الولاء للمعتدلين كاللجنة القومية . وقد حدث ذهاب الإفرنسيين اللجنتين على مضاعفة نشاطهما . غير أنه بينما كانت سياسة اللجنة القومية

ترى الآن إلى ترك روما للأقدار وتخليص الحدود كانت لجنة العمل تعد المدة للثورة في المدينة نفسها ، وتنوى طلب مساعدة أوروبا لتكون الحكم بعد أن تنال روما حريتها ثم يجرى الاستفتاء العام لمصلحة الوحدة . وقد ألغيت هذه اللجنة قبل تعيين رتازى بمدة قصيرة لبلوغ غايتها ، جميع الفروع القومية الرومانية ، باستثناء اللجنة القومية ، وتطوع غاريبالدى لقيادة هذه الحركة الجديدة ، وكان ينوى إرسال عصابات المتطوعين ليعيشوا في الحدود وليشغلوا جنود البابوية ، ولما وردت رسالة من روما تفيد بأن القوميين أصبحوا على أهبة العصفان سارع غاريبالدى إلى إيفاد قوة إلى جوار تيرنى . والواقع أنه لم تتم أية استعدادات لافى تيرنى ولا فى روما . فلذلك استطاع الجنود الإيطاليون بسهولة أن يطوقوا بالمائة شخص الذين لبوا نداء غاريبالدى قبل أن يجتازوا الحدود وأن يقبضو عليهم فى ١٨ حزيران .

أما غاريبالدى فلم يثن عزمه شئ وأسلم نفسه إلى تهور خاطئ ولربما بالغ فى تقديره جزع الشعب وظن أنه يستطيع أن يجر البلاد وراءه فيتحدى الحكومة ، وجهر بعزمه على الذهاب إلى روما وأرسل السلاح إلى الحدود ليجس نبض رتازى ولعله أراد بأن يتعاون مع الجمهوريين . وأخذ فى أوائل شهر آب يجمع المتطوعين من جميع الولايات المتاخمة بالحدود ، وحين تجول فى جنوب طوسكانة لم يتردد فى الجهر بنياته قائلا : « نريد أن نذهب

إلى روما على الرغم من بونابرت ، فينبغي لنا أن نحرق الميثاق فوق الكابيتول» ، ولقد نجح في تهيج البلاد ؛ وحدث أن قامت في عيد القديس بطوس السنوى مظاهرة بابوية صاحبة أنارت الشتائم التى وجهت فيها للقوميين سخطاً شديداً فى إيطاليا . وأثبتت تصريحات الجنرال الإفرنسى (دومون) صحة ما كان الطليان يظنون منذ مدة طويلة ؛ وهو أن بعض القوة البابوية فى آنتيب تتألف من جند المشاة الإفرنسيين المتكبرين بلباس المتطوعين ، وأحدث ذلك سخطاً شديداً على أسلوب الختل الذى استعمله الإمبراطور ليتجنب الميثاق وقد عقدت اجتماعات عامة فى المدن الكبيرة طالبت باحتلال روما والاستيلاء على الأملاك الكنيسية حتى أن عدداً كبيراً من المعتدلين انضموا إلى القائلين بضرورة إحداث ثورة فى روما ، وأخذ بعض الجنود والضباط والموظفين يحمون غاريبالدى وحسب الناس جميعهم أنه على تفاهم مع رتازى بواسطة كريسبي وأن الحكومة لن تعارضه .

أما رتازى فصرح بأنه سيعارض بكل قوته أية حركة نحو الأمام إذا أدرك بأن سياسته المهمة المتوسطة عادت لاتصلح ، وإن عليه أن يتخذ مع غاريبالدى سياسة صريحة ، فإما معه وإما عليه ، فإذا اختار أن يؤيد غاريبالدى فإن روما ستقع فى قبضة يده وإليه سيرجع فضل الاستيلاء على العاصمة الإيطالية ، بيد أن الأخطار التى قد تنجم عن هذا وقد يؤدى ذلك العمل إلى قطع الصلات

مع فرنسا وربما إلى حرب هائلة تنتهى باحتلال الفرنسيين لبيمونت ؛ أما إذا هو ألقى المتطوعين بالقوة فقد تتكرر بذلك حادثة اسبرمونت فضلا عن احتمال نشوب الحرب الأهلية ونشاط الحركة الجمهورية التى قد تجر إلى قلب العرش ، وقد كان شغف غاريبالدى بإثارة الثورة يندرج بمضاعفة الصعوبات المالية أكثر من قبل ، بينما كان معظم الناس باستثناء المتحمسين المندفعين يرون بأن مهمة الاستيلاء على روما تأتى بعد واجب تخفيف الأعباء التى تروح تحتها البلاد فى الأهمية . وكان ريتازى قد أصدر فى ٢٨ - تموز قانوناً عن أراضى الكنيسة استهدف به تخفيف أعباء الخزينة على الرغم من أن الحصة التى خصصها للدولة كانت أقل مما جاء فى مشروع ريكاسولى .

وأخذت الأسابيع تمر والصلات مع فرنسا تتوتر حتى أصبح اجتتاب قطع الصلات صعباً جداً ، ولو كان الإمبراطور لا يزال قوياً يستطيع بها أن يسلك السياسة التى يريد لها كان ثمة محذور من موقف فرنسا ، إلا أن الكاثوليك كانوا أقوىاء فى البلاط وكانت الحكومة لا تجرؤ على إغضابهم ، وكان الإفرنسيون يكرهون إيطاليه لأنها عدوة للبابا وحليفة لبروسيه ، وكانوا يحسون فى قرارة نفوسهم بالألم لأن البلاد التى حاربت فرنسا من أجلها قد تخلت عن فرنسا ، وقد نسوا أن فرنسا حين أعطت لمبارديه لإيطاليه قد أخذت منها لقاءها صافوية ونيس ، وأن إيطاليه قد

سكفت دماء أولادها سنة بعد أخرى في سبيل نابليون الأول .
وكان وزير خارجية فرنسا قبل سقوط ريكاسولى قد أئذّر بتدخل
جديد إذا اضطر البابا إلى الهروب وبإلقيام بهجوم من الداخل
أو من الخارج . ومع أن رئيس وزراء فرنسا كان من الأحرار
وكان يعارض سياسة التدخل إلا أنه كان يخشى فيما إذا وقعت
ثورة أن يحول ضغط الرأي العام دون وقوف فرنسا موقف المتفرج
وعلى الحياد ، وقد دل إنذار وزير الخارجية الفرنسية على أن
الحكومة الفرنسية قد أطلقت مواد الميثاق الخفية واعتضت
بتواطئها في قضية قوة انتب . وبلغ السخط في إيطاليا من جراء
ذلك أشده ، ولعل رتازى حاول أن يشهر بأحكام الميثاق ، إلا أن
سياسته كانت تقضى بأن لا يعطى فرنسا أية فرصة للتدخل .

وكان قد تعهد مرات عديدة بالاهتمام على محافظة الحدود بقدر
ما تساعد على ذلك منابع الحكومة بالمحافظة على الحدود باهتمام
تساعده عليه قدرة الحكومة . حتى أنه ذهب إلى أبعد من ذلك
بقبوله استشارة السلطات البابوية بشأن التدابير التي يجب
اتخاذها للمحافظة على الحدود . بيد أن وعده باستخدام القوة
عند الحاجة كان يناقض الأوامر التي أوغر بها لسلطات الحدود
في السعى لاجتناب سفك الدماء فضلا عن أنه رفض أن يمنع
تجنيد التطوعين وتدريبهم . ولعل رتازى وافق على أن يخاطر
حزب العمل في حركة ترمي إلى إقناذ روما ما دامت فرنسا منهمكة

في قضية نو كسمبورج إلا أنه اشترط بالألا تتحمل الحكومة تبعة المباشرة بالعمل . ولما انقضت الغيوم عن الرين وظهر أن فرنسه حشدت أربعين ألفاً في طولون كانوا على أهبة الإبحار نحو جيوفيتافيكيا ، تراجعرتازى على أعقابها أمام هذا الخطر ومع ذلك فإنه لم يجرؤ على الجهر بمعارضته حزب العمل رغم إنذاره لغاريبالدى بالقبض عليه إذا ما اجتاز الحدود . وقد كان كريسي وأنصاره مستعدين للتعاون معه لأنهم كانوا لا يعتمدون كثيراً على بصيرة غاريبالدى ، حتى أن بعض المهوسين من أعضاء الحزب حملوا على غاريبالدى على تأجيل الحركة إلى وقت آخر فوافق مكرها على تأجيلها شهراً واحداً على الأقل ، وكان مؤتمر السلم على وشك الانعقاد في جنيف وكان أصدقاء غاريبالدى البرلمانيين قد وعدوه بالمساعدة آملين أن تفتت حماسه المتطوعين حين غيابه . وكانت اتهاماته الشديدة ضد البابا قد وقعت كالصاعقة حين المذاكرات في المؤتمر ولعله استقاء من الاستقبال الذي استقبل به في جنوه فقفل راجعاً إلى فلورنسه في ١٧ — آب .

ولم يكن الرومانيون ، وقد كانوا مشغولين بسبب انشقاقهم ، على استعداد لأن يأخذوا على عاتقهم تبعة الحركة وكان السبيل الوحيد لتشجيعهم على العصيان اجتياز الحدود فعاد كريسي وأصدقاؤه مجدداً يضغطون على غاريبالدى لتأجيل الحركة ، بيد أنه رفض تأجيل حركته إلى أكثر من نهاية أيلول ، زاعماً في اغترار

بأن وراءه مائة ألف طلياني . وبعد أن أصدر أوامره للعصابات لتجتمع على الحدود سافر في ٢٣ — أيلول ليلتحق بها . وبعد عودة غاريبالدي من جنوه تجددت المفاوضات بين رتازي وحزب اليسار فوعد الحزب على ما يظهر بأن يساعده على أن يعود غاريبالدي إلى كارييره ويبقى فيها مدة من الزمن . فأدرك غاريبالدي أنها مصيدة له وكان قد نشط كثيراً في إكمال استعداداته ، وعلم رتازي بأن قطعات من القوات الإفرنسية في طولون كانت على أهبة الحركة وحثه الملك على الأخذ بسياسة الحزم فصرف النظر بغتة عن سعيه للتفاهم وأصدر بياناً في ٢١ — أيلول ينذر فيه ويتوعد كما أنه لم يكف عن دسائسه ، فحاول شل حركة المتطوعين ببذر بذور الشقاق بينهم .

وكان جلياً أنه إذا كان لابد من الحركة فيجب أن تجري حالاً ، وعزم الرؤساء الغاريبالديون على الحركة بعد تردد كبير ، ولكن بعد فوات الأوان ؛ لأن الحكومة أوقفت غاريبالدي في طريقه إلى الحدود وساقته إلى قلعة الكسندرية ، ولكنه كان قد وجه نداء حاراً إلى الرومانيين والطلليان داعياً الأولين للعصيان وطالباً إلى الآخرين بذل المعونة لهم . وقد قبض على عدد كبير من المتطوعين كما قبضت الحكومة على بعض اللاجئين وسلمتهم إلى السلطات البابوية ؛ الأمر الذي ينافي الكرامة والمروءة ، وسبق غاريبالدي بعد مرور ثلاثة أيام إلى كارييره ، فانتشر خبر توقيف غاريبالدي

غير القانونى فى البلاد انتشار الكهرباء ، ولولا احتلال الجنود لجنوه
لحدث فيها اصطدام دام . أما فى فلورنسه فلقى رتازى الأمرين فى
خروجه منها سالماً معافى . وكان الجنود أنفسهم يهتفون تحت
نوافذ سجن غاربيالدى : (إلى روما) . وأراد نواب حزب اليسار
الترىث أيضاً آمليين أن يؤدى تأخير الاستيلاء حتى عصيان
الرومانيين إلى انضمام الحكومة إلى جانبهم . بيد أن الرؤوس الفائرة
التي كان يقودها مينوتى بن غاربيالدى رفضت الانتظار واكتظت
منطقة سايننة وإيالة فيترية فى الأسبوع الأول لشهر تشرين الأول
بالجند . بينما كان مينوتى غاربيالدى فى (باسو كوريزه) أقرب
نقطة من روما وأخذ مئات المتطوعين بثياب رثة قد قتلهم الجوع
وبللهم الطر يتحملون ما هم فيه بلا تدمير ويقاتلون بشجاعة ،
يذهبون إلى هنا وهناك من دون غاية مرسومة يقودهم رؤساء
لا خبرة لهم ولا يلقون من القرويين المتقادين لرهبانهم شيئاً
من العطف .

ولم يحاول حزب اليسار أن يوقف الحركة ولم يجرؤ رتازى
على الاعتراض حتى أن أهدأ المحافظين ارتأوا بأن الضرورة أخذت
تقضى بالذهاب إلى روما للمحافظة على الأمن وإنقاذ المتطوعين
الطليان من هزيمة يكبدها إياهم جنود البابا المرتزقة . فلم يبق لدى
رتازى سوى اختيار أحد الأمرين فيما أن يخلف وعده ، أو أن
يقمع القوميين ، فاختار الأمر الأول وكان الملك ذاته بعد أن رغب

رغبة صادقة في الوفاء للميثاق قد رأى أن شخصه وأسرته كانتا معرضتين للخطر إن هو لم يأخذ بهذا الرأي ، وأدرك بأن كرامة الأمة إذا أهينت أيضاً من قبل فرنسه فإن سمعة الملكية ستهوى بحيث يصبح انتشارها من وهدتها متعذراً ، وقال رتازى : « هنالك ساعات لا تفكر الأمة فيها بالخطر بل تفكر في حقوقها » . وقد وافق على حشد المتطوعين بصورة علنية ساعياً في الوقت نفسه بواسطة كريسبي في تثبيط همهم وقد قدم لهم الحرس القوي سلاحه ، وكثيراً ما ساعدهم الجنود على اجتياز الحدود حينما كانت القطعات البابوية تطاردهم وأرسل رتازى إلى اللجنة القومية يلح عليها بأن تثور مهما كلف الأمر ، وقد أرسل إليها المال والسلاح وربما بتحريض منه وقع اثنا عشر ألف روماني على استدعاء بطلب التدخل الإيطالي لصيانة الأمن ولكي يحافظ على طابع الحركة الرومانية المفاجئة عمد إلى تشكيل لجيونا (فرقة رومانية) مؤلفاً من اللاجئين الرومانيين .

وكان رتازى لا يزال يأمل أن يتجنب الاختلاف مع فرنسة وينقلب على الظن أنه كان يوافق على احتلال مشترك إذا قضت الضرورة بذلك . بيد أنه في تلك اللحظة اعتزم أن يقاوم أي احتلال تقوم به فرنسة وحدها مهما كلفه الأمر ولو أدت الحرب إلى الفشل فإن أقل ما في ذلك أن تعود إلى الملكية هيبتها وحرمتها وإلى توحيد الأمة . فحس نبض بروسية لمعرفة فيما إذا كان يوجد

أمل في الحصول على مساعدتها ، ويظهر أنه أوفد (بريم) إلى أسبانية للتجريض على ثورة عسكرية يلهمى بها أنصار البابوية المتطرفين الأسبانيين ، وكان الإمبراطور لا يزال يقف موقف الصديق ولا يرغب في أن يتورط مرة أخرى بإرساله قوة عسكرية إلى روما وخشى أن يجر ذهاب القوات الفرنسية إلى روما إلى الحرب مع إيطاليا وربما مع بروسية أيضاً ، وأسهب الأحرار في في وزارته في بيان محاذير التدخل ، وأما رئيس وزرائه فأصر على أن يجرى التدخل من قبل الدولتين افرنسة وإسبانية معاً ، وحينما أرسل رتازى سفيره في باريس إلى بياريج حيث كان الامبراطور في ٤ — تشرين الأول ليخبر الإمبراطور بالمحاذير التي قد تنجم عن ثورة جمهورية في روما تضطر الحكومة إلى التدخل وقد عده الامبراطور بأنه لن يتخذ أى تدابير من دون أن يستشير إيطاليا وأخذ الكاثوليك يطالبون بالتدخل صاخبين . ومع أن البابا كان يعتبر الإمبراطور خائناً فقد كتب مذكرة بسابق وعده بالمساعدة حينما يهدده الخطر ، وعلم الامبراطور بمساعي رتازى للحصول على مساعدة بروسية فغضب وأرسل رسالة ينذر فيها الحكومة بالحركة فيما إذا هي لا تستطيع أن تحافظ على الحدود ، فأجابه فيكتور عمانوئيل بشجاعة قائلاً بأن إيطاليا ستحتل فوراً جزءاً آخر من أراضي البابا اذا خرقت فرنسه أحكام الميثاق وأرسلت جندها إلى روما ، ويظهر أن متانة الملك كانت قد أوهنت عزم الامبراطور

فلم يعقد النية على التدخل إلا بعد أن ضغطت عليه الوزارة ضغطاً شديداً فأرسل رسالة أخرى يقول فيها إذا لم يجمع رتازى حركة التطوعين بشدة فإن فرنسا ستجبر إيطاليا على احترام الميثاق ، ولكن رتازى وأكثريه زملائه رفضوا الإذعان للقوة وشجعوا الطليان على احتلال روما مهما كلف الأمر ، ثار الرمانيون أم لم يشوروا بيد أن رفض الملك لهذا الرأي أوقف الوزارة وصرح في اجتماع عقده مجلس الوزراء في ١٩ — تشرين الأول بأنه يعارض في التدخل ، ومع ذلك أبرق في اليوم نفسه إلى الإمبراطور يقول بأنه إذا أخرج الإفرنسيون قواتهم إلى جيقتا فيكميا فإنه أى الملك ، يجتاز الحدود حالاً ، ويظهر أن الأمر باجتياز الحدود كان قد صدر ثم سحب بسرعة فما كان في وسع رتازى إلا أن يقدم استقالته وظهر غارibaldi في فلورنسة في ٢٢ — تشرين الأول فجاءه ، وبينما كانت تسع بواخر حربية تحاصر جزيرة كاربيرة استطاع أن يفلت منها على قارب صغير ولما وصل إلى فلورنسة لم يكن في البلاد حكومة مسئولة إذ كان جبالديني الذي كلف بتأليف الوزارة لا يزال يفتش عن زملاء يشتركون معه في الحكم ، وكان جبالديني عازماً على القتال فيما إذا خرج الافرنسيون إلى جيقتا فيكميا إلا أنه كان لا يزال يرجو إمكان التفاهم ، فسمى بواسطة كريسبي إلى إقناع غارibaldi بأن يبقى في الخط الثاني ولما رفض غارibaldi ذلك لم يجرؤ جبالديني على توقيفه ، فذهب هذا إلى الحدود بتواطؤ

مع رتازى واجتاز الحدود فى باسو كوريزة فى اليوم التالى أى فى ٢٣ تشرين الأول .

وكانت الثورة قد نشبت فى روما فى مساء اليوم الفائت ، فهب الرومانيون من سباتهم وأخذ المتآمرون يدبرون الخطط بأناء ويستهدفون للأخطار فقد كان ألف فتى ونيف يتشوقون إلى القتال ويتمتعون بمطف كثيرين من الناس وكانت الطبقات الفقيرة فى جانب القوميين . وكانت الحامية البابوية ضعيفة ، قليلة الشجاعة وكان فيها متواطئون مع المتآمرين يخبرونهم عن خطط حكومة البابا ولم يكن ينقص المتآمرين سوى السلاح . وقد فشلت عدة محاولات لتهرب السلاح إليهم ، وما أمكن الحصول عليه عثرت عليه الشرطة ؛ وقد حدث أن استولى رجال من العصاة المسلحين بالمسدسات والقنابل اليدوية على أحد الأبواب وتقدموا نحو الكابتول إلا أنهم ردوا على أعقابهم قبل حلول الظلام تاركين الباب لأعدائهم ، على أن الشعب رفع رأسه وتحرك وحدث قتال عنيف فى (ترنس نيفيرة) ولكن تلك المحاولات كانت كلها بجهودات يائسة إذ أحبطت الثورة أخيراً فى روما .

وجعلت مجازفة غاريبالدى وثورة روما تدخل الإفرونيين أمراً لا مناص منه . وقد تملك أنصار البابا الذعر رغم انتصارها المهيمن وكانوا يشكون فى مقدرتهم على مقاومة غاريبالدى مقاومة فعلية ، ويمهلون أن مقاومتهم للجيش الإيطالى إذا تقدم لن تجدى غير

سفك الدماء . وأخذ الكاثوليك الإفرنسيون يطالبون بالتدخل منذرين مرعدين ولكن الإمبراطور ظل نهباً للحيرة والتردد حتى قيل إن الأوامر التي أصدرت للأسطول في طولون بدلت ثلاث مرات في أربعة وعشرين ساعة ، ثم أذعن أخيراً للضغط في ٢٦ — تشرين الأول وانطلق اثنان وعشرون ألف جندي في طولون نحو جيقتا فيكيا . وقد عدل جبالديني عن تأليف الوزارة فألفها (مينه بريه) في ٢٧ — تشرين الأول من رجال اليمين وأقصى اليمين ، وكانت عبارة عن وزارة إنقاذ مهمتها إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه الأزمة المخيفة التي سادت إيطاليا . وضاعف وجود غاريبالدي في المقدمة عزم لجنة العمل على السكفاح وجعل خروج القطعات الإفرنسية إلى جيقتا فيكيا الاصطدام على وشك الوقوع . وكان على الحكومة إذا قهر الإفرنسيون غاريبالدي إما أن تحمي انسحابه باشتباكها في الحرب مع فرنسه وإما أن تتركه يحتمل مخاطر الثورة ونتائجها . وكانت الصعوبات قد ازدادت لتمذر حشد قوة كافية وقد خفض ملاك الجيش بحيث تعذر حشد اثني عشر ألف جندي إلا بمشقة كبيرة وأصدر مينه بريه الرئيس الجديد بياناً ندد فيه المتطوعين قائلاً فيه بأن على إيطاليا أن تتمسك بتعهداتها وأن تتجنب حرباً أخوية مع فرنسه ، وحيث إن خروج القطعات الإفرنسية قد أيقظ روح السخط العنيف فقد اعتبر بيان الحكومة ضد المتطوعين تواطؤاً مع الإمبراطور فحدثت حوادث عنيفة خطيرة

في ميلانو وفلورنسه وتورينو ذات صبغة شبه جمهورية حتى أن المعتدلين أنفسهم أجابوا على بيان الوزارة بأن الحرب ضد فرنسه أقل أخوة من مقاومة المتطوعين الطليان . ثم اضطرت الحكومة إلى أن تنجرف مع التيار شاءت أم أبت . وفي ٣٤ - تشرين الأول أى في اليوم الذي دخل فيه الإفرنسيون روما اجتازت القطعات الإيطالية الحدود .

وأصبح الوضع موقوفاً على الطالع الذي سيرافق غاريبالدى ، ولما وصل غاريبالدى إلى الحدود في (تيرينى) وجد الأمور مرتبكة وأن غزيرة المتطوعين قد وهنت ومعنوياتهم قد خفت بسبب الأخطاء التي ارتكبتها قادتهم . وقد غامر بعضهم فحاول إدخال السلاح إلى روما ولكنه هوجم حين اقترب من المدينة ورد على أعقابهم فانسحب . ومع أن المدن البابوية كانت قومية النزعة ، متحمسة للقضية فإن القرى ظلت إلى جانب البابا ولم تساعد المتطوعين ، وبعد أن حشد غاريبالدى سبعة آلاف رجل في باسوكويزة في سرعة عظيمة هاجم قصر (مونته روتوندو) القديم وهو موضع منيع يبعد عن روما تسعة عشر كيلو متراً ونصف كيلو متراً ويسيطر على طريق السكة الحديدية وكانت حامية للقصر ثلثمائة جندي ، وقد استطاع غاريبالدى بعد عشر ساعات من القتال العنيف أن يحتل القصر فنشر احتلال القصر الذعر في روما . ولما كان الناس حينذاك لا يعلمون فيما إذا كان الإفرنسيون

سياتون فقد أسرع أنصار البابا إلى إخلاء البلاد من حدود المدينة وبذلك مكثوا المتطوعين من احتلال فيتره وفيليتري ثم تقدم غاريبالدى نحو روما إلا أن الأمطار عاقت حركته وأنهكت رجاله . ومع ذلك فقد أوشك أن يصل إلى أسوار المدينة واتصل به خبر كاذب عن نشوب ثورة في المدينة فعزم على مهاجمة موضع الستار الحصين في مونتيماريو ، ثم تبين كذب الخبر وأدرك خطورة موقفه . ولم يبق أمامه سوى حركة واحدة وهى الرجوع إلى مونت روتونده وحشد باقى المتطوعين . وأحدث غزبه على الانسحاب تمرداً بين المتطوعين وتضاعف التمرد بسبب ضعف الأمل فى بلوغ الهدف والخوف من أن يصبحوا بين نارين بعد صدور بيان الملك . وربما فعلت دسائس الجمهوريين فعلها وبلغ فقد الانضباط بينهم أن فر منهم ألفان فى يومين .

وأخيراً وصل الافرنسيون وكانت الحكومة الإيطالية قد أوقفت فى الحدود النجدات والذخيرة ، وكان منع المتطوعين من الفرار أمراً صعباً فعزم غاريبالدى على السير نحو ميتفولى حيث يجد فيها النجدات ويترب سنوح الفرصة المناسبة مستنداً إلى جبال الأبنين حيث يستطيع أن يدبر حرب عصابات ؛ على أن هذه الخطة خطيرة لأنها تعرض جانبه للمدو التقدم ، ولو أسرع غاريبالدى لوصل إلى ميتفولى سالماً غير أن ضباطه لم ينفذوا التعليمات التى بلغهم إياها واستمع إلى آراء ابنه فنشأ عن ذلك أن تأخر

السير بضع ساعات ، وأرسل إليه القوميون في روما تفاصيل خطة هجوم الافرنسيين إلا أنه أبى أن يصدقهم وهكذا وقع في الفخ في قرية (منتانه) الصغيرة وبوغت خمسة آلاف من المتطوعين في موقع غير ملائم ومن دون قادة فدافعوا دفاعاً صحيحاً أمام قوة تعادل قوتهم من جند البابا إلى أن لم صفوفهم غاريبالدى وقام بهجوم بالحرب ، وبينما كان يكبد العدو خسارة وينزل به الضربات ظهر الافرنسيون في الخط الثانى وظل المتطوعون يقاتلون ببسالة ولكن قوة العدو أصبحت تفوق قوتهم بنسبة الضعف وأخذت نيران بندقية الشاسبو تحصدهم نخسروا المعركة في الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم وانسحب في اليوم نفسه معظم المتطوعين نحو الحدود .

لقد كانت منتانه ضربة أليمة لمعنويات إيطالية وقد رفعت منزلة البابوية ومست كرامة إيطالية وخلقت بذور الفتنة في الداخل والارتباك السياسى في الخارج ، وساد البلاد في تلك اللحظة سخط شديد على فرنسة وهتف الناس في ميلانو للحرب ضد فرنسة وسارت في فيرونة مظاهرات صاخبة ضد الرهبان وتنادى بمقاطعة البضائع الافرنسية ، تلك هى بعض أعراض الحمى التى انتابت البلاد . أما الحكومة فرأت أن السياسة الوحيدة الممكنة هى اجتناب الاصطدام مع فرنسة وعدم إعطاء أية حجة لبقاء الافرنسيين وعليه فإنها أثبت أن تعترف بنتائج الاستفتاء من فيتره وفيللترى

لأن فرنسا أنذرتها بأن الاعتراف بالاستفتاء سيؤدي إلى إشهار الحرب وأسّرت فسحبت القطعات الإيطالية من أراضي البابا وألقت القبض على غاريبالدي وأرسلته إلى كارييه وطالبت فرنسا بأن تتمسك بوعدها في سحب جندها . وكان نصر بنتانة قد أنعش آمال الكاثوليك وراح الكيريكيون يطلبون من فرنسا في صرخات دواية بأن تسترد بولونية وانكونه ، وأمل الامبراطور أن يتملص من كل تبعاته بدعوة الدول المعظمة إلى مؤتمر يكون الحكم بين روما وإيطالية ولكن الدول كلها لم تقبل هذه المهمة المكروهة ما عدا أسبانية واغتبطت بروسية بهذا الارتباك واعتبرته ضماناً لسلامتها، أما إيطالية فبذلت جهدها لإحباط المؤتمر ، وبينما كانت المفاوضات تطول كان المجلس النيابي الفرنسي يتذاكر حول الحملة الأخيرة . فرأى تيرس المجال واسماً لاظهار سخطة على إيطالية وخشى رئيس الوزراء سوء العاقبة فأسرع الى القول : « بأن فرنسا لن تساعد إيطالية على أخذها روما » ، وحصل رئيس الوزراء على ثقة المجلس بعد ذلك إلا أنه ساعد على حفر هوة بين إيطالية وفرنسه ؛ هوة ستكاف فرنسا دموعاً وبكاء ولم يجرؤ الامبراطور على إغضاب الكاثوليك بالتنصل من حمايته للبابا وإذا كانت قطعانه قد تركت روما قبل نهاية السنة إلا أنها لم تنسحب من جيقتافيكيما .

الفصل الحادى والأربعون

نحو روما

كانون الأول — ١٨٦٨ : ١٨٧١

حين جرى فى المجلس النيابى الإيطالى فى ٢٢ — كانون الأول
إقتراع على الاقتراح بتأييد حقوق إيطالية فى روما واستنكار معركة
منتابة وعدّها عملاً لا ينطبق على الحقوق الدولية ورفض الاقتراح بأكثرية
صوتين ، فاضطر مينابرية إلى الاستقالة . ثم أعاد تأليف الوزارة ،
على الرغم من إخراج الأعضاء المتشددى فى رجعتهم فإن الوزارة
ظلت من أشد الوزارات المحافظة التى شهدتها المملكة . لقد كان
مينابرية من أهل صافويه . وكان وطنياً ينتمى سنة ١٨٤٨ إلى
الأحرار المتحمسين ولكنه أصبح بعد أن انسلخت الإيالة من
المحافظين فى السياسة الداخلية حتى كاد أن يكون رجعيّاً والتف
حوله الباقون من حزب اليمين السابق ممن كانوا يدعون للتفاهم
مع البابوية ولا يرغبون فى الذهاب إلى روما فيما إذا أمكن اجتناب
ذلك وكانوا يحذرون من المؤسسات الحرة ويخشون الفكرة
الديموقراطية . ويؤيد هؤلاء قسم من حزب الكنسورتيوية الذى
اشتهر بعدائه للأفكار الحرة اشتهاره بمقتة لبيمونتة كما كان

يؤيده بعض حديثي القول بالفكرة القومية من أنصار الأسرات المالكة الساقطة الذين فقدوا كل أمل في عودة الحكم السابق ولكنهم ظلوا يتمسكون بروح الحكومات الفائرة . حقاً لقد أحدثت ميثاقه حركة اجتماعية ضد الحرية ، حتى أن الصحافة المعتدلة أخذت تطالب بتعديل الدستور ، ودل اضطهاد ميثاقه للأحرار وحوادث العنف وتفتيش البيوت والناس وإرهاق الصحافة على التخلي عن السياسة الحرة ، فاستولى القادة العسكريون على معظم السلطة الإجرائية وبذل الحكم بغيرهم وصودرت الأوراق وحلت الجمعيات الديمقراطية ، ولم يسمح لجمعية الاكويروس الحرة في نابولي بأن تعقد الاجتماعات ، وكان فرعا اليسار وحلفاؤهم في المركز أشد خصوم الوزارة . واقترح الحزب الدائم ضد ميثاقية في شهر كانون الأول ، وعلى الرغم من مساعي منجيني فإن هذا الحزب رفض أن يعارض وزارة أخذت بسياسة ضعيفة تجاه روما ولم يكن لانزا أو سيللا ولا مارمورا يرتاحون إليها ، ومع أن أغلبية النواب كانوا على اتفاق في الحذر من الحكومة والشك في سياستها فإن الناس كانوا يحارون فيمن يستطيع أن يخلفها . وقد علم توالى الأزمات في البرلمان الروية والرصانة . ففضل أن يتسامح مع ميثاقية بدلا من إحداث تبديل وزارى أو الانحراف في تيار انتخاب مجهول العاقبة ، وحدث أن عرض على المجلس مشروع انحصار التبغ قبله على الرغم من إسهاب لانزا في شرح

مضراته وشاعت روايات عن مساعدة بعض الوزراء والنواب في هذا المشروع فهاج الرأي العام واتهم أحد نواب اليسار بعض أعضاء الوزارة في إحدى جلسات المجلس النيابي ؛ ثم حدث بعد عشرة أيام من هذا الاتهام أن جرح النائب المذكور بضربة خنجر في أحد شوارع فلورنسة مما أدى إلى فضيحة حملت الوزارة على الاستقالة . واستمرت الأزمة الوزارية نحو الشهر ثم حمل المجلس الملك على دعوة لائزا لتأليف الوزارة فألفها في ١٤ — كانون الأول وكان سلاوا و (فيسكونتي فنسنتة) من الأعضاء البارزين فيها . وقد تسنم سلاوا وزارة المالية بعد أن حصل على عهد بتمكينه من تطبيق سياسة اقتصادية معينة ، وكان يأمل أن يقتصد ٢٣ مليون ليرة من نفقات الجيش والأسطول . وكان الرأي العام يسنده ولا سيما لأن البلاد منذ معركتي كوستوزه و ليسا سلبت ثقتهما من الجيش والأسطول ، وحاول جبالديني وبيكس عبثاً أن يبرهننا على الخطر الذي يحيق بالبلاد فيما إذا بقيت محرومة من وسائل الدفاع ، بينما كانت تنذر الحوادث بقرب وقوع الحرب في أوروبا ، وعبثاً سعى الملك ليحافظ على قوة الجيش ليستطيع الأخذ بسياسة فيها احترام وجراءة وقال جبالديني : « إنكم تخافون من الموت جوعاً أما أنا فأخاف من أن أخنق » . بيد أن الأكثرية كانت تشارك الوزير خوفه من الإفلاس : ومع أن سلاوا لم يوفق في توفير أكثر من

خمسة عشر مليون من الليرات فإنه استطاع أن يؤمن بمض التوازن في مالية إيطالية .

وواجه لازرا خارج البرلمان استياء جديداً من ضعف الحكومة والبرلمان وقد أصبح اهتمام الناس بتأمين أقوات معيشتهم يفوق اهتمامهم بالحركة السياسية : إذ ارتفع سعر الخبز بسبب تداول الأوراق النقدية وانتشرت الهيضة فولدت شعوراً ثورياً من اليأس والقنوط وقد فتك الشعب بكثير من الناس في المدن ظاناً بأنهم سموا غذاءه مقتنعاً بأن المرض إنما نشأ عن إفساد المواد الغذائية ، وراح الأجراء الجياع والعمال القانطون في الشمال والجنوب ينشدون النجدة خارج البرلمان وحدثت ثورات ضد ضريبة الطاحن ، حتى أن القرويين الوادعين في بيمونته اتفقوا فيما بينهم على أن لا يدفعوا الضريبة ، وعاد مازيني إلى بث آرائه الجمهورية . وأخذ يعلن للملا بأن سبب جميع المصائب التي أحقت بإيطاليا تندمج في العرش . وأخذ كثيرون من المستائين الذين قد ترددوا سنة ١٨٦٦ في قطع صلاتهم مع الملك يقولون بالجمهورية . وتسربت الآراء الجمهورية في صفوف الجيش الدنيا ولا سيما بين ضباط الصف : وأخذ بعض نواب اليسار يشجعون هذه الآراء وانضم نيكيتره سنة ١٨٦٩ وممظم نواب أقصى اليسار إلى حزب الاتحاد الجمهوري الذي أسسه مازيني و برأت هيئات المحلفين العدول ساحة الجرائد الجمهورية حين قدمت المحاكمة ، وأخذت الصحافة تهزأ بالملك

وبالأمراء وأخذ المتطوعون يتدربون في الخفاء .

وفي سنتي ١٨٦٨ — ١٨٦٩ نفذ صبر مازينى لأنه لم يتيسر له تدبير ثورة ووقعت في ربيع سنة ١٨٧٠ ثورات صغيرة في مختلف المراكز ولا سيما في أميلية ولكنها لم تبلغ درجة الجذ والخطورة إلا بتواطؤ الحاميات علناً وأعلنت عصاة غاريبالدى مؤلفة من (٣٠٠) رجل ، الجمهورية في ماتيدة في كلبريه وذلك في شهر أيار وبدأ فتيان غاريبالدى ينظمون إليها . بيد أن هذه الثورة أخفقت كما أخفقت ثورة في الشمال ؛ فوجه مازينى أنظاره نحو صقلية حيث عزم على أن يستخدم السلاح الذي عده به بيسمارك ضد مواطنيه فكان هذا العمل آخر مرحلة لسقوط مازينى وبه انتقل من وطنى أمين إلى مقامر ضد بلاده . ولما وصل إلى باليرمو متنكراً قبض عليه بأمر الحكومة وسجن في جايته في آب سنة ١٨٧٠ . على أن هذه الارتباكات الداخلية وعواقبها في هذه اللحظة لم تكن أشد خطورة مما بين الكنيسة والدولة . فقد أعاد الانتصار إلى البابا كثيراً من نفوذه بعد أن استطاعت حكومته قمع الثورة في المدينة حين أخذت تؤكد بأنها قد تغلبت على غاريبالدى قبل وصول الإفرنسيين إلى ميثاته وجاهرت النمسه في عهد (بويست) رئيس الوزراء البروتستانتى بمخصومتها للبابا فخرقت الاتفاقية المقدسة وقررت مشروعية النكاح الذى يعقد بين أزواج ذوى مذاهب مختلفة . أما بيسمارك فقد كان يتملق للبابوية لكسب جانب

الكاثوليك في جنوب ألمانيا ، وقد استولى القنوط على إيطالية وأصبح رجال الدولة من أحزاب اليمين وحزب اليسار — وكانوا يستطيعون أن يساعدوا كثيراً على العودة إلى الميثاق — لا يجرؤون على قطع الجبل مع فرنسه . وكان لانزا ولا مارمورا ومينابريه ورتازي متفقى الرأي على التخلي عن كل أمل في الحصول على روما ؛ أما القوميون الخالص فأخذوا يمتزلون الحياة العامة شيئاً فشيئاً ومع أن وزارة مينابريه كانت قد أصدرت قانوناً بضغط المجلس النيابي يقضى بجعل رجال الكهنوت خاضعين للتجنيد فإنها ساعدت الأساقفة الجدد على اضطهاد الإكليروس الحر ومع ذلك فإن القنوط الذي استحوذ على النفوس كان موقفاً فالجميع يعلمون بأن يد فرنسه هي التي أنقذت السلطة الزمنية من السقوط فمتى سحبت فرنسه يدها وبذلت موقفها راضية أو مضطرة فإن روما ستلحق بإيطالية لا محالة . غير أن روما البابوية ظلت متمسكة بسياستها المزدرية ولكي تؤيد سلطانها التجأت إلى الجمع المسكوني المؤلف من أساقفة الكنيسة الكاثوليكية حملته على الاجتماع في روما ، وأخذ البحث يجري في عصمة البابا ثم صدر مرسوم أطلق يد البابا في جميع الشؤون الخاصة بنظام الكنيسة وحكومتها فأفزع هذا المرسوم السلطات المدنية لأنه سلح كنيسة روما بسلاح هجوى مخيف . وقد احتج الفاليكان العلمانيون في فرنسه والكاثوليك الأحرار في مدرسة مونتايلبرت منددين باستبداد روما الجديد . وشن

دوللينجر وأنصاره في المانية الهجوم على الأحكام الواردة في المرسوم المذكور . أما في ايطالية فان الزهبان الأحرار والعلمانيين قد نظروا إلى هذه المناورة الجديدة التي قام بها أنصار السلطة الزمنية بعين القلق والجزع وشاركت بعض الحكومات قلق العلمانيين في أوروبا ، فاحتجت بروسية وأنذر بويست رئيس وزارة النمسة فيما إذا أيد المجمع ذلك المرسوم بأنه يمنع نشر السيلابوس ، وطلبت حكومة بافاربه إلى الحكومات الأخرى اتخاذ التدابير المشتركة للقضاء على المجمع وشجعت الحكومة الفرنسية الأساقفة على معارضة هذه المقررات الجديدة . ووقف مائة وخمسون أسقفا بزعامه دوبا نلوب وداربوى وشتروسمار في صف المعارضة لهذا الهجوم ، وكان هؤلاء من الأساقفة البارزين في عالمهم وخطورة أسقفياتهم وكانوا يمثلون باريس وميلانو وتورينو وقسما كبيرا من المانية الكاثوليكية . إلا أنهم أصبحوا عاجزين تجاه جبهة الأساقفة من ذوى الألقاب والأساقفة الدنيا . وبعد اجتماع المجمع بسبعة أشهر انتصر أنصار السلطة الزمنية المتطرفين وأعلنوا في روما عصمة البابا . وقد جاء هذا عقيب إعلان الحرب . بين فرنسا والمانية في يوم ٢٠ تموز ١٨٧٠ ، فالمجمع المسكونى والحالة هذه يجب أن يعتبر من الأسباب التي قضت على السلطة الزمنية بدلا من دعمها لأنه حمل جميع حكومات أوروبا على الحذر والارتياح بنزعة

السلطة الزمنية المتطرفة ولم تجد البابوية في المستقبل حماسة تسوق الناس للدفاع عنها .

لقد اتضح بعد سنة ١٨٦٦ أن الحرب بين فرنسا وبروسية واقعة لا محالة . فقد نشرت المعاهدات بين بروسيا والدول الألمانية الجنوبية في ربيع سنة ١٨٦٧ وهذه كانت كفيلة لحث فرنسا على النزول إلى الميدان وإلقاء القفاز ايذاناً بالنزول للبراز . كانت قضية لوكسبورج قد جعلت البلد على قاب قوسين من الحرب في اذار سنة ١٨٦٧ غير أن فرنسا ما كانت تستطيع أن تخوض حرباً عظيمة دون أن يكون لها حليف ، وكانت النمسة وإيطالية صديقتها الطبيعيين . أما النمسة فلأنها تريد أن تنتقم من بروسيا وأما إيطاليا فلما راعاها جانب فرنسا ، وكلاهما لأنهما تنشدان حرباً تعيد سمعتهما اللتين أضعافتهما سنة ١٨٦٦ . ويظهر أن مفاوضات جرت بين فينا وفلورنسة منذ سنة ١٨٦٥ ثم استؤنفت في صيف سنة ١٨٦٨ بمكاتبات سرية بين الإمبراطور فرنسو جوزيف ، والملك فيكتور عمانوئيل ولم يطلع الملك حكومته عليها مدة من الزمن ، وقد ظاهر الملك مشروع الحلف الثلاثي بحرارة وكان يتوق إلى غسل عار كوستوزة والانتقام لصولفرينو . بيد أنه لم يكن في إيطاليا سوى رجال قلائل يشاركون الملك حسن ظنه بفرنسه وانعطافه لها ولربها كان الرأي العام يرحب بمحالفة النمسة لأنه لم يبق بعد أن تخلت عن فينسية ما يعكر العلاقات بينها وبين ايطالية سوى قضيتي

التيرول وايسترية الثانويتين . وقد أدرك الجانبان بأنهما أصبحا حليفين طبيعيين يحملان نفس الآراء الحرة المشتركة ويناضلان ضد نزعة السلطة الزمنية المتطرفة . أما محالفة فرنسة فإنها لا ريب غير محببة لدى الشعب . ولما وصل ولي العهد البروسى إلى فلورنسة سنة ١٨٦٨ قوبل بحفاوة بالغة مما دل على ميل الشعب الإيطالى إلى أى جانب . وكان رجال الاقتصاد يحذرون الناس من الحرب وعواقبها وينذرون بالإفلاس الذى يؤدى إليه ، ولم يكن لفرنسه أصدقاء سوى حزب البلاط أو الحزب العسكرى والمحافظين المتطرفين . ولما عرض الملك مشاريعه على مینابرية وبعض زملائه كانوا راغبين فى الأخذ بسياسة الحلف الأفرنسى النمساوى إلا أنهم كانوا موقنين بأن ذلك يجعلهم بمعزل عن الأمة فلم يكن أمامهم لاستمالة رأى العام الإيطالى إلى الرضا عن هذا الحلف سوى وضع شروط ثقيلة على فرنسة والنمسة وإيفار ظهرها بكثير من المطالبين . مثال ذلك جعل عودة فرنسة إلى ميثاق شهر أيلول والجلء عن جيفتا فيكيا شرطين أساسيين والاشتراط بأن تتواطأ الدول الثلاثة على اختيار مرشح يخلف البابا فى حالة موته وأن تتخلى النمسة عن التيرول وأن يسمح لإيطاليه بأن تقيم لها قاعدة بحرية على شاطئ تونس . وكان بويست على استعداد الموافقة على جميع طلبات إيطاليه . فطالب بشدة بأن يسمح لإيطاليه بأن تحتل الأراضي

البابوية ورضى بتصحيح حدود تيرول وربما حدود الألب الشرقية أيضاً .

إلا أن المفاوضات فشلت لأن فرنسا رفضت التخلي عن البابا رفضاً باتاً وكان بيسمارك قد جر الإمبراطور نابليون للوقوع في الفخ وفرح للحماقة التي ارتكبتها فرنسا باصابتها إيطالية بجرح فاغر حال دون كل اتفاق ، وقد طلب مازيني منه مالا وسلاحاً لمهاجمة روما ، وفأوضه بيسمارك إلا أنه كان حريصاً على ألا يتعهد بشيء قبيل الحرب وكانت الدسائس قد أصابت المرمى وقوت عزم الإفرنسيين على عدم الجلاء ولكن يظهر أنهم رضوا بأن تصحح إيطالية حدودها فتعيد جزءاً من إيالة نيس ، بيد أنهم أبوا أن يتخلوا عن جيقتا فكيما وإن يسمحوا لإيطالية بالذهاب إلى روما . ثم نجحت المعارضة في فرنسا في انتخابات سنة ١٨٦٩ نجاحاً باهراً ، وأقنع إميل أوليفيه نابليون بأنه لا سبيل للاحتفاظ بعرشه إلا إذا هو فسخ الجبال للأحرار . ويتلخص منهج الإمبراطورية الحرة بالعبارات الآتية : « الحرية في الداخل والسلام في الخارج » . ورأى أوليفيه أن وقت الوقوف أمام توسع بروسية قد فات فلا تجدى محاربتها وقد تنفست أوروبا الصعداء من جديد ، إلا أن قضية جديدة ظهرت بفتة على المسرح السياسي وتلك هي قضية الاستخلاف على العرش الإسباني وهذه قربت وقوع الحرب وقد عرمت الحكومة الافرنسية في ١٤ — تموز على القتال لسببها وكان ذلك قبل أن

تطلب فرنسا من النمسة وإيطالية مخالفتها بأربعة أيام ، ولبي بويست وفيكاتور عمانوئيل ذلك الطلب بشوق إذ كان فيكتور يعتقد بانتصار الجيوش الإفرنسية السريع ويأمل أن يؤدي الحلف المذكور إلى ظفر الطليان بروما . وقد عمد في حدود إيطالية نحو نيس أو التيرول . بيد أن الوزارة التي وعدت بالاقتصاد ترددت كثيراً في جر البلاد إلى الحرب . فلانزا كان يميل إلى جانب فرنسا أما سيللا فكان يميل إلى جانب بروسية وكلاهما يمارض الحلف ، وكان سيللا يرى بأن انتصار فرنسا يعني نجاح الأحكام التي وردت في مرسوم البابوية والسيلا بوسى وهدمه المبادئ الحرة وتجديد عقد البابوية بممارسة السلطة الزمنية مدة غير معينة ، ولكن هناك فئة من الوزارة رأيت رأي الملك ؛ وأخيراً تفاهم الفريقان على تلبية طلب فرنسا بشرط أن تعترف فرنسا بحق إيطالية في روما ولعل فرنسا كانت تستطيع في تلك اللحظة أن تشتري حلف إيطالية بالرجوع إلى ميثاق إبلول ؛ إلا أن أوليفيه لم يجزأ على اغاظة الكاثوليك والحرب على الأبواب . وعبثاً حاول بويست أن يقتنع فرنسا بأن ذهاب الحكومة الإيطالية إلى روما خير من ذهاب الغاريبالدين إليها وأبي أوليفيه أن يعد بالرجوع إلى الميثاق أو بالجللاء إلا في ٢٣ تموز ، إلا أنه كل يمتنع عن الموافقة على دخول الطليان في روما ، فساعد التلكو والتأخر أنصار الرفض في وزارة لانزا على استحالة فريق المسالين الذين قرروا هم أيضاً رفض التحالف مع فرنسا .

وقد ظهرتهم في اتجاههم الآراء المعادية للفرنسيين التي انتشرت في البلاد . وجرت في فلورنسة وميلانو وتورينو مظاهرات ضد الحلف ، وطلب حزب اليسار من الحكومة وعداً برفض التحالف إلا أنه لم ينجح ، أما الدعوة إلى الحرب التي وجهها جبالديني للمجلس فلم تلق قليلاً من التأييد . أما في النمسة فقد أظهر الأهليون من الهنغاريين والألمان تمسكهم الشديد بسياسة الحياد وأسفر الأمر عن تراجع فرنسو جوزيف عن الانغمار في حرب ثالثة مخربة ، أما روسية فأنذرت بالتدخل فيما إذا تحركت النمسة فنشطت المفاوضات بتحريض بويست لتأسيس حياد مسلح بين النمسة وإيطالية لمصلحة فرنسا .

على الرغم من معارضة سيللا فإن الحكومة الإيطالية وافقت على الحلف المذكور مشترطة أن ترضى فرنسا باحتلال إيطاليا لروما ، وأوفد الملك فيكتور رسولا إلى الامبراطور في مدينة (متر) في ٣ — آب فوجد نابليون يشارك وزراؤه ويرفض منح أى امتياز لإيطالية وكانت الامبراطورة تقول : « إن وجود البروسيين في باريس خير من وجود الديموقتيين في روما » ، وكان الإفرنسيون قانعين بالنصر العاجل إلا أنه سرعان ما خابت الآمال لأن الجنرال مكاهون انكسر بعد ثلاثة أيام في (ورط) أمام زحف البروسيين فاستيقظت الحكومة الإفرنسية أخيراً بعد أن جبهتها الحقيقة وتضرعت إلى إيطاليا بأن ترسل (٥٠٠٠٠) من جندها عن

طريق (مونت سنس) ، وهنا بذل فريق التحالف مع فرنسا جهداً آخر ، وكادت الوزارة أن تعلن الحرب لو لم تصل إليها رسالة نيجرا في ٨ آب تنبئ بأن الجمهوريين في فرنسا أخذوا يتحفزون وأن الإمبراطورية في طريق الانهيار . وفي ١٨ آب أظهرت هزيمة (جرافلوط) فداحة الكارثة وقد بدا للإمبراطور الآن أن سلامة فرنسا وعرشه في خطر فصار مستعداً لأن يضحي بالسلطة الزمنية على الرغم من معارضة الإكليريكين وربما معارضة وزرائه أيضاً فأوفد الأمير نابليون إلى فلورنسا في ٢٠ آب ليقول للطلليان بأنه يستطيع أن يطلق يدهم في روما على أن يرسلوا جيشهم لنجدته ولكن الملك نفسه رأى أن الإفرنسيين سيخسرون الحرب لا محالة . وهكذا تسلسلت الحوادث وارتبطت حادثة متتانة بهزيمة الإفرنسيين المفكرة في سيدان التي خسر فيها نابليون الثالث عرشه ووقع أسيراً بيد البروسيين .

ورأت إيطاليا في هذه المصيبة فرصة سانحة لتحقيق الوحدة وكان فيكونتي فنوسته قد وعد رسمياً برعاية إيطالية للميثاق ، كما أن الملك تعهد بذلك للإمبراطور أيضاً ولكن الرغبة في إخراج الإفرنسيين من إيطاليا قد اشتدت في البلاد وبلغت حداً لم يفكر أحد معه في الوفاء بالعهد ومراعاة الشرف . وكان بعض الوزراء يعتبرون حزب فرنسه في ساعة محنتها خيانة ، بينما كان آخرون مثل سيللا غازمين على فسخ الميثاق حالما تنهار الإمبراطورية . وقد

أدت الظروف في فرنسا إلى أن يترك آخر جندي جيغنا فيكيا في ١٩ - آب ، واقترح حزب اليسار في اليوم التالي على المجلس تقرير إلغاء الميثاق ولكنه فشل غير أن المظاهرات التي تلت تقديم الاقتراح أثبتت بأن البلاد كانت تغلي وأنها في جانب اليساريين ، وأنذر حزب اليسار بالانسحاب من المجلس كتلة واحدة وإثارة البلاد فيما إذا لم يبلغ الميثاق . ولم ينقذ الموقف إلا تهديد سيللا الوزارة بالاستقالة منها فيما إذا هي لم تقرر الزحف على روما وأخيراً أسرع الوزارة إلى قبول آراء حزب اليسار وعزم لا ترا كما عزم سيللا على الاستيلاء على روما إلا أنه كان يريد أن يوصي للعالم الكاثوليكي بالثقة فيه ليظهر أمامه في مظهر المحامي للبابا وليقنعه بأن البابا يستطيع أن يبقى في الفاتيكان في حرية وأمان . من أجل هذه الغاية حاصر غاربيالدي في كاربيرة وقبض على مازيني وأخذ تدابير جديدة لمنع أية حركة متجهة نحو الحدود وليجب كل ثورة تقوم في الأيالات الرومانية . وفي ٢٢ آب قررت الوزارة احتلال روما حالما تعلن الجمهورية في فرنسا ، وحجتها في ذلك أن الميثاق إنما عقد مع شخص الإمبراطور وليس مع فرنسا . وهناك قضية أخرى أمام الوزارة وهي البت فيما إذا كانت روما ستصبح العاصمة ، وكان لا ترا يأمل بأنه سيستطيع بالروية وبالصبر الحصول على موافقة البابا ، وكان بين الكرادلة فريق مسالم وكان الخوف من نشوب ثورة شعبية قد جعل هذا الفريق يستقبل الجند الطلياني كمحررين ،

وانتظر لانزا ريثما ينجلي الرأى العام فيطلب إليه بأن تصبح إيطاليا الحامية للبابوية الأمر الذى لا يسمعه إلا أن يوافق عليه . وبينما كان فى ترده وردت إلى فلورنسة فى ٣ أيلول أخبار الاستسلام الإفرنسى فى سيدان ، فأبذر حزب اليسار أيضاً بالاستقالة وربما استشف لانزا حركة جمهورية إذا لم تعزم الوزارة الذهاب إلى روما ولكن الوزارة ظلت فى تردها حتى انقضاء يومين حينما علمت أن الجمهورية قد أعلنت فى باريس وحينئذ أوفدت سان مارتينو إلى روما ليطمئن البابا وليحصل على موافقته إذا أمكن على دخول القطعات الإيطالية بصورة سلمية إلى روما . وفى ٧ أيلول بلغ فكيسنتى فنوسية وزير الخارجية الدول بأن حكومته لن تحتل إلا بعض الأماكن من أراضى البابا وأنها ستترك الرومانيين أحراراً فى البت فى مصيرهم ، ويظهر بأن فيسكونتى ولانزا كان ينويان النظر فى تعيين وضع البابوية فى طلب مؤتمر تشترك فيه الدول الكاثوليكية . وقد تجلّى عزم الوزارة على احتلال المدينة حين أنجلي موقف أوربا أيضاً أما جول فافر الوزير الإفرنسى فمع أنه يرفض باسم الجمهورية الإفرنسية أن يعتبر بأن الميثاق ملغى إلا أنه عده غير مشروع وعده مثلاً سيئاً ، أما بيسمارك فوافق على خطط الطليان وأما إنجلترا فلم تبد أى اعتراض وأما النمسة فبعد أن طمأنتها الحكومة الإيطالية بمشروع الضمانات التى تعطى للبابا رضيت مختارة . وفى ١٠ — أيلول قررت الحكومة أن تحتاز القطعات الحدود

في اليوم التالي ، وكانت قد حشدت خمسين الفا بعد جهد ومشقة ، وكان لانزا يأمل بأن يستطيع هذا العدد المتفوق احباط أية مقاومة دون سفك الدماء وقد سلكت ارتال الجنرال كادرونا الطريق الطويل الشاق ليعطى بهذا التأخير أنصار البابا الوقت الكافي للتفكير وترك كل محاولة للمقاومة . وقد احتلت هذه القطعات فيترية وجيفتا استلانا في ١٢ — أيلول بلاقتال واستسلمت جيفتا فيكميا للجنرال بيكسيو من دون اطلاق نار المدافع ولم يقرب كادرونا أسوار وما إلا في ١٧ — أيلول . ولم تنجح خطة لانزا السوقية ، وعاد سان مارتينو يحمل رفض انتونلي البات للمفاوضات وقرر البابا المقاومة جهد استطاعته والشروع بالمفاوضة حالما تفتح ثغرة في أسوار المدينة وأخيرا هاجم كادرونا المدينة في ٣٠ — أيلول وبعد قصف المدفعية إياها بضع ساعات دخل الطليان في ثغرة بالقرب من (بورتايا) وقبولوا بعاصفة من التصفيق الحاد من قبل الشعب المحرر . لقد رمى يبصره نحو روما منذ أربعين سنة طلب كافور اتخاذها عاصمة لاطالية منذ عشرة سنوات وهامى اليوم تفتح وتحقق الأحلام وتظفر ايطالية بعاصمتها الطبيعية إلا أنه لما يعقد أى سلم ديني في الكابتيول .

فاصبح هم لانزا الشاغل إقناع البابوية بعقد السلم وأخذ يتجنب في حذر التوغل في بلدة ليونين قبل أن يلتمس منه البابا إرسال جنود لصيانة سلامته ، وقد أصر على أن يشمل صيغة الاستفتاء

بشأن الوحدة الاقتراع على بقاء سلطة البابا الروحية أيضا ودفع بناء على طلب انتونللى خمسين الف سكودى باعتبارها الإعانة الشهرية الأولى التى وعدت بها الحكومة بدفعها . قد شاركته الوزارة بأجمعها رأيه للبرهنة لأوربا على أنه لن يلجأ إلى الشدة حين احتلال روما وأن سلطة البابا الروحية سوف تصان كما كانت تصان من قبل رايته الخاصة ، على أن لا نزال لوسلك سياسة أجراً لأصايب كثيرا وانما اختار سياسة الاعتدال فكان لا بد له من احتمال عاقبتها إذا ما أسرع ما تأكد بأن أى اقتراح فى التفاهم لم يلاق أذنا صاغية من الفاتيكان . وقد عزم البابا على الرغم من ضغط اليسوعيين البقاء فى روما فأيد انتونللى هذا العزم بشدة وقدمت له الحكومة الانجليزية وربما حكومات أخرى ملجأ وقتيا إلا أن هذه الدعوات كانت باردة . فكان النزاع مع الطليان أمرا لا بد منه وأثار استيلاء الحكومة على قصر الكردينال العائد إلى البابا سخط الكاثوليك وامتنع البابا من استلام إعانة الحكومة بعد ذلك وشهر سلاح الحرمان الأعظم فى وجه كل من اشترك فى حركة قلب السلطة الزمنية وكانت نتيجة الاستفتاء العام الذى جرى فى ٢٠ — تشرين الأول أن نالت الوحدة (١٣٣٠٠٠) صوت ضد (١٥٠٠) صوت من (١٦٧٠٠٠) مقترح منسجل . فدل هذا على مقدار تعلق الرومانيين بالوحدة . أما الصيانة التى كانت الحكومة تنوى أن تمنحها لمدينة ليونين عن طيبة خاطر فيما إذا

رحب البابا بالفاتحين فقد قضى عليها باحتلال تلك المدينة في ٢١ - أيلول بعد أن رفض انتونللى المفاوضات محاولاً جعلها عشاً للمجرمين والثوريين . ثم قررت الوزارة بعد ذلك نقل قاعدة الحكومة إلى روما .

بقى الآن تقديم قانون الضمانات الذى ينظم العلاقات بين الكنيسة والدولة ويمنح البابا الحرية الروحية الموعودة . وكان البرلمان قبل ثلاث سنوات قد رفض مشروع ريكاسولى بشأن الكنيسة الحرة وبينما كان البعض لا ينشد من تحييد قانون الضمانات الحديثة سوى الأهداف السياسية وهى تبرئة إيطاليا فى أنظار أوروبا الكاثوليكية وإخراج البابا من موقف الخصومة وفسح المجال للمهادنة بين الكنيسة والدولة ، كان ريكاسولى وحزبه يحرصان قبل كل شئ على معرفة إذا كان التنظيم الجديد سيأتى بشمرات روحية طيبة إن كانوا يستهدفون إحياء الكنيسة وتنظيم الجروح التى فرقت بين الكنيسة والوطنية ومنح الكاثوليكية حياة جديدة ومنح الناس الروح الدينية . بيد أنه كان من الصعب التوفيق التام بين غايات المصلحين وأهداف رجال السياسة . وأخيراً استحال مشروع الكنيسة الحرة بشكله الضيق أغلبية الأحرار كحل للاختلافات بين إيطاليا والبابوية وأصبح أولئك الذين يخشون سلطة الكنيسة المحررة على استعداد لقبول المشروع باعتباره الوسيلة الوحيدة لإرضاء رأى العام الكاثوليكي ولفسح

الجمال لأن يعيش الملك والبابا في روما جنباً إلى جنب بسلام ، ولم يكن سيلاً وكثيرون من أنصاره يرغبون في منح الكنيسة أكثر من حرية محدودة ويريدون أن تحتفظ الدولة بحق الدفاع تجاه الخصومة الإكليريكية حتى كاد المشروع أن يخفق في المجلس النيابي لولا تدخل الوزارة . وقد كفل قانون الضمانات للبابا حقوق السيادة وامتيازاتها وصرح بأن شخصه مصون وعاقب من يتعرض له بعقوبة التعرض للملك وضمن له حرية التصرف في قصر الفاتيكان وقصر لاتران ودفع مبلغ سنوي جسيم واعتبر قصوره والمحلات التي ينعقد فيها مجمع الكرادلة والمجمع العام من الأماكن التي لا يشملها تشريع الدولة كما أنه منح للبابا تسهيلات خاصة بالبريد والبرق ليستطيع الاتصال بالعالم الكاثوليكي بحرية تامة . وكان موقف المجلس تجاه هذه المواد صريحاً حين ناقش الصعوبات التي تنجم عنها وذلك حين المذاكرة في القسم الثاني من القانون الذي يحدد الحريات الجديدة للكنيسة في إيطاليا . وقد جاء في هذا القسم أن الدولة تضمن للبابا حرية مطلقة في ممارسة رسالته الروحية وفي مخبراته مع أساقفته وتتخلى عن حقها في تعيين الأساقفة وتصرف النظر عن يمين الإخلاص وبراءة التهمين . وقد دلت النتيجة على مبلغ الحكومة في الاحتياطات التي اقترحتها سلاً وحزبه لأن التوزيع بمقتضى النموذج الجديد لواردات الأكليروس لم يتم أبداً ولو تم لاقتضى أن تنتهى واجبات

الأكليروس وقد فسرت تلك الأحكام من قبل المحاكم بأن الحكومة احتفظت بسلطة واسعة للإشراف على الأكليروس . فكل كهنوتي لا يؤدي واجباته بموجب ما يتطلب منه القانون الديني أو يسيء استعمال تلك الواجبات في الانتخابات فإنه يتعرض للحرمان من مخصصاته . حقا لقد وضع قانون الضمانات بحيلة كبيرة ؛ إلا أنه وضع بحسن نية تامة ولو رغب الفاتيكان في السلم لروعي نصا ورعا .

مر القانون بالبرلمان في ٢١ - آذار سنة ١٨٧١ ولكن لم يكسب بقبول شهران حتى امتنع البابا عن الاعتراف به أو الموافقة عليه . وفي ٢ - تموز أقام الملك في مقره في روما وافتتح في ٢٧ - تشرين الثاني البرلمان في العاصمة الجديدة وبذلك تمت الوحدة الإيطالية ، وبصدور قانون الضمانات أسدل الستار على الفصل الأول من فصول النزاع مع البابا . وإذا كانت الوحدة الإيطالية لم تحقق الخبر المنشود والذي بولغ في تقديره فإنها على كل حال قد انقذت خمسة وعشرين مليوناً من النفوس من شر الشرطة والجواسيس الذي كان يحول دون أية زيادة في النفوس وانقذت الناس من استبداد كنسي تدعمه يد الدولة القوية وانقذتهم من حكومات لا تجرؤ على التقدم والعمل للرفق فقد زادت الوحدة مدى حياة الناس ومنحت ايطالية السكك الحديدية والقوانين الصالحة والتطور الصناعي . وجهزتها بالمصارف الشعبية وجمعيات

الاسعاف المشترك التي قد ساعد الجيل القادم على القضاء على الاستجداء والفقر . و خلقت الوحدة في جميع الطليان شعوراً بالعزيزة القومية إذ أصبحوا ينتمون إلى دولة عظيمة لها وزنها في سياسة العالم ولم تبقى ايطالية بلد العاطفة والانتكاس و غدت إلى حد بعيد عملية تقديمية وجدية .

وبعد فإن ايطالية دولة فتية نعمت الآن بالسكينة والدعة ، وفيها تضحية ولها مثل أعلى بشري فضلا عن سياسة سامية ، وإذا كانت فضائلها السياسية أقل شأنًا من نوايا بعض الأمم الاخرى إلا أنها سالمة من بعض معائب تلك الأمم . وإذا كانت لا تملك كثافة النفوس والثروة اللازمتين لكي تلعب دوراً خطيرا في السياسة الأوروبية فإنها تمثل بالإجمال دور السياسة الرصينة الحرة في وقت أصبح العقل والحرية فيه في حالة الانحطاط ، وحينما تنظم بيتها فإن سكينتها واعتدالها وزد على ذلك رغبتها في الخير ستمنحها نفوذا عظيما فعلا .